

نشرة الإصدار

طرح ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم، تمثل ٤٠٪ من رأس مال الشركة السعودية لإعادة التأمين "إعادة" التعاونية للاكتتاب العام بسعر ١٠ ريال سعودي للسهم

إعادة Saudi Re

الشركة السعودية لإعادة التأمين "إعادة" التعاونية

شركة مساهمة سعودية (تحت التأسيس) بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٣١٩ بتاريخ ١٠/٢٤/١٤٢٨هـ (الموافق ١١/٥/٢٠٠٧م) وبموجب المرسوم الملكي رقم م/٨٣ وتاريخ ٢٥/١٠/١٤٢٨هـ (الموافق ١١/٦/٢٠٠٧م)

فترة الاكتتاب تبدأ من يوم السبت ٢٠/٢/١٤٢٩هـ (الموافق ٨/٣/٢٠٠٨م) وتستمر لمدة (٨) أيام شاملة يوم الإغلاق وهو يوم السبت ٧/٢/١٤٢٩هـ (الموافق ١٥/٣/٢٠٠٨م)

الشركة السعودية لإعادة التأمين "إعادة" التعاونية (ويشار إليها فيما بعد بـ "الشركة" أو "إعادة") هي شركة مساهمة سعودية (تحت التأسيس) بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٣١٩ بتاريخ ١٠/٢٤/١٤٢٨هـ (الموافق ١١/٥/٢٠٠٧م) وبموجب المرسوم الملكي رقم م/٨٣ وتاريخ ١٠/٢٤/١٤٢٨هـ (الموافق ١١/٦/٢٠٠٧م) برأس مال قدره (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار ريال سعودي مقسمة إلى (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مائة مليون سهم بقيمة اسمية قدرها (١٠) عشرة ريالات للسهم ("السهم"). وتمتزم الشركة، بعد انتهاء الاكتتاب (كما هو موضح أدناه) وانعقاد الجمعية التأسيسية، تقديم طلب إلى معالي وزير التجارة والصناعة لإعلان تأسيسها، وسوف تعتبر الشركة مؤسسة نظاميا كشركة مساهمة اعتبارا من تاريخ صدور قرار وزير التجارة والصناعة بإعلان تأسيسها.

سيكون الطرح الأولي للاكتتاب العام ("الاكتتاب") لعدد (٤٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعين مليون سهم ("أسهم الاكتتاب") بقيمة اسمية للسهم قدرها (١٠) عشرة ريالات سعودية تمثل (٤٠٪) أربعين في المائة من رأس مال الشركة، ويقتصر الاكتتاب على الأشخاص السعوديين الطبيعيين ويجوز للمرأة السعودية المطلقة أو الأرملة التي لها أولاد قصر من زوج غير سعودي أن تكتتب بأسماؤها لصالحها على أن تقدم ما يثبت أنها مطلقة أو أرملة وما يثبت أمومتها للأولاد القصر. وسوف تستخدم الشركة صافي متحصلات الاكتتاب، بعد حسم مصروفات الاكتتاب ("صافي متحصلات الاكتتاب")، لتغطية احتياجات رأس المال العامل والأغراض التشغيلية.

قبل هذا الطرح، اكتتب المساهمون المؤسسون للشركة والمذكورة أسماؤهم في الصفحة (٢٢) من نشرة الإصدار هذه ("ويشار إليهم مجتمعين في نشرة الإصدار هذه بـ "المساهمين المؤسسين")، في ما مجموعه (٦٠,٠٠٠,٠٠٠) ستين مليون سهم تمثل (٦٠٪) ستين في المائة من أسهم رأس مال الشركة، ودفعوا قيمتها كاملة. وهكذا، سيحتفظ هؤلاء المساهمون المؤسسون بحصة مسيطرة في الشركة. وقد تم التعهد بتغطية الاكتتاب كاملا (فضلا راجع قسم اتفاقيات تعهد تغطية الاكتتاب "من هذه النشرة").

يبدأ الاكتتاب من يوم السبت ٢٠/٢/١٤٢٩هـ (الموافق ٨/٣/٢٠٠٨م) ويستمر لمدة ٨ أيام شاملة يوم الإغلاق وهو يوم السبت ٧/٢/١٤٢٩هـ (الموافق ١٥/٣/٢٠٠٨م) ("فترة الاكتتاب"). ويمكن تقديم طلب الاكتتاب لدى أي من فروع البنك السعودي الهولندي ("مدير الاكتتاب") أو فروع البنوك المستلمة ("البنوك المستلمة") (المذكورة في قسم "إشعار هام" من هذه النشرة) خلال فترة الاكتتاب.

يجب على كل مكتتب في أسهم الاكتتاب (ويشار إليه بـ "المكتتب" منفردا و"المكتتبون" مجتمعين) أن يتقدم بطلب للاكتتاب في (٥٠) خمسين سهما كحد أدنى، علما بأنه لا يجوز للمكتتب للاكتتاب في أكثر من (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف سهم من أسهم الاكتتاب كحد أقصى. وسيتم تخصيص (٥٠) خمسين سهما كحد أدنى لكل مكتتب وسيتم تخصيص ما تبقى من أسهم الاكتتاب (إن وجد) على أساس تناسبي بناءً على نسبة ما طلبه كل مكتتب إلى إجمالي الأسهم المطلوب للاكتتاب فيها، علما بأن الشركة لا تضمن هذا الحد الأدنى للتخصيص، (٥٠) خمسين سهما، إذا تجاوز عدد المكتتبين (٨٠٠,٠٠٠) ثمانمائة ألف مكتتب، وفي هذه الحالة يتم التخصيص بالتساوي بين جميع المكتتبين. وسوف تعاد مبالغ فائض الاكتتاب، إن وجد، إلى المكتتبين دون حسم أي عمولات أو اقتطاعات من قبل البنوك المستلمة. وسيتم الإعلان عن التخصيص النهائي ورد فائض الاكتتاب، إن وجد، في موعد أقصاه يوم الخميس ١٢/٢/١٤٢٩هـ (الموافق ٢٠/٣/٢٠٠٨م) (فضلا راجع قسم "شروط وتعليمات الاكتتاب - التخصيص ورد الفائض").

للشركة فئة واحدة فقط من الأسهم، ولا يعطى أي سهم المساهم حقوق تصويت تفضيلية. ويعطى كل سهم حامله الحق في صوت واحد، ويحق لكل مساهم ("المساهم") يملك (٢٠) عشرين سهما على الأقل حضور اجتماع الجمعية العامة ("اجتماع الجمعية العامة") والتصويت فيها. وبالنسبة للجمعية التأسيسية، فلا يوجد مثل هذا الشرط لحضورها. وتستحق أسهم الاكتتاب حصتها من أية أرباح تعلنها الشركة اعتبارا من تاريخ بدء فترة الاكتتاب والسنوات المالية التي تلي ذلك (فضلا راجع قسم "سياسة توزيع الأرباح").

لم يوجد قبل هذا الاكتتاب سوق لتداول أسهم الشركة لا في المملكة العربية السعودية ولا في أي مكان آخر. وقد تقدمت الشركة بطلب لدى هيئة السوق المالية ("الهيئة") لتسجيل الأسهم في القائمة الرسمية وحصلت على جميع الموافقات اللازمة بخصوص نشرة الإصدار هذه وتم استيفاء كافة المستندات التي طلبتها الهيئة. ومن المتوقع أن يبدأ تداول الأسهم في سوق الأسهم السعودية ("سوق الأسهم") في وقت قريب بعد الانتهاء من عملية تخصيص الأسهم واستكمال جميع الإجراءات الرسمية ذات العلاقة (فضلا راجع قسم "تواريخ مهمة للمستثمرين"). وبعد بدء تداول أسهم الشركة في السوق، سيسمح لمواطني المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي وللشركات والبنوك وصناديق الاستثمار وللأفراد الأجانب الحاملين إقامة في المملكة العربية السعودية بالتداول في الأسهم.

يجب دراسة قسمي "إشعار هام" و"عوامل المخاطرة" من نشرة الإصدار هذه بدقة قبل اتخاذ قرار بالاستثمار في الأسهم المطروحة للاكتتاب.

المستشار المالي ومدير الاكتتاب والمتعهد الرئيس بتغطية الاكتتاب



البنوك المستلمة



تحتوي نشرة الإصدار هذه على معلومات تم تقديمها حسب متطلبات قواعد التسجيل والإدراج الصادرة عن هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية (والشار إليها بـ "الهيئة"). ويتحمل أعضاء مجلس الإدارة المقترحوين الذين تظهر أسماؤهم في الصفحة (د) من هذه النشرة مجتمعين ومنفردين كامل المسؤولية عن دقة المعلومات الواردة في نشرة الإصدار هذه، ويؤكدون حسب علمهم واعتقادهم، وبعد إجراء جميع الدراسات الممكنة وإلى الحد المعقول، أنه لا توجد أية وقائع أخرى يمكن أن يؤدي عدم تضمينها في النشرة إلى جعل أية إفادة واردة فيها مضللة، ولا تتحمل الهيئة والسوق المالية السعودية أية مسؤولية عن محتويات هذه النشرة، ولا تعطي أية تأكيدات تتعلق بدقتها أو اكتمالها، وتخلي نفسها صراحة من أية مسؤولية مهما كانت عن أية خسارة تنتج عما ورد في هذه النشرة أو عن الاعتماد على أي جزء منها.

صدرت هذه النشرة بتاريخ ١١/٠٢/١٤٢٩هـ (الموافق ٢٠/٢/٢٠٠٨م)

الشركة السعودية لإعادة التأمين (إعادة) التعاونية

إشعار هام

تحتوي نشرة الإصدار هذه على معلومات تفصيلية وافية عن الشركة السعودية لإعادة التأمين (إعادة) التعاونية والأسهم المطروحة للإكتتاب. وعند تقديم طلب الإكتتاب في أسهم الإكتتاب سيعامل المكتتبون على أساس أن طلباتهم مستندة على المعلومات التي تحتويها هذه النشرة التي يمكن الحصول على نسخ منها من مدير الإكتتاب والبنوك المستلمة أو عن طريق زيارة موقع الهيئة (www.cma.org.sa) أو موقع البنك السعودي الهولندي (www.shb.com.sa).

عينت الشركة البنك السعودي الهولندي مستشاراً مالياً ومديراً للإكتتاب ومتعهداً رئيساً لتغطية الإكتتاب الموصوف في هذه النشرة.

تحتوي هذه النشرة على تفاصيل تم تقديمها تمثيلاً مع متطلبات قواعد التسجيل والإدراج الصادرة عن الهيئة. ويتحمل أعضاء مجلس الإدارة المقترحون، والمذكورة أسماؤهم في الصفحة (د)، مجتمعين ومنفردين، كامل المسؤولية عن دقة المعلومات الواردة في هذه النشرة، ويؤكدون حسب علمهم واعتقادهم، بعد إجراء الدراسات الممكنة وإلى الحد المعقول، أنه لا توجد أية وقائع أخرى يمكن أن يؤدي عدم تضمينها في هذه النشرة إلى جعل أية إفادة واردة فيها مضللة. ولا تتحمل الهيئة والسوق المالية السعودية أية مسؤولية عن محتويات هذه النشرة، ولا تعطي أية تأكيدات تتعلق بدقتها أو اكتمالها، وتخلي نفسها صراحة من أية مسؤولية مهما كانت عن أية خسارة تنتج عما ورد في هذه النشرة أو عن الإعتماد على أي جزء منها.

إن المعلومات التي تتضمنها هذه النشرة في تاريخ إصدارها عرضة للتغيير. وعلى وجه الخصوص يمكن أن يتأثر الوضع المالي الفعلي للشركة وقيمة أسهم الإكتتاب بشكل سلبي بالتطورات المستقبلية المتعلقة بعوامل التضخم وأسعار الفائدة والضرائب أو أية عوامل اقتصادية أو سياسية أو عوامل أخرى خارجة عن نطاق سيطرة الشركة. وعليه، لا ينبغي اعتبار تقديم نشرة الإصدار أو أي تعامل شفهي أو خطي متعلق بأسهم الإكتتاب، أو تفسيره أو الإعتماد عليه بأي شكل، على أنه وعد أو تأكيد بشأن أية إيرادات أو نتائج أو أحداث مستقبلية.

كذلك لا يجوز اعتبار نشرة الإصدار هذه بمثابة توصية من الشركة أو المساهمين المؤسسين أو أي من مستشاريهم للمشاركة في هذا الإكتتاب. وتعتبر المعلومات المذكورة في هذه النشرة ذات طبيعة عامة وتم إعدادها دون اعتبار للأهداف الإستثمارية الفردية أو الوضع المالي أو الاحتياجات الإستثمارية الخاصة بأي شخص. ويتحمل كل مستلم لنشرة الإصدار، قبل اتخاذ قرار بالإستثمار، مسؤولية الحصول على استشارة مهنية مستقلة بخصوص الإكتتاب وتقييم مدى ملاءمة المعلومات المدرجة في هذه النشرة للأهداف والأوضاع والاحتياجات المالية الخاصة به.

يقتصر هذا الإكتتاب على مواطني المملكة العربية السعودية، ويمكن للمرأة السعودية المطلقة أو الأرملة ولديها أولاد من زوج غير سعودي أن تكتتب في أسهم الإكتتاب باسم أولادها لمصلحتها على أن تقدم ما يثبت أنها مطلقة أو أرملة وما يثبت أمومتها للأولاد القصر. ويحظر صراحة توزيع هذه النشرة وبيع أسهم الإكتتاب إلى أي أشخاص آخرين أو في أي دولة أخرى. وتطلب الشركة والمساهمون المؤسسون والبنك السعودي الهولندي من مستلمي هذه النشرة التعرف على كافة القيود النظامية المتعلقة بالأسهم المطروحة ومراعاة التقيد بها.

بيانات القطاع والسوق

تم الحصول على المعلومات الواردة في هذه النشرة بخصوص قطاع التأمين والمعلومات الأخرى المتعلقة بالسوق الذي تعمل فيه الشركة من مصادر مختلفة، وحيث أن الشركة قد أجرت التحريات المعقولة للتأكد من صحة المصادر، ومع أنه لا يوجد لدى البنك السعودي الهولندي أو أي من مستشاري الشركة الذين تظهر أسماؤهم في الصفحة (و) أي سبب للاعتقاد بوجود معلومات غير صحيحة متضمنة في تلك المصادر والتقديرات، إلا أنه لا يوجد أي بيان أو ضمان بشأن دقة وتمام أي منها. ومن تلك المصادر: (١) تقديرات وتوقعات الشركة (٢) المعلومات والتحليلات الخاصة بصناعة التأمين والتي تم الحصول عليها من مصادر ومواد صادرة عن أطراف أخرى ومتاحة للعموم، ولم يتم الحصول على موافقة المزودين بهذه المعلومات للإشارة إلى أسماؤهم في هذه النشرة (٣) تقارير ومعلومات صادرة عن الجهة الواردة أدناه:

عمان، الأردن

شركة المنطق للاستشارات الإدارية

هاتف: ٥٥٤٩٣٣٢ (٦) ٩٦٢+

فاكس: ٥٥٤٩٣٣٥ (٦) ٩٦٢+



ينبغي ملاحظة أن الجهة المذكورة أعلاه أعطت موافقتها الكتابية على الإشارة إلى اسمها وعلى نشر إفادتها في هذه النشرة وفي هذا السياق ولم يتم سحب هذه الموافقة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الجهة والعاملين فيها أو أي من أقربائهم لا يملكون أسهماً أو مصلحة مهما كان نوعها في الشركة أو أي تابع لها.

المعلومات المالية

تم إعداد القوائم المالية المتوقعة للشركة بعد الإكتتاب والملاحظات المتعلقة بها، والتي تم إدراجها في هذه النشرة، طبقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. وسوف تصدر الشركة قوائمها المالية بالريال السعودي ("الريال").

التوقعات والإفادات المستقبلية

تم إعداد التوقعات والإفادات المستقبلية التي تتضمنها هذه النشرة على أساس افتراضات محددة ومعلنة. وقد تختلف ظروف العمل المستقبلية عن الافتراضات المستخدمة، وبالتالي فإنه لا يوجد أي تأكيد أو ضمان فيما يتعلق بدقة أو اكتمال أي من هذه التوقعات.

تمثل بعض الإفادات الواردة في نشرة الإصدار "إفادات مستقبلية". ويستدل على هذه الإفادات من خلال ما يستخدم فيها من كلمات دالة على المستقبل مثل "يخطط"، "يقدر"، "يعتقد"، "يتوقع"، "يمكن"، "قد"، "ينوي"، "يعتزم"، "سوف"، "ينبغي"، "من المتوقع" "سيكون" أو الصيغ النافية لهذه المفردات وغيرها من المفردات المقاربة أو المشابهة لها في المعنى. وتعكس هذه الإفادات المستقبلية وجهة النظر الحالية للشركة وإدارتها فيما يتعلق بأحداث مستقبلية، ولكنها ليست ضماناً للأداء المستقبلي. فهناك العديد من العوامل التي قد تؤثر على الأداء الفعلي للشركة أو الإنجازات أو النتائج التي تحققها والتي قد تؤدي إلى اختلافها بشكل كبير عما كان متوقفاً صراحة أو ضمناً في هذه الإفادات المستقبلية. وقد تم استعراض بعض المخاطر والعوامل التي يمكن أن تؤدي إلى مثل هذا التأثير بصورة أكثر تفصيلاً في أقسام أخرى من هذه النشرة (فضلاً راجع قسم "عوامل المخاطرة"). فلو تحقق واحد أو أكثر من هذه المخاطر أو الإحتمالات أو ثبت عدم صحة أو دقة أي من الافتراضات التي تم الإعتماد عليها، فإن النتائج الفعلية قد تختلف بشكل جوهري عن تلك التي تم توقعها أو تقديرها أو التخطيط لها كما في هذه النشرة.

وبحسب متطلبات قواعد تسجيل وإدراج الأسهم، يتعين على الشركة تقديم نشرة إصدار تكميلية إلى الهيئة إذا علمت الشركة في أي وقت بعد موافقة الهيئة على نشرة الإصدار هذه وقبل تسجيل أسهمها في القائمة الرسمية، بأي مما يلي: (١) حدوث أي تغيير مهم في أي من المسائل الجوهرية الواردة في هذه النشرة أو في أي مستند مطلوب بموجب قواعد التسجيل والإدراج، أو (٢) ظهور أية مسائل مهمة أخرى كان يجب تضمينها في هذه النشرة. وفيما عدا هاتين الحالتين، فإن الشركة لا تتوي تحديث أو تعديل أية معلومات متعلقة بالقطاع والسوق أو الإفادات المستقبلية الواردة في هذه النشرة، سواء نتيجة لمعلومات جديدة أو أحداث مستقبلية أو غير ذلك. ونتيجة لهذه العوامل والمخاطر والإحتمالات والافتراضات الأخرى، فإن الأحداث والظروف المستقبلية المتوقعة والتي تم تناولها في هذه النشرة قد لا تحدث على النحو الذي تتوقعه الشركة أو قد لا تحدث إطلاقاً. وعليه، فإنه يجب على المستثمرين المحتملين فحص جميع الإفادات المستقبلية على ضوء هذه التفسيرات مع عدم الإعتماد على الإفادات المستقبلية بشكل أساسي.

دليل الشركة أعضاء مجلس الإدارة المقترحون

الإسم	المنصب	العمر	الجنسية
١. موسى عبد الكريم الربيعان	رئيس مجلس الإدارة	٥٧	سعودي
٢. سعود عبدالعزيز القصيبي	نائب رئيس مجلس الإدارة	٤٣	سعودي
٣. أحمد محمد الصباغ	عضو مجلس الإدارة	٦٤	سعودي
٤. نهاد اسكندر طالب (ممثل شركة أحمد حمد القصيبي وإخوانه)	الرئيس التنفيذي	٥٨	لبناني
٥. يحيى عبد الله يحيى	عضو مجلس إدارة مستقل	٥٤	سعودي
٦. جورج لورنز	عضو مجلس إدارة مستقل	٦٣	ألماني
٧. (يتم تعيينه وقت انعقاد الجمعية العامة التأسيسية)	عضو مجلس إدارة مستقل		

المصدر: الشركة السعودية لإعادة التأمين (إعادة) التعاونية

عنوان الشركة



سكرتير مجلس الإدارة
طارق روجي الترهني
الشركة السعودية لإعادة التأمين (إعادة) التعاونية
(تحت التأسيس)
آرتش تاور - الطابق السادس
طريق الملك فهد
ص ب ٣٠٠٢٥٩
الرياض ١١٣٧٢
المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ١ ٢٠١ ٩٧٩٨
فاكس: +٩٦٦ ١ ٢٠١ ٩٧٨٧

الشركة السعودية لإعادة التأمين (إعادة) التعاونية
(تحت التأسيس)
آرتش تاور - الطابق السادس
طريق الملك فهد
ص ب ٣٠٠٢٥٩
الرياض ١١٣٧٢
المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ١ ٢٠١ ٩٧٩٨
فاكس: +٩٦٦ ١ ٢٠١ ٩٧٨٧
موقع إلكتروني: www.saudi-re.com

ممثل الشركة



موسى عبد الكريم الربيعان
دار موسى لاستشارات التأمين
برج موسى للمكاتب
شارع العليا
ص.ب. ٨٩٧٥٨
الرياض ١١٦٩٢
المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ١ ٢١٦٢١٠٠
فاكس: +٩٦٦ ١ ٢١٦٨٧٩٤

مسجل الأسهم

TADAWUL تداول

تداول

أبراج التعاونية

٧٠٠ طريق الملك فهد

ص ب ٦٠٦١٢

الرياض ١١٥٥٥

المملكة العربية السعودية

البنك الرئيسي للشركة

SABB ساب

البنك السعودي البريطاني

شارع الأمير عبد العزيز بن مساعد بن جلوي (الضباب)

ص.ب. ١٤٦٧ الرياض ١١٤٢٢

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٠٥ ٠٦٧٧ (١) +٩٦٦

فاكس: ٤٠٥ ٠٦٦٠ (١) +٩٦٦

المستشارون

المستشار المالي



البنك السعودي الهولندي
Saudi Hollandi Bank

البنك السعودي الهولندي

شارع الأمير عبد العزيز بن مساعد بن جلوي (الضباب)
ص.ب. ١٤٦٧
الرياض ١١٤٣٢
المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ١٤٠١ ٠٢٨٨
فاكس: +٩٦٦ ١٤٠٣ ١١٠٤

المستشار التأميني



دار موسى لاستشارات التأمين

برج موسى للمكاتب
شارع العليا
ص.ب. ٨٩٧٥٨
الرياض ١١٦٩٢
المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ١٢١٦ ٣١٠٠
فاكس: +٩٦٦ ١٢١٦ ٨٧٩٤

مراجع الحسابات

RSM!
الشرق الأوسط

أر إس إم البسام – محاسبون قانونيون ومستشارون

طريق خريص
ص.ب. ٦٩٦٥٨
الرياض ١١٥٥٧
المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ١٢٠٦ ٥٣٣٣
فاكس: +٩٦٦ ١٢٠٦ ٥٤٤٤

المستشار القانوني للإكتتاب

DEWEY & LEBOEUF

ديوي و ليبوف

بالتعاون مع مكتب خالد الثبيتي للمحاماة والاستشارات القانونية
سكاي تاورز – الطابق ٨
طريق الملك فهد – العليا
ص.ب. ٣٠٠٨٠٧
الرياض ١١٣٧٢
المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ١٤١٦ ٩٩٩٠
فاكس: +٩٦٦ ١٤١٦ ٩٩٨٠

مستشار دراسات السوق



لوجيك للاستشارات الإدارية

عمان، الأردن
هاتف: +٩٦٢ (٦) ٥٥٤٩٣٣٣
فاكس: +٩٦٢ (٦) ٥٥٤٩٣٣٥

ملاحظة :

جميع الأطراف المذكورة أعطت موافقتها الخطية على ذكر أسمائها في هذه النشرة، علماً بأن أيّاً من هذه الأطراف، باستثناء دار موسى لاستشارات التأمين، التي يملكها الأستاذ موسى عبدالكريم الربيعان، وهو أحد المساهمين في الشركة ورئيس مجلس الإدارة، أو أيّاً من أقاربهم أو منتسبيهم، لا يملك في الشركة أية حصة أو مصلحة أيّاً كانت. وقد قدمت دار موسى لاستشارات التأمين خدمات استشارية لتأسيس ”إعادة“. تفاصيل علاقة دار موسى لاستشارات التأمين موجودة في صفحة (٥٥).

مدير الإكتتاب ومتعهد التغطية الرئيس

البنك السعودي الهولندي
شارع الأمير عبد العزيز بن مساعد بن جلوي (الضباب)
ص.ب. ١٤٦٧
الرياض ١١٤٣٢
المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ١٤٠١ ٠٢٨٨
فاكس: +٩٦٦ ١٤٠٣ ١١٠٤
www.shb.com.sa



البنك السعودي الهولندي
Saudi Hollandi Bank

البنوك المستلمة

البنك السعودي الهولندي
شارع الأمير عبد العزيز بن مساعد بن جلوي (الضباب)
ص.ب. ١٤٦٧ الرياض ١١٤٣٢ المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ١٤٠١ ٠٢٨٨
فاكس: +٩٦٦ ١٤٠٣ ١١٠٤
www.shb.com.sa



البنك السعودي الهولندي
Saudi Hollandi Bank

مجموعة سامبا المالية
طريق الملك عبدالعزيز
ص.ب. ٨٣٣ الرياض ١١٤٢١ المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ١٤٧٧ ٩٦٧٦
فاكس: +٩٦٦ ١٤٧٩ ٧٤٠٠
www.samba.com.sa

samba  سامبا

البنك الأهلي التجاري
طريق الملك عبدالعزيز
ص.ب. ٣٥٥٥ جدة ١١٤٨١ المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ٢٦٤٩ ٣٣٣٣
فاكس: +٩٦٦ ٢٦٤٣ ٧٤٢٦
www.alahli.com.sa

NCB  الأهلي

بنك الرياض
طريق الملك عبدالعزيز
ص.ب. ٢٢٦٢٢ الرياض ١١٤١٦ المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ١٤٠١٣٠٣٠
فاكس: +٩٦٦ ١٤٠٤٢٧٠٧
www.riyadbank.com

بنك الرياض
riyad bank

SABB  ساب

البنك السعودي البريطاني

شارع الأمير عبدالعزيز بن مساعد بن جلوي (الضباب)
ص.ب. ١٤٦٧ الرياض ١١٤٣٢ المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ١٤٠٥ ٠٦٧٧
فاكس: +٩٦٦ ١٤٠٥٠٦٦٠
www.sabb.com.sa

البنك السعودي الفرنسي

شارع المعذر
ص.ب. ٥٦٠٦ الرياض ١١٥٥٤ المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ١٤٠٤ ٢٢٢٢
فاكس: +٩٦٦ ١٤٠٢٢٣١١
www.alfransi.com.sa

البنك
السعودي
الفرنسي
Banque
Saudi
Fransi



ملخص الإكتتاب

الشركة

الشركة السعودية لإعادة التأمين (إعادة) التعاونية، هي شركة مساهمة سعودية تحت التأسيس بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٣١٩ بتاريخ ١٠/٢٤/١٤٢٨هـ (الموافق ٥/١١/٢٠٠٧م) وقرار المرسوم الملكي رقم م/٨٢ وتاريخ ١٠/٢٥/١٤٢٨هـ (الموافق ٦/١١/٢٠٠٧م).

تأسيس الشركة

حصلت الشركة على موافقة على تأسيسها كشركة إعادة تأمين بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٣١٩) الصادر بتاريخ ١٠/٢٤/١٤٢٨هـ (الموافق ٥/١١/٢٠٠٧م)، والمرسوم الملكي رقم (م/٨٢) الصادر بتاريخ ١٠/٢٥/١٤٢٨هـ (الموافق ٦/١١/٢٠٠٧م). وقد حصلت الشركة على موافقة على تأسيسها من مؤسسة النقد العربي السعودي. وسوف يتم تسجيل الشركة بصفة رسمية بعد إتمام الطرح الأولي للإكتتاب ولدى صدور قرار وزاري بذلك من قبل معالي وزير التجارة والصناعة القاضي بإعلان تأسيس الشركة بعد الجمعية التأسيسية.

سعر الإكتتاب

١٠ ريالات سعودية للسهم

إجمالي عدد الأسهم المصدرة

١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي

عدد أسهم الإكتتاب

٤٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي

نسبة أسهم الإكتتاب

٤٠٪ من رأس مال الشركة

القيمة الاسمية

١٠ ريالات للسهم

إجمالي قيمة أسهم الإكتتاب

٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي

عدد الأسهم المتعهد بتغطية الإكتتاب بها

٤٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم

قيمة الأسهم المتعهد بتغطية الإكتتاب بها

٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي

الحد الأدنى للإكتتاب

٥٠ سهماً

قيمة الحد الأدنى للإكتتاب

٥٠٠ ريال سعودي

الحد الأقصى للإكتتاب

١٠٠,٠٠٠ سهم

قيمة الحد الأقصى للإكتتاب

١,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي

استخدام متحصلات الإكتتاب

سوف تستخدم الشركة صافي متحصلات الإكتتاب، بعد حسم مصروفات الإكتتاب («صافي متحصلات الإكتتاب»)، لتغطية احتياجات رأس المال العامل والأغراض التشغيلية (فضلاً راجع قسم «استخدام متحصلات الإكتتاب»).

تخصيص أسهم الإكتتاب

سوف يتم الإعلان عن عملية التخصيص وإعادة الفائض في موعد أقصاه يوم الخميس ١٤٢٩/٣/١٢ هـ (الموافق ٢٠٠٨/٣/٢٠ م). إن الحد الأدنى للتخصيص هو (٥٠) خمسون سهماً لكل مكتتب. وسيتم تخصيص ما يتبقى من الأسهم المطروحة للإكتتاب (إن وجدت) على أساس تناسبي بناءً على نسبة ما طلبه كل مكتتب إلى إجمالي الأسهم المطلوب الإكتتاب فيها. وإذا تجاوز عدد المكتتبين (٨٠٠,٠٠٠) ثمانمائة ألف مكتتب فإن الشركة لا تضمن الحد الأدنى للتخصيص وسيتم التخصيص بالتساوي على المكتتبين. وسوف تتم إعادة فائض الإكتتاب (إن وجد) إلى المكتتبين دون أية عمولات أو استقطاعات من البنوك المستلمة. فضلاً راجع قسم "شروط وتعليمات الإكتتاب - التخصيص ورد الفائض".

رد فائض الإكتتاب

يعاد فائض الإكتتاب، إن وجد، إلى المكتتبين، دون حسم أية عمولات أو استقطاعات من قبل مدير الإكتتاب أو البنوك المستلمة، بتاريخ ١٤٢٩/٣/١٢ هـ (الموافق ٢٠٠٨/٣/٢٠ م) (فضلاً راجع قسم «شروط وتعليمات الإكتتاب - التخصيص ورد الفائض»).

فترة الإكتتاب

يبدأ الإكتتاب في يوم السبت ١٤٢٩/٢/٣٠ هـ (الموافق ٢٠٠٨/٣/٨ م) ويستمر لمدة ٨ أيام شاملة يوم الإغلاق وهو يوم السبت ١٤٢٩/٣/٧ هـ (الموافق ٢٠٠٨/٣/١٥ م).

توزيع الأرباح

تستحق أسهم الإكتتاب حصتها من أية أرباح تعلنها الشركة بعد تاريخ بدء فترة الإكتتاب وعن السنوات المالية التي تلي ذلك (فضلاً راجع قسم "سياسة توزيع الأرباح").

حقوق التصويت

للشركة فئة واحدة فقط من الأسهم، ولا يعطي أي سهم صاحبه حقوق تصويت تفضيلية. ويعطي كل سهم صاحبه الحق في صوت واحد، ويحق لكل مساهم يملك ٢٠ سهماً على الأقل حضور اجتماع الجمعية العامة للشركة والتصويت فيها (لمزيد من المعلومات حول حقوق التصويت، فضلاً راجع قسم "حقوق التصويت").

قيود على الأسهم

يخضع المساهمون المؤسسون لقيود عدم جواز التصرف في أسهمهم لفترة مدتها ثلاث سنوات مالية كاملة لا تقل كل منها عن إثني عشر شهراً (فترة الحظر) من تاريخ تأسيس الشركة. بعد نفاذ فترة الحظر يمكن للمساهمين المؤسسين بيع أسهمهم فقط بعد الحصول على موافقة هيئة السوق المالية ومؤسسة النقد. كما ينبغي إبلاغ مؤسسة النقد بنسب الملكية التي تزيد عن ٥% وأي تغيير يطرأ على هذه النسب.

إدراج الأسهم في القائمة الرسمية

لم يوجد قبل هذا الإكتتاب سوق لتداول أسهم الشركة لا في المملكة العربية السعودية ولا في أي مكان آخر. وقد تقدمت الشركة بطلب لدى الهيئة لتسجيل الأسهم في القائمة الرسمية وحصلت على جميع الموافقات اللازمة بخصوص نشرة الإصدار هذه وتم استيفاء كافة المستندات التي طلبتها الهيئة. ومن المتوقع أن يبدأ تداول الأسهم في سوق الأسهم السعودية في وقت قريب بعد الانتهاء من عملية تخصيص الأسهم واستكمال جميع الإجراءات الرسمية ذات العلاقة (فضلاً راجع قسم "تواريخ مهمة للمستثمرين").

عوامل المخاطرة

هناك مخاطر معينة تتعلق بالاستثمار في هذا الإكتتاب يمكن تصنيفها كالتالي (أ) مخاطر تتعلق بعمليات الشركة. (ب) مخاطر تتعلق بالسوق والبيئة القانونية. (ج) مخاطر تتعلق بالأسهم العادية. وقد تم استعراض هذه المخاطر في قسم "عوامل المخاطرة"، ويجب قراءتها بعناية قبل اتخاذ قرار بالاستثمار في أسهم الإكتتاب.

الجدول الزمني المتوقع للإكتتاب

التاريخ

• فترة الإكتتاب

يبدأ الإكتتاب في يوم السبت ١٤٢٩/٢/٣٠ هـ (الموافق ٢٠٠٨/٣/٨ م) ويستمر لمدة ٨ أيام شاملة يوم الإغلاق وهو يوم السبت ١٤٢٩/٣/٧ هـ (الموافق ٢٠٠٨/٣/١٥ م)

• آخر موعد لتقديم طلبات الإكتتاب وسداد قيمة الإكتتاب

السبت ١٤٢٩/٣/٧ هـ (الموافق ٢٠٠٨/٣/١٥ م)

• الإشعار بالتخصيص النهائي ورد فائض الإكتتاب،
(في حال وجود فائض للإكتتاب)

الخميس ١٤٢٩/٣/١٢ هـ (الموافق ٢٠٠٨/٣/٢٠ م)

• بدء تداول أسهم الإكتتاب في سوق الأسهم

بعد استيفاء جميع المتطلبات النظامية

المواعيد المذكورة في هذا الجدول هي مواعيد مبدئية، وسوف يتم الإعلان عن التواريخ الفعلية في الصحف المحلية.

كيفية التقدم بطلب الإكتتاب

يقتصر الإكتتاب على الأشخاص السعوديين الطبيعيين. ويجوز للمرأة السعودية المطلقة أو الأرملة التي لها أولاد قصر من زوج غير سعودي أن تكتتب بأسمائهم لصالحها على أن تقدم ما يثبت أنها مطلقة أو أرملة وما يثبت أمومتها للأولاد القصر.. وستتوفر طلبات الإكتتاب خلال فترة الإكتتاب لدى فروع البنوك المستلمة أو من خلال الإنترنت. كما يمكن الإكتتاب عبر الإنترنت أو الهاتف المصرفي أو الصراف الآلي لدى البنوك المستلمة التي تتيح إحدى أو كل هذه الخدمات للمكتتبين الذين سبق لهم الإكتتاب في أحد الإكتتابات التي طرحت مؤخراً وذلك بشرطين أساسيين: (١) وجود حساب مصرفي يتيح تلك الخدمات لدى البنك المستلم المعني و (٢) عدم وجود أي تعديل في بيانات المكتتب.

فيما يختص بطلبات الإكتتاب، يجب تعبئة طلب الإكتتاب وفقاً للتعليمات المبينة في قسم "شروط وأحكام الإكتتاب" لهذه النشرة ويجب على كل مكتتب الموافقة وتعبئة جميع بنود طلب الإكتتاب. وتحتفظ الشركة بحقها في رفض أي طلب للإكتتاب في الأسهم المطروحة كلياً أو جزئياً في حالة عدم استيفاء الطلب أي من شروط أو متطلبات الإكتتاب. ولا يجوز التعديل في طلب الإكتتاب أو سحبه، ويمثل عند قبوله من قبل الشركة عقداً ملزماً بين المكتتب والشركة (فضلاً راجع قسم "شروط وأحكام الإكتتاب").

جدول المحتويات

١	تعريفات ومختصرات	١
٣	عوامل المخاطرة	٢
٢	١-٢ المخاطر المتعلقة بعمليات الشركة	
٢	١-١-٢ حادثة عهد الشركة	
٢	٢-١-٢ الأحداث الكارثية	
٢	٣-١-٢ إتفاقيات إعادة التأمين المكرر	
٤	٤-١-٢ المنافسة	
٤	٥-١-٢ كفاية الإحتياطيات	
٤	٦-١-٢ مخاطر التصنيف المالي	
٤	٧-١-٢ التركيز الجغرافي	
٥	٨-١-٢ طرق الحد من الخسائر	
٥	٩-١-٢ سياسات إدارة المخاطر	
٥	١٠-١-٢ عوائد الإستثمار المقنعة	
٥	١١-١-٢ خطر أسعار الصرف	
٥	١٢-١-٢ الإتفاقيات المبرمة مع شركات التأمين المباشرة وشركات إعادة التأمين	
٥	١٣-١-٢ تقنية المعلومات	
٦	١٤-١-٢ سوء سلوك الموظفين	
٦	١٥-١-٢ الإعتماد على أشخاص رئيسيين	
٦	١٦-١-٢ حماية العلامة التجارية	
٦	١٧-١-٢ السعودية	
٧	١٨-١-٢ أسعار الفائدة	
٧	١٩-١-٢ الخبرة في إدارة الشركات المساهمة العامة	
٧	٢-٢ المخاطر المتعلقة بالسوق والبيئة التشريعية	
٧	١-٢-٢ نظام التأمين	
٨	٢-٢-٢ التقارير المطلوبة	
٨	٣-٢-٢ متطلبات الملاءة	
٩	٤-٢-٢ نمو السوق	
٩	٣-٢ المخاطر المتعلقة بالأسهم العادية	
٩	١-٣-٢ السيطرة الفعلية من قبل المساهمين المؤسسين	
٩	٢-٣-٢ عدم وجود سوق للأسهم سابقاً	
١٠	٣-٣-٢ التذبذب في أسعار الأسهم	
١٠	٤-٣-٢ بيع الأسهم والطروحات المستقبلية	
١٠	٥-٣-٢ توزيع الأرباح	
١١	نظرة عامة على السوق	٣
١١	١-٣ لمحة عن صناعة إعادة التأمين	
١١	٢-٣ صناعة إعادة التأمين العالمية	
١٣	٣-٣ صناعة إعادة التأمين في المنطقة	
١٦	٤-٣ سوق إعادة التأمين السعودية	
١٦	٥-٣ صناعة التأمين السعودية	
١٨	١-٥-٣ اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني	
١٨	٢-٥-٣ تطور صناعة التأمين في المملكة العربية السعودية	
١٩	٣-٥-٣ التطورات المستقبلية	

٢٠	٦-٢	نشاط التكافل في العالم الإسلامي	
٢٢		الشركة	٤
٢٢	١-٤	مقدمة	
٢٢	٢-٤	هيكل ملكية الشركة	
٢٦	٣-٤	الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأي من أقاربهم أو منتسبيهم	
٢٧	٤-٤	رسالة الشركة	
٢٧	٥-٤	المزايا التنافسية	
٢٧	١-٥-٤	ميزة زمام السبق	
٢٧	٢-٥-٤	إتفاقيات إعادة تأمين متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية	
٢٧	٣-٥-٤	قاعدة رأسمالية ضخمة	
٢٨	٤-٥-٤	المعرفة بسوق التأمين المحلي والتركيز الإقليمي	
٢٨	٥-٥-٤	سمعة المؤسسين	
٢٨	٦-٥-٤	كفاءة المجلس والإدارة	
٢٩		استراتيجية العمل	٥
٢٩	١-٥	الهدف	
٢٩	٢-٥	إتفاقيات إعادة التأمين	
٣١	٣-٥	التسويق	
٣١	٤-٥	المكانة المستهدفة	
٣١	٥-٥	إدارة المخاطر التشغيلية	
٣١	٦-٥	سياسة إدارة الأصول	
٣٢	٧-٥	تقنية المعلومات وخطة استرجاع العمل في حالات الطوارئ	
٣٢	٨-٥	إتفاقيات إعادة التأمين المكرر	
٣٢	٩-٥	خدمة العملاء	
٣٣		إدارات التشغيل والخدمات	٦
٣٣	١-٦	الإدارات	
٣٣	٢-٦	إدارات التشغيل	
٣٣	١-٢-٦	إدارتي إعادة التأمين الإتفاقي وإعادة التأمين الإختياري	
٣٤	٢-٢-٦	إدارة المالية والإستثمار	
٣٥	٣-٦	إدارتا الخدمات	
٣٥	١-٣-٦	إدارة المحاسبة الفنية	
٣٥	٢-٣-٦	إدارة الخدمات المركزية	
٣٦		الهيكل التنظيمي للشركة	٧
٣٦	١-٧	أعضاء مجلس الإدارة المقترحون	
٣٨		الإدارة	٨
٣٨	١-٨	الإدارة العليا	
٣٩		نظام حوكمة الشركة	٩
٣٩	١-٩	اللجنة التنفيذية والإستثمارية	
٤٠	٢-٩	لجنة المراجعة	
٤٠	٣-٩	لجنة التعويضات والمكافآت	
٤١	٤-٩	الأعضاء المستقلون غير التنفيذيين	
٤١	٥-٩	عقود عمل أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذيين	
٤١	٦-٩	إقرارات من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذيين	
٤٢	٧-٩	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (أعضاء الإدارة التنفيذيين)	

٤٢	الموظفون ٨-٩	
٤٣	مناقشة وتحليلات الإدارة لقائمة المركز المالي المستقبلية	١٠
٤٥	سياسة توزيع الأرباح	١١
٤٦	الرسملة والمديونية	١٢
٤٧	استخدام متحصلات الإكتتاب	١٣
٤٨	وصف الأسهم	١٤
٤٨	١-١٤ رأس المال	
٤٨	٢-١٤ الأسهم	
٤٨	٣-١٤ حقوق المساهمين	
٤٨	٤-١٤ حقوق التصويت	
٤٩	٥-١٤ الجمعية العامة للمساهمين	
٤٩	٦-١٤ مدة الشركة وحلها	
٥٠	ملخص النظام الأساسي للشركة	١٥
٥٥	معلومات قانونية	١٦
٥٥	١-١٦ تفاصيل التأسيس	
٥٥	٢-١٦ أهم التراخيص	
٥٥	٣-١٦ علاقات محددة وتعاملات مهمة مع أطراف ذات علاقة بالشركة	
٥٦	٤-١٦ العلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية الأخرى	
٥٦	٥-١٦ الإتفاقيات المهمة	
٥٦	١-٥-١٦ إتفاقيات إعادة التأمين	
٥٦	٢-٥-١٦ إتفاقيات إعادة التأمين المكرر	
٥٦	٣-٥-١٦ الإتفاقيات العقارية	
٥٦	٤-٥-١٦ إتفاقيات التمويل	
٥٦	٥-٥-١٦ إتفاقيات تقنية المعلومات	
٥٦	٦-٥-١٦ إتفاقيات الخدمات الفنية	
٥٧	٧-٥-١٦ إتفاقيات الخدمات الإكتوارية	
٥٧	٨-٥-١٦ الإتفاقيات الإستثمارية	
٥٧	٩-٥-١٦ التقاضي	
٥٧	١٠-٥-١٦ المديونية	
٥٧	١١-٥-١٦ الرهن	
٥٧	١٢-٥-١٦ الإلتزامات المحتملة	
٥٧	١٣-٥-١٦ الأصول الثابتة	
٥٨	شروط وتعليمات الإكتتاب	١٧
٥٨	١-١٧ الإكتتاب في الأسهم المطروحة	
٥٩	٢-١٧ تخصيص الأسهم ورد فائض الإكتتاب	
٦٠	٣-١٧ إقرارات	
٦٠	٤-١٧ بنود متفرقة	
٦٠	٥-١٧ سوق الأسهم السعودية (تداول)	
٦١	٦-١٧ تداول أسهم الشركة	
٦٢	المستندات المتاحة للمعاينة	١٨
٦٤	تقرير المحاسبين	١٩

١. تعريفات ومختصرات

المصطلح	التعريف
المستشارون	مستشارو الشركة المذكورة أسماؤهم في الصفحة (و)
الإكتواري	الشخص الذي يقوم بإجراء مختلف النظريات الإحصائية والاحتمالية التي يتم على أساسها تسعير الخدمات وتقييم الإلتزامات واحتساب المخصصات
المجلس أو مجلس الإدارة	مجلس الإدارة المقترح للشركة
النظام الأساسي	النظام الأساسي المقترح للشركة
الهيئة	هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية
نظام الشركات	نظام الشركات في المملكة العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٦ بتاريخ ٢٢/٣/١٣٨٥هـ، وتعديلاته
المتعهدون بتغطية الإكتتاب	البنك السعودي الهولندي
الشركة	الشركة السعودية لإعادة التأمين (إعادة) التعاونية
أعضاء مجلس الإدارة	أعضاء مجلس إدارة الشركة المقترحون الذين تظهر أسماؤهم في الصفحة (د) من هذه النشرة
سوق الأسهم	سوق الأسهم السعودية
إعادة التأمين الإختياري	إعادة التأمين التي يقوم المؤمن بموجبها بعرض كل خطر تأميني على حدة على معيد التأمين، ويكون لمعيد التأمين الخيار في قبول أو رفض المخاطر المعروضة عليه.
المستشار المالي	البنك السعودي الهولندي
المساهمون المؤسسون	هم المساهمون المؤسسون المذكورة أسماؤهم في الصفحة (٢٢)
الجمعية العامة	الجمعية العامة للمساهمين في الشركة
الحكومة	حكومة المملكة العربية السعودية
وكالة التأمين	هيئة اعتبارية تمثل، لأغراض التعويض، شركة التأمين لاستقطاب وجلب عقود التأمين والتفاوض بشأنها
نظام التأمين ولائحته التنفيذية	نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٢ وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ (الموافق ٢٠٢٣/٧/٣١م)
وثيقة التأمين	المستند / العقد الصادر للمؤمن له من قبل شركة التأمين ويحدد شروط التعاقد لتعويض المؤمن له عن الخسائر والأضرار التي تلحق به مقابل قسط تأمين يدفعه لشركة التأمين
المؤمن له	شخص طبيعي أو هيئة اعتبارية أبرمت له/لها وثيقة تأمين
المؤمن / شركة التأمين	شركة تأمين تقبل عقود التأمين لتتحمل بموجبها خطر الخسائر المؤمن عليها وتعوض المؤمن له تلك الخسارة مباشرة من المؤمن له (لهم)
المملكة	المملكة العربية السعودية
قواعد الإدراج	قواعد التسجيل والإدراج الصادرة عن الهيئة وفقاً للمادة ٦ من نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٠ بتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ (الموافق ٢٠٢٣/٧/١م)
مدير الإكتتاب	البنك السعودي الهولندي
متعهد تغطية الإكتتاب الرئيس	البنك السعودي الهولندي
الإدارة	الإدارة المقترحة للشركة السعودية لإعادة التأمين
صافي متحصلات الإكتتاب	صافي متحصلات الإكتتاب بعد خصم مصاريف الإكتتاب
سعر الإكتتاب	١٠ ريال سعودي للسهم

المصطلح

التعريف

أسهـم الإكتتاب	(٤٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعون مليون سهم عادي من أسهم الشركة
الطرح أو الإكتتاب	الطرح الأولي العام لـ (٤٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعون مليون سهم تمثل ٤٠٪ من رأسمال الشركة
فترة الإكتتاب	الفترة التي تبدأ من ١٤٢٩/٢/٣٠ هـ (الموافق ٢٠٠٨/٣/٨ م) وتستمر لمدة (٨) أيام شاملة يوم الإغلاق وهو يوم السبت ١٤٢٩/٣/٧ هـ (الموافق ٢٠٠٨/٣/١٥ م)
الجريدة الرسمية	جريدة أم القرى، وهي الجريدة الرسمية لحكومة المملكة العربية السعودية
القائمة الرسمية	قائمة بالأوراق المالية تعدها الهيئة بمقتضى قواعد التسجيل والإدراج.
الشخص	الشخص الطبيعي
النشرة/ نشرة الإصدار	نشرة الإصدار هذه المعدة من قبل الشركة فيما يتعلق بالأسهم المطروحة للإكتتاب
حملة وثائق إعادة التأمين	الشركات التي حسب سجلات الشركة تحمل وثائق إعادة تأمين صادرة من الشركة
البنوك المستلمة	البنك السعودي الهولندي، مجموعة سامبا المالية، البنك الأهلي التجاري، بنك الرياض، البنك السعودي البريطاني، البنك السعودي الفرنسي
إعادة التأمين	تحويل أعباء المخاطر المؤمن عليها من المؤمن إلى معيد التأمين، وتعويض المؤمن من قبل معيد التأمين عما يتم دفعه للمؤمن لهم إذا تعرضوا للخسارة.
شركة إعادة التأمين	شركة إعادة تأمين تقبل عقود تأمين من شركة تأمين أخرى بالنسبة لبعض أو جميع المخاطر المعنية
ريال	ريال سعودي
”إعادة“	الشركة السعودية لإعادة التأمين (إعادة) التعاونية
المساهمون	حملة الأسهم في أي تاريخ معين
الأسهم	أسهم الشركة وعددها (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مائة مليون سهم بقيمة إسمية قدرها (١٠) عشرة ريال سعودي
المكتب	كل شخص يكتب في أسهم الإكتتاب
طلب الإكتتاب	نموذج طلب الإكتتاب الذي يستطيع من خلاله المكتب طلب الإكتتاب في أسهم الإكتتاب
توزيع الفائض الصافي	توزيع نسبة من صافي أرباح عمليات إعادة التأمين على حملة وثائق إعادة التأمين أو تخفيض أقساطهم للسنة التالية
تداول	النظام الآلي لتداول الأسهم السعودية
المخصصات الفنية	القيمة التي يتم تجنبها لتغطية الخسائر المتوقعة المترتبة على دفتر وثائق التأمين والتزاماتها المالية
إعادة التأمين الإتفاقي	إعادة التأمين التي يتعهد المؤمن بموجبها بإسناد مخاطر معينة في حدود مبالغ أو نسب معينة لمعيد التأمين ويتعهد معيد التأمين بقبول إعادة التأمين على المخاطر المسندة إليه وفقاً لإتفاقية خاصة بذلك.
إعادة التأمين النسبي	إعادة التأمين التي يتعهد المؤمن بموجبها بإسناد مخاطر معينة في حدود نسب معينة متفق عليها لمعيد التأمين، ويتعهد معيد التأمين بقبول التأمين على المخاطر المسندة إليه
إعادة التأمين غير النسبي	إعادة التأمين التي يتعهد معيد التأمين بموجبها بالتعويض على المؤمن فيما يزيد عن مبلغ الخسارة المتفق عليه مسبقاً
إتفاقية التعهد بتغطية الإكتتاب	إتفاقية التعهد بتغطية الإكتتاب الموقعة بين الشركة ومتهدي تغطية الإكتتاب
الإحتياطي	الأرباح المبقة للإيفاء بالمتطلبات النظامية والعامه

٢- عوامل المخاطرة

يتعين على كل من يرغب في الإستثمار في الأسهم المطروحة للإكتتاب دراسة كافة المعلومات التي تحتويها هذه النشرة بعناية بما فيها عوامل المخاطرة المبينة أدناه. وقد يتأثر نشاط الشركة ومركزها المالي ونتائج أعمالها وتدقيقاتها النقدية بشكل سلبي وجوهري في حال حدوث أو تحقق أحد عوامل المخاطرة التي تعتقد إدارة الشركة (”الإدارة“) في الوقت الحالي أنها مهمة، أو أي مخاطر أخرى لم يتسنى للإدارة أن تحددتها أو التي تعتقد أنها غير جوهريّة، أو إذا أصبحت هذه الأخيرة مخاطر جوهريّة. قد يؤدي حدوث إحدى أو بعض هذه المخاطر إلى انخفاض سعر الأسهم في السوق وقد يخسر المستثمر كامل أو جزءاً من استثماره في أسهم الشركة.

١-٢ المخاطر المتعلقة بعمليات الشركة

١-١-٢ حداثة عهد الشركة

من المعلوم أن الشركة حديثة العهد في السوق وليس لديها تاريخ مالي أو تشغيلي ولم تمارس أية عمليات إعادة تأمين ولم يسبق لها تحقيق أية إيرادات قبل هذا الإكتتاب. وتتوقع الشركة أن تبدأ مزاولة عمليات إعادة التأمين بعد انتهاء الإكتتاب والحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي. لكن شركة مثل ”إعادة“، وبحكم أنها في مراحلها الأولى من التطور، تتطوي على مخاطر عملية ومالية ويمكن أن تتكبد خسائر كبيرة. ويجب عليها أن تنجح في بناء علاقات عمل ووضع إجراءات تشغيلية وتركيب نظم إدارة المعلومات وغيرها، إضافة إلى القيام بالخطوات الأخرى اللازمة لمزاولة أعمالها المستهدفة.

ونتيجة لهذه المخاطر، من المحتمل أن لا تنجح الشركة في تطبيق استراتيجية أعمالها الجديدة التي صاغتها، الأمر الذي يمكن أن يكون له أثر سلبي جوهري على أعمالها.

٢-١-٢ الأحداث الكارثية

من الممكن أن تؤدي الكوارث، سواء كانت بفعل الطبيعة أم من صنع الإنسان، إلى نشوء مطالبات تؤثر سلباً على النتائج التشغيلية والمالية للشركة. وقد تحدث هذه الكوارث نتيجة للعديد من الأحداث كالأعاصير الماطرة وغير الماطرة والعواصف الهوائية والزلازل الأرضية وعواصف البرد والانفجارات وقسوة الأحوال الجوية والحرائق، وهي أحداث لا يمكن بطبيعتها الحال التنبؤ بمدى تكرارها ولا شدتها. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الكوارث (١) يمكن أن تتكرر، وهو ما يؤدي إلى زيادة المطالبات، و(٢) يصعب التنبؤ بها، الأمر الذي يجعل تقييم مخاطرها أيضاً غير واضح.

وتسعى الشركة بشكل عام إلى التعامل مع هذه المخاطر من خلال اتباع إجراءات اكتتاب/ تأمين مختارة وشراء وثائق إعادة تأمين ضد الكوارث. ومع ذلك، لا يمكن تقديم أي ضمان بأن هذه الإجراءات ستكون كافية لحماية الشركة من تكبد خسائر باهظة نتيجة مثل هذه الأحداث الكارثية.

ومن جهة أخرى، تعتمد درجة الخسائر الناجمة عن الكارثة على الحجم الإجمالي للخطر المؤمن ضده في المنطقة المتضررة بالحدث وشدته والحدث نفسه. ويمكن أن تتسبب الكوارث في خسائر تطل العديد من الممتلكات وتسفر عن إصابات وأضرار بشرية. ولذا، فإن المطالبات المتعلقة بالكوارث يمكن أن تتسبب في تقلبات كبيرة في النتائج المالية للشركة لأي ربع سنة أو سنة مالية ويمكن أن يكون للأحداث الكارثية الشديدة أثر سلبي جوهري على الوضع المالي للشركة ونتائج عملياتها.

٣-١-٢ إتفاقيات إعادة التأمين المكرر

تماشياً مع الإجراء الدارج في صناعة إعادة التأمين، تتوقع الشركة بعد تأسيسها إبرام إتفاقيات إحالة مخاطر يتم بموجبها إحالة جزء من المخاطر التي تتعرض لها إلى شركات إعادة تأمين أخرى حيث تتحمل شركات إعادة التأمين الأخرى بموجب هذه الإتفاقيات جزءاً من الخسائر والمصاريف المترتبة على الشركة والمرتبطة بالخسائر المبلغ عنها وغير المبلغ عنها وذلك مقابل حصول شركة إعادة التأمين على جزء من أقساط التأمين التي تنص عليها الوثيقة المعنية. ولكن، إذا عجزت شركات إعادة التأمين تلك عن الوفاء بالتزاماتها، فإن الشركة تبقى مسؤولة عن تلك المخاطر المحالة. وعليه، فإن عجز تلك الشركات عن الوفاء بالتزاماتها المالية يمكن أن يؤثر سلباً على الدخل التشغيلي للشركة وعلى وضعها المالي وربحيته المستقبلية. كذلك يمكن أن تكون عملية إعادة التأمين المكرر غير كافية للحماية من الخسائر حيث قد تتحمل الشركة أخطاراً أكثر مما تتوقعه في البداية مما يتوجب إعادة النظر لحجم الأخطار التي ستكتتبها.

٢-١-٤ المنافسة

من المعلوم أن سوق التأمين في المملكة العربية السعودية فتح أبوابه مؤخراً لدخول مزيد من الشركات مع صدور نظام التأمين وانضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية. وتعتبر صناعة إعادة التأمين سوقاً جديدة في المملكة، وباعتبار أنها ما تزال في مهدها، فإن ثمة عوامل يتعذر تحديدها في الوقت الحاضر يمكن أن تؤثر على عمل الشركة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشركة قد لا تعلم بوجود شركات أخرى تخطط لدخول قطاعات سوق إعادة التأمين التي تعمل فيها الشركة. وقد تعتمد بعض الشركات الجديدة على تبني استراتيجيات سعرية أكثر منافسة من أسعار الشركة، وربما يكون لدى تلك الشركات القدرة على توفير بدائل لإتفاقيات إعادة التأمين التقليدية تساعد على تحقيق حصة سوقية أكبر من حصة الشركة نتيجة للأقساط التي تتقاضاها وشروط وأحكام التغطية والخدمات التي تقدمها والتصنيفات المالية وخدمة المطالبات وسمعتها وقوتها المالية في السوق وخبرتها في مجال إعادة التأمين.

كما أن ازدياد المنافسة يمكن أن يؤدي إلى قلة عدد عملاء الشركة وانخفاض معدلات الأقساط وتراجع مستوى جدوى شروط وأحكام وثائق التأمين بالنسبة للشركة، الأمر الذي قد يكون له تأثير سلبي جوهري على نمو الشركة وربحياتها.

٢-١-٥ كفاية الإحتياطيات

طبقاً لنظام التأمين ولائحته التنفيذية، يتعين على الشركة أن تحتفظ باحتياطيات ومخصصات لتغطية المطالبات والالتزامات المالية والمسؤوليات المتوقعة مستقبلاً. وتعتبر مسألة تقدير الإحتياطيات عملية معقدة وتتضمن العديد من المتغيرات والإفتراضات التقديرية. وبسبب طبيعة الأخطار المعنية وارتفاع درجة الغموض التي تحيط بعملية تحديد التزامات المطالبات غير المسددة، فإن الشركة لا تستطيع أن تحدد بالضبط المبلغ الذي ستدفعه في النهاية لتسوية هذه الإلتزامات.

وبناءً عليه، فإنه بقدر ما يثبت عدم كفاية احتياطيات الشركة لتغطية الخسائر الفعلية ومصاريف تسوية الخسائر أو مستحقات الوثائق مستقبلاً بعد الأخذ في الاعتبار التغطية المتوفرة من خلال إعادة التأمين المكرر، سوف تضطر الشركة إلى زيادة هذه الإحتياطيات وخصم جزء من الأرباح لوفاء بتلك المتطلبات، وهذا ما قد يكون له أثر سلبي جوهري على الوضع المالي للشركة ونتائج عملياتها وتدقيقاتها النقدية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن حداثة عهد السوق ومحدودية البيانات المتوفرة حول صناعة التأمين في المملكة من حيث الخبرة في المطالبات يمكن أن يؤثر على قدرة الشركة على وضع افتراضات إكتوارية دقيقة لإتفاقيات معينة مثل إتفاقيات الرعاية الصحية وإعادة التأمين التكافلي.

٢-١-٦ مخاطر التصنيف المالي

من العوامل التي تأخذها شركات التأمين في الاعتبار قبل أن تقرر التعامل مع شركات إعادة التأمين هو تصنيف القوة المالية المستقلة لتلك الشركات، فطبقاً للمادة ٤٢ من اللائحة التنفيذية لنظام مؤسسة النقد العربي السعودي على شركة التأمين أو إعادة التأمين اختيار معيد تأمين حاصل على الأقل على تقويم (بي بي بي) حسب تصنيف شركة (ستاندرد اند بورز)، أو تقويم مكافئ صادر من إحدى الشركات العالمية المتخصصة في ذلك، وإذا رغبت الشركة في إعادة التأمين لدى معيد تأمين لم يتم تقويمه من قبل إحدى الشركات العالمية أو حاصل على تقويم أقل من الحد الأدنى المذكور أعلاه، فيجب أخذ موافقة كتابية مسبقة من المؤسسة. والهدف من نظام التصنيف هذا هو توفير رأي بخصوص القوة المالية لشركة إعادة التأمين وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المستمرة نحو حملة وثائق التأمين الصادرة عنها. وتتوي الشركة الحصول على تصنيف من وكالات تصنيف مستقلة، علماً بأن هذه التصنيفات تخضع للمراجعة الدورية من قبل وكالات التصنيف وربما يطرأ انخفاض في تصنيف الشركة أو يتم إلغاؤه تماماً بناءً على تقدير تلك الوكالات.

ومع أن الشركة تتوي بناءً أسس ملاءة مالية قوية من خلال تصنيف مالي راسخ، إلا أن كون تصنيفها متديناً أو إذا انخفض هذا التصنيف في المستقبل، فإن قدرتها على المنافسة في سوق إعادة التأمين قد تتضاءل، وقد تصبح عملية تسويق إتفاقياتها أكثر صعوبة. كما أن انخفاض تصنيف الشركة قد يؤدي إلى هبوط كبير في عدد عقود إعادة التأمين التي تبرمها الشركة وإلى خسائر كبيرة في الأعمال جراء تسرب عملائها من الشركات وكذلك الوسطاء الذين يتعاملون مع الشركة وتحولهم إلى شركات منافسة أخرى أفضل تصنيفاً من الشركة من حيث دفع المطالبات والقوة المالية.

٢-١-٧ التركيز الجغرافي

تعتزم الشركة مبدئياً تقديم إتفاقيات إعادة التأمين على الحماية والإدخار وعلى الممتلكات في المملكة العربية السعودية، ولذا، فإن النطاق الجغرافي للتوزيع سيكون في البداية محدوداً، ولهذا السبب فإن تكبد خسارة أو مجموعة من الخسائر الكبرى خلال السنة الأولى من عمل الشركة قد يكون لها تأثير سلبي ملموس على الأحوال المالية للشركة ونتائج عملياتها.

وللحد من خطر التركيز الجغرافي هذا، تنوي إدارة الشركة توسيع نطاق أعمالها ليشمل دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان والأردن وبلدان جنوب شرق آسيا، وذلك بغرض تنويع قاعدة عملائها وحضورها الجغرافي.

٨-١-٢ طرق الحد من الخسائر

إن عملية التأمين مسألة تقديرية تنطوي على افتراضات مهمة حول أمور تتسم بطبيعتها بأنها غير قابلة للتكهن أو التنبؤ وهي خارجة عن نطاق سيطرة الشركة وما يتوفر بشأنها من تجارب تاريخية وتحليلات للربحية لا يشكل دليلاً كافياً. وأمام هذا الواقع، تخطط الشركة للحد من خطر التعرض للخسائر التي قد تنشأ بسبب المطالبات الناجمة عن حادثة فردية كبرى أو بسبب تراكم الخسائر.

وتسعى الشركة من خلال تأسيس برنامج شامل لإعادة التأمين المكرر إلى الحد من صافي الخطر المحتمل والإبقاء عليه ضمن مستويات تتلاءم مع قوتها المالية. ومع ذلك، فإن الخطأ في تقدير صافي حجم هذا الخطر يمكن أن يكون له تأثير سلبي جوهري على الوضع المالي للشركة ونتائج عملياتها.

٩-١-٢ سياسات إدارة المخاطر

ستعتمد الشركة سياسات وإجراءات وضوابط رقابية داخلية لإدارة المخاطر مبنية على أفضل الممارسات العالمية. لكن هذه السياسات والإجراءات والضوابط الرقابية الداخلية قد لا تكون كافية تماماً للحد من المخاطر المحتملة تحت جميع الظروف أو ضد مختلف أنواع الأخطار، بما فيها الأخطار غير المحددة أو غير المتوقعة. ونتيجة لذلك، فقد يتأثر الوضع المالي للشركة ونتائج عملياتها بصورة سلبية جوهرياً جراء ارتفاع حجم الخطر المحتمل الذي تتعرض له الشركة.

١٠-١-٢ عوائد الإستثمار المقنعة

سوف تعتمد النتائج التشغيلية للشركة جزئياً على حجم الدخل الذي تحققه من استثماراتها. وتخضع نتائج هذه الإستثمارات لعدد من المخاطر الإستثمارية المختلفة والتي منها المخاطر المتعلقة بالأوضاع الإقتصادية العامة ودرجة التقلب في السوق والسياسات الحكومية وتقلبات أسعار الفائدة وخطر السيولة والائتمان وخطر التقصير وأوضاع السوق بوجه عام.

وأمام هذه المعطيات، فإنه لا يمكن أن يكون هناك تأكيد بأن الشركة ستمكن من تحقيق عوائد استثمارية صافية تكون عند إضافتها إلى دخل عمليات التأمين كافية لمواجهة التزاماتها المتعلقة بالمطالبات والمصاريف. فإذا ما عجزت الشركة عن النجاح في ربط محفظتها الإستثمارية ومواءمتها مع التزاماتها، فإنها قد تضطر إلى تسهيل استثماراتها في بعض الأوقات وبأسعار غير مواتية وليست من اختيارها، الأمر الذي قد يكون له تأثير سلبي جوهري على الوضع المالي للشركة ونتائج عملياتها.

١١-١-٢ خطر أسعار الصرف

يمكن أن تقدم الشركة إتفاقيات إعادة التأمين في أسواق خارج المملكة العربية السعودية وقد تستثمر في أصول بعملات غير الريال السعودي. ولذا، فإن إستثمارات الشركة وتمهيدات إعادة التأمين التي تلتزم بها بعملة معينة قد لا تكون متوافقة، وقد يكون لأي تغيير في أسعار العملات الأجنبية المستخدمة للتحويل إلى الريال تأثير سلبي على النتائج التشغيلية للشركة وتدفعاتها النقدية بين سنة وأخرى.

١٢-١-٢ الإتفاقيات المبرمة مع شركات التأمين المباشرة وشركات إعادة التأمين

سوف تقدم "إعادة" إتفاقيات إعادة التأمين لشركات تأمين مباشرة من خلال إبرام إتفاقيات مع تلك الشركات. كما تتوقع الشركة إحالة جزء من مخاطرها إلى شركات إعادة تأمين عبر إتفاقيات لإعادة التأمين المكرر. فإذا لم يكن تجديد إتفاقيات الشركة مع شركات التأمين أو إعادة التأمين المباشرة ملبياً للتوقعات، فإن النتائج المستقبلية لعمليات الشركة قد تتأثر بذلك بصورة سلبية جوهرياً.

١٣-١-٢ تقنية المعلومات

تتوقف أعمال الشركة وتوقعاتها المستقبلية بدرجة كبيرة على قدرة أنظمة المعلومات على معالجة عدد كبير من العمليات أولاً بأول وبطريقة منتظمة دون انقطاع وخصوصاً في عصر أصبح فيه تنفيذ العمليات يزداد تعقيداً مع تزايد حجم هذه التعاملات بوتيرة عالية.

ويبقى عمل أنظمة المحاسبة والرقابة المالية وأنظمة خدمة العملاء وقاعدة العملاء ومعالجة العمليات، بما في ذلك عمليات إبرام وثائق التأمين وتنفيذ المطالبات، بالإضافة إلى أنظمة الاتصالات، في غاية الأهمية بالنسبة لعمليات الشركة وقدرتها على المنافسة في السوق بنجاح.

وبناءً عليه، لا يكون هناك أي تأكيد بأن أعمال الشركة لن تتعرض للتوقف أو لضرر كبير في حالة التعطل الكلي أو الجزئي لأي من أنظمة تقنية المعلومات أو الاتصالات الرئيسية.

١٤-١-٢ سوء سلوك الموظفين

بالرغم من أن الشركة وضعت ضوابط وتعليمات وإجراءات رقابية داخلية لضبط سلوكيات الموظفين، إلا أنها لا تستطيع دوماً ضمان منع سوء التصرف من جانب الموظفين، وبالتالي، فإن أي سوء تصرف من جانب أحد الموظفين قد يؤدي إلى مخالفة الشركة للنظام وتعرضها لعقوبات نظامية ومسؤوليات مالية و/أو إلى تضرر سمعتها بشكل كبير. وبناءً عليه، فإن الشركة لا تستطيع تقديم أي ضمان بأن سوء التصرف من جانب موظفيها لن يؤثر بشكل سلبي وجوهري على وضعها المالي ونتائج عملياتها.

١٥-١-٢ الإعتماد على أشخاص رئيسيين

يضم الفريق الإداري الأساسي للشركة الأستاذ موسى عبدالكريم الربيعان، الرئيس التنفيذي السابق للشركة التعاونية للتأمين (التعاونية) والأستاذ نهاد طالب، الذي كان أحد المسؤولين التنفيذيين لشركة جنرال ري لمدة ٢٥ سنة. ومن المتوقع أن يكون للدور القيادي والتوجيهي الذي سيلعبه هذان المسؤولان أهمية كبيرة بالنسبة لنجاح الشركة. كما أن الآفاق المستقبلية للشركة ستتوقف بدرجة كبيرة على قدرتها على استقطاب عناصر ذات مستوى عالٍ من الكفاءة والاحتفاظ بهم.

وبناءً عليه، فقد تتأثر الشركة بصورة سلبية بفقدان خدمات واحد أو أكثر من مسؤوليها الأساسيين على المدى القصير أو المتوسط، الأمر الذي قد يؤدي إلى إرباك في عمليات الشركة ويؤثر سلباً على توقعات أعمالها ووضعها المالي ونتائج عملياتها.

وعلاوة على ذلك، فإن الشركة لا تستطيع تقديم أي تأكيد بأنها ستكون قادرة على تأمين البدلاء، بمستوى مماثل من الكفاءة، أو تأمينهم في الوقت المناسب، أو على استقطاب المزيد من الموظفين ذوي الكفاءات المناسبة عند الحاجة والاحتفاظ بهم.

١٦-١-٢ حماية العلامة التجارية

لا يوجد للشركة أية علامة تجارية (بما في ذلك شعارها) أو أي ملكية فكرية أخرى مسجلة باسمها في أي دولة.

ويعتمد الوضع التنافسي للشركة بشكل جزئي على قدرتها في استخدام اسمها وشعارها وعلى قدرتها على ترسيخ علامتها التجارية في أذهان الشريحة المستهدفة من العملاء. وبناءً عليه، فإن عدم قدرة الشركة على منع انتهاك حقوقها في الدول صاحبة الاختصاص القضائي التي تمارس الشركة فيها أعمالها يمكن أن يؤثر سلباً على علامتها وبالتالي قد تخسر جزءاً من الأعمال المحتملة والتي يمكن أن تنتج من جراء انتشار الإسم التجاري.

١٧-١-٢ السعودية

تنص اللائحة التنفيذية لنظام التأمين على أن لا تقل نسبة السعودة لدى شركات التأمين عن ٣٠٪ مع نهاية السنة الأولى من العمل، على أن ترتفع هذه النسبة سنوياً حسب خطة تقدمها الشركة إلى مؤسسة النقد العربي السعودي.

ولبلوغ نسبة السعودة المستهدفة، تخطط الشركة لتوظيف الكوادر السعودية فقط كمتدربين ومحاسبين وأخصائيي تأمين مساعدين. كما تنوي الشركة تقديم المساعدة المالية لموظفيها بغرض رفع مستوى إمكاناتهم الفنية من خلال دورات تدريبية تهدف إلى إعدادهم لتولي مهامهم الوظيفية ضمن الشركة.

لكن، لا يمكن أن يكون هناك أي تأكيد بأن الشركة سوف تتمكن من تحقيق نسبة السعودة المستهدفة. وتشمل عقوبات عدم التقيد بنسبة السعودة المقررة وقف إصدار تأشيرات العمل للشركة أو نقل كفالة الموظفين غير السعوديين، أو استبعاد الشركة المخالفة من الإشتراك في المنافسة على تنفيذ المشاريع الحكومية وطلب القروض من الجهات الحكومية. وهكذا، فإن عمليات الشركة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وأدائها المالي يمكن أن يتأثر سلباً بسبب عدم تقيدها بمتطلبات السعودة.

١٨-١-٢ أسعار الفائدة

قد يكون لتقلبات أسعار الفائدة نتائج سلبية تؤثر على مقدرة الشركة على تحقيق عوائد من الأوراق المالية المحددة الأجل وكذلك على القيمة السوقية للأرباح أو الخسائر الرأسمالية المتحققة على الأوراق المالية التي تحتفظ بها الشركة في محفظتها الإستثمارية ومستوى تلك الأرباح أو الخسائر. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون الشركة عرضة لمخاطر سوق الأوراق المالية ثابتة الدخل. ومن هنا، فإن تعرض بعض الشركات المصدرة للأوراق المالية التي تقتنيها الشركة أو هبوط مستوى سمعتها الائتمانية يمكن أن يشكك في مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ويؤدي إلى تراجع أسعار تلك الأوراق المالية الثابتة الدخل في السوق، الأمر الذي قد يؤثر بالتالي على قيمة محفظة الشركة الإستثمارية.

١٩-١-٢ الخبرة في إدارة الشركات المساهمة العامة

من نتائج قبول أسهم الشركة في القائمة الرسمية وتداولها في السوق، أنه سيكون مطلوباً من الشركة ومجلس إدارتها وإدارتها التنفيذية تقديم تقارير والإفصاح عن بيانات معينة وستكون هناك قيود على كل واحد منهم بموجب القواعد واللوائح الصادرة عن الهيئة. إضافة إلى ذلك، قد تفرض الهيئة حسب تقديرها مزيداً من متطلبات الإفصاح والتقارير وتطلب المزيد من التقييد بقواعد الحوكمة.

ومع أن الشركة ليس لها تاريخ تشغيلي سواء كشركة خاصة أو كشركة عامة مدرجة، إلا أنها ملتزمة بتلبية تلك المتطلبات وضمن الإفصاح بشكل عادل عن المعلومات المطلوبة للهيئة وللمساهمين ولعامّة الجمهور. ويعتقد أعضاء مجلس إدارة الشركة أن من مصلحة الشركة الإبقاء على حوار مفتوح وفعال مع المساهمين والمختصين في سوق الأوراق المالية ووسائل الإعلام والجمهور بشكل عام فيما يتعلق بالأداء المالي للشركة وتوقعاتها المستقبلية. كما يعتقد أعضاء مجلس الإدارة أن أفضل ما يعزز قيمة سهم الشركة هو الإعلان بوضوح عن استراتيجيات الشركة وقوة أعمالها وفرص النمو من خلال هذا الحوار الفعال والمفتوح، مع المحافظة في ذات الوقت، على سرية استراتيجياتها الأساسية المتعلقة بنشاطها وعملياتها التشغيلية.

ولوضع المبادئ السالفة الذكر موضع التنفيذ، تخطط الشركة لوضع وتطبيق ضوابط وإجراءات داخلية تتعلق بالعمل كشركة مساهمة عامة، حيث سيتم إنشاء دائرة تدقيق داخلي والتي سوف تكون مسؤولة مباشرة أمام مجلس الإدارة عن طريق لجنة المراجعة، وسوف يتم تعيين شخص بمؤهلات وخبرة مناسبة ليرأسها وذلك للإشراف الكامل على الرقابة الداخلية على أن يقوم بعمله بصورة مستقلة ويرفع تقاريره مباشرة إلى مجلس إدارة الشركة. وهكذا، فإن هذا التحول يمكن أن يفرض قدراً كبيراً من الضغط على إدارة الشركة وموظفيها ومواردها الأخرى، وهو ما قد يؤثر بدوره، إذا لم يتم التعامل معه بحكمة وفعالية، على أعمال الشركة وأدائها المالي.

٢٠-١-٢ قاعدة رأس مال ضخمة قد ينتج عنها عائدات منخفضة على أسهم الملكية في السنوات الأولى من التشغيل

ليس لدى الشركة أي تاريخ مالي ولم يتسنى لها بدء عملياتها التشغيلية حتى الآن. ولكونها شركة مبتدئة ولا تزال في المراحل الأولى من التطوير، فإن شركة "إعادة" معرضة لمخاطر مالية وتشغيلية كبيرة وقد تتكبد خسائر جسيمة. إذا أخذنا في الحسبان ما ذكر أعلاه مقروناً مع حقيقة ضخامة رأس مال الشركة فإن تلك العوامل مجتمعة قد تتسبب في أن تكون العوائد على ملكيتها سلبية أو منخفضة جداً مما ينتج عنه عدم قدرة الشركة على توزيع أي أرباح لمساهميها عن العاميين الأولين من عمرها التشغيلي. ومن المتوقع أن لا توفر حقوق الملكية تغطية كافية للخسائر التي قد تنشأ عن حادث فردي كبير أو نظراً لتراكم الخسائر الفعلية في السنوات المبكرة من التشغيل.

في سبيل تقييمهم لمستقبل الشركة ينبغي على المستثمرين المحتملين الأخذ بعين الاعتبار المخاطر والمصاريف والمعوقات التي قد تعترض الشركة خلال السنوات الأولى من عمرها التشغيلي.

٢-٢ المخاطر المتعلقة بالسوق والبيئة التشريعية

١-٢-٢ نظام التأمين

تخضع أعمال الشركة للإشراف من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي ولجميع القوانين واللوائح والأنظمة المتعلقة بإعادة التأمين، ومن المحتمل أن تتغير هذه القوانين واللوائح والأنظمة من وقت لآخر بشكل يكون له تأثير سلبي على أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها. كذلك قد تتعرض الشركة لإجراءات وعقوبات نظامية إذا رأت مؤسسة النقد العربي السعودي أنها لم تلتزم بأي من القوانين أو الأنظمة.

إن عدم تمكن الشركة من الحصول على الإعفاءات المناسبة بمقتضى القوانين والأنظمة المرعية، يمكن أن يتسبب في فرض قيود تحد من قدرة الشركة على

مزاولة أعمالها، إضافة إلى أن أية غرامات أو عقوبات أخرى يمكن أن تؤثر سلباً على أعمال الشركة.

٢-٢-٢ التقارير المطلوبة

يشترط نظام التأمين ولائحته التنفيذية على الشركة أن تقدم إلى مؤسسة النقد العربي السعودي قوائم مالية وتقارير سنوية، معدة على أسس محاسبية نظامية، ومعلومات أخرى بما فيها معلومات حول العمليات المتعلقة بالنشاط العام للشركة وهيكل رأس المال والملكية والوضع المالي للشركة، بما في ذلك، كشفاً سنوياً لإجمالي العمولات الطارئة المدفوعة. وقد تخضع الشركة لإجراءات وعقوبات وغرامات فيما لو رأت مؤسسة النقد العربي السعودي أن الشركة فشلت في التقيد بأي من القوانين أو الأنظمة المرعية.

وبناءً عليه، فإن أي تقصير في التقيد بالقوانين المطبقة يمكن أن يؤدي إلى فرض قيود ملموسة تحد من قدرة الشركة على مزاولة أعمالها أو فرض غرامات كبيرة يمكن أن تؤثر سلباً على نتائج أعمال الشركة ووضعها المالي.

٣-٢-٢ متطلبات الملاءة

بحسب نظام التأمين ولائحته التنفيذية، يتعين على الشركة التي تزاوّل نشاط التأمين العام والصحي الاحتفاظ بهامش الملاءة المطلوب باعتماد الأعلى لأي من الطرق الثلاث الآتية:

- (أ) الحد الأدنى لرأس المال.
- (ب) مجموع الأقساط المكتتبة.
- (ج) المطالبات.

واستثناءً من ذلك، تطبق طريقة مجموع الأقساط المكتتبة في احتساب هامش الملاءة للسنوات الثلاث الأولى من تسجيل الشركة. ويتم احتساب هامش الملاءة المطلوب باستخدام الآتي:

أولاً: طريقة مجموع الأقساط المكتتبة:

- (أ) يتم تصنيف مجموع الأقساط المكتتبة لفروع التأمين وفقاً لتقسيمات مؤسسة النقد.
- (ب) يحتسب صافي الأقساط لكل فرع بعد خصم ما يخصه من إعادة التأمين بحيث لا يقل عن (٥٠٪) خمسين بالمائة من إجمالي الأقساط لهذا الفرع.
- (ج) يتم احتساب هامش الملاءة المطلوب بضرب المعامل النسبي في صافي الأقساط المعدل.

ثانياً: طريقة المطالبات:

- (أ) يتم تصنيف مجموع الأقساط المكتتبة لفروع التأمين وفقاً لتقسيمات مؤسسة النقد.
 - (ب) يحتسب صافي المطالبات لكل فرع بعد خصم حصة إعادة التأمين بحيث لا يقل عن (٥٠٪) خمسين بالمائة من إجمالي المطالبات لهذا الفرع.
 - (ج) يتم احتساب هامش الملاءة المطلوب بضرب المعامل النسبي في صافي المطالبات المعدل.
- وعلى الشركة التي تزاوّل فرع تأمين الحماية والإدخار الاحتفاظ بهامش ملاءة عن طريق حاصل جمع ما يلي:
- (١) نسبة (٤٪) أربعة بالمائة من المخصصات الفنية الخاصة بتأمين الحماية والإدخار.
 - (٢) نسبة (٢، ٠٪) ثلاثة بالألف من إجمالي التغطية للأفراد بعد حسم حصة إعادة بشروط ألا تزيد حصة إعادة على (٥٠٪) خمسين بالمائة من إجمالي التغطية.
 - (٣) نسبة (١، ٠٪) واحد بالألف من إجمالي التغطية للمجموعات بعد حسم حصة إعادة بشروط ألا تزيد حصة إعادة على (٥٠٪) خمسين بالمائة من إجمالي التغطية.

وعلى الشركة تعبئة النماذج الخاصة باحتساب هامش الملاءة الفعلي والمطلوب وأن تلتزم الشركة بالاحتفاظ بهامش الملاءة المطلوب، وإذا انخفض عن

ذلك يتم اتخاذ الآتي:

- (أ) إذا أصبح هامش الملاءة الفعلي ما بين ٧٥٪ إلى ١٠٠٪ من هامش الملاءة المطلوب، فيجب على الشركة العمل على تعديل هذه النسبة لتصبح على الأقل ١٠٠٪ خلال الربع التالي.
- (ب) إذا أصبح هامش الملاءة الفعلي ما بين ٥٠٪ إلى ٧٥٪ من هامش الملاءة المطلوب، أو إذا لم يتم التقيد بما ذكر في الفقرة (أ) أعلاه لربعين متتاليين، فيجب على الشركة أن تقدم للمؤسسة خطة تصحيحية توضح الخطوات التي ستتخذها الشركة لتحسين ملاءتها المالية والمدة الزمنية اللازمة لذلك.
- (ج) إذا أصبح هامش الملاءة الفعلي ما بين ٢٥٪ إلى ٥٠٪ من هامش الملاءة المطلوب، أو إذا لم يتم التقيد بما ذكر في الفقرة (ب) أعلاه لربعين متتاليين، فللمؤسسة إلزام الشركة باتخاذ كل أو أي من الإجراءات الآتية:
- (١) زيادة رأس مال الشركة.
 - (٢) تعديل الأسعار.
 - (٣) تخفيض التكاليف.
 - (٤) التوقف عن قبول أي اكتتاب جديد.
 - (٥) تسهيل بعض الأصول.
 - (٦) أي إجراء آخر تراه الشركة مناسباً وتوافق عليه المؤسسة.
- (د) إذا انخفض هامش الملاءة الفعلي عن ٢٥٪، أو أخفقت الشركة في تصحيح أوضاعها المالية، فللمؤسسة تعيين مستشار لتقديم المشورة للشركة، أو طلب سحب ترخيص الشركة.

٤-٢-٢ نمو السوق

ربما لا يكون معدل نمو سوق إعادة التأمين في المملكة العربية السعودية بالمستوى الذي تتوقعه الشركة في الوقت الحاضر، وقد يكون الحال كذلك بالرغم من توقع الشركة لسوق إعادة التأمين بالتوسع وارتفاع وتيرة انتشاره مع نمو الإقتصاد السعودي وازدياد عدد السكان في المملكة والتغيرات الديموغرافية وفتح سوق التأمين السعودية أمام الأجانب. إن تأثير بعض الاتجاهات والأحداث، مثل وتيرة النمو الإقتصادي و الإجتماعي في المملكة يبقى مسألة احتمالية غير واضحة في الوقت الحاضر. وبالتالي، فإن نمو سوق التأمين في المملكة وتطوره يتوقفان على عدد من المتغيرات الخارجة عن نطاق سيطرة الشركة.

٣-٢ المخاطر المتعلقة بالأسهم العادية

١-٣-٢ السيطرة الفعلية من قبل المساهمين المؤسسين

بعد الانتهاء من هذا الإكتتاب سوف يمتلك المساهمون المؤسسون ما نسبته ٦٠٪ من أسهم الشركة المصدرة. وبالتالي، سيكون بمقدور هؤلاء المساهمين المؤسسين التأثير في جميع الأمور التي تحتاج إلى موافقة المساهمين، بما في ذلك إنفاقات الشركة وتعيين أعضاء مجلس الإدارة (باستثناء ما هو منصوص عليه في المادتين ٦٩ و ٧٠ من نظام الشركات).

وهكذا، قد يستخدم المساهمون المؤسسون صلاحيتهم هذه بطريقة ربما تؤثر بشكل ملموس على أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها التشغيلية، بما في ذلك التعاملات الكبرى للشركة وعمليات تعديل رأس مالها.

٢-٣-٢ عدم وجود سوق للأسهم سابقاً

لا يوجد في الوقت الحاضر سوق لتداول أسهم الشركة، ولا يمكن للشركة أن تضمن نشوء سوق قوية لأسهمها، أو باستمرار مثل هذا السوق فيما لو نشأت، بعد هذا الإكتتاب.

وهناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تقلبات كبيرة في سعر سهم الشركة وسيولته، ومنها النتائج المالية للشركة والأوضاع العامة لقطاع التأمين والوضع الصحي والإقتصادي بشكل عام، إضافة إلى عوامل أخرى خارجة عن نطاق سيطرة الشركة.

٣-٣-٢ التذبذب في أسعار الأسهم

قد لا يتمكن المكتتبون في الأسهم المطروحة من بيع أسهمهم بسعر الإكتتاب أو بسعر أعلى منه، حيث يمكن للسهم في السوق أن يتأثر بصورة ملموسة بعدة عوامل منها تفاوت نتائج عمليات الشركة وظروف السوق وتغير الأنظمة الحكومية. ويمكن أن تؤثر تقلبات السوق والأوضاع الاقتصادية سلباً على سعر الأسهم في السوق.

٤-٣-٢ بيع الأسهم والطروحات المستقبلية

قد تتأثر أسعار سوق الأسهم سلباً بسبب عمليات بيع كبيرة للأسهم في السوق أو الاعتقاد بأن مثل هذه العمليات ستحدث بعد انتهاء الإكتتاب.

يخضع المساهمون المؤسسون لقيود عدم جواز التصرف في أسهمهم لفترة مدتها ثلاث سنوات مالية كاملة لا تقل كل منها عن اثني عشر شهراً (فترة الحظر) من تاريخ تأسيس الشركة، ويجب الحصول على موافقة هيئة السوق المالية ومؤسسة النقد على أي بيع للأسهم من قبل المساهمين المؤسسين بعد انتهاء فترة الحظر هذه. إضافة لذلك، ومع إن الشركة لا تنوي حالياً إصدار أسهم إضافية بعد انتهاء الإكتتاب مباشرة إلا أن إصدار الشركة لعدد كبير من الأسهم أو بيع المساهمين المؤسسين لعدد كبير من الأسهم بعد انتهاء فترة الحظر قد يؤثر سلباً على الأسهم في السوق ويؤدي إلى انخفاض سعر أسهم الشركة.

٥-٣-٢ توزيع الأرباح

يعتمد قرار الشركة بتوزيع أية أرباح على المساهمين في المستقبل على عدة عوامل منها الأرباح التي تحققها الشركة ووضعها المالي واحتياجات رأس المال والإحتياجات القابلة للتوزيع وحدود الائتمان المتاحة للشركة، بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية العامة وأية عوامل أخرى يعتبرها مجلس الإدارة مهمة من وقت لآخر.

ومع أن الشركة تنوي توزيع أرباح سنوية على المساهمين، إلا أنها لا تقدم أي تأكيد بشأن توزيع أرباح فعلياً في المستقبل أو أي تأكيد بخصوص مبلغ تلك الأرباح إذا تقرر توزيعها في أي سنة. ويخضع توزيع الأرباح لعدد من القيود المنصوص عليها في النظام الأساسي للشركة (فضلاً راجع "ملخص النظام الأساسي").

٣. نظرة عامة على السوق

تم الحصول على قدر كبير من المعلومات الواردة في هذا القسم من شركة لوجيك للاستشارات الإدارية (والمشار لها فيما بعد بـ "لوجيك" أو "مستشار السوق")، وهي شركة استشارية مستقلة متخصصة في تقديم الدراسات السوقية لقطاعات التأمين وإعادة التأمين. تم تأسيس مجموعة منطلق للاستشارات الإدارية (منطق) في عام ١٩٩٨ وتعد من الشركات الرئيسية والمرموقة في مجال تقديم الاستشارات الإدارية وتوفير خدمات الإدارة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. كما تقوم مجموعة منطلق بتوفير منظومة متكاملة من الخدمات الاستشارية وخدمات الأبحاث تشمل الاستشارات التطويرية والمالية والتشغيلية والإدارية والتسويقية. وتكمن قوة مجموعة منطلق في طاقمها الإداري المتمرس وقاعدة منسوبيها ومستشاريها المتنوعة وحلفائها العالميين والمحليين المتطورين.

وقد تم استقاء المعلومات المستخدمة في هذا القسم من تقرير أعده مستشار السوق "لوجيك" للشركة. علماً بأنه لا يوجد لمستشار السوق أو لأي من شركاته التابعة أو مساهميه أو مدرائه أو أقاربهم أي أسهم أو مصالح مهما كانت في الشركة. وقد أعطى مستشار السوق موافقته الخطية، ولم يتم سحبها على استخدام بيانات وأبحاث السوق بالشكل والصيغة المحددة في نشرة الإصدار هذه. إن المعلومات الواردة في هذا القسم مبنية على معطيات قد تتغير مع سينتج عنه تغير في هذه المعلومات.

١-٣ لمحة عن صناعة إعادة التأمين

إعادة التأمين هي إجراء تستطيع بواسطته شركة التأمين الدخول في تعاقد مع شركة لإعادة التأمين من أجل حماية نفسها ضد جميع أخطار التأمين الأساسية التي أمنت عليها أو على جزء من تلك الأخطار. ومن هنا، فإن إعادة التأمين توفر لشركات التأمين قدرة إضافية على الإكتتاب وتسمح لها بقبول وضمان مخاطر أكبر وإجراء مزيد من التعاملات دونما زيادة في رأس المال أو الإحتياطي. لكن إعادة التأمين لا تعفي شركة التأمين من مسؤوليتها تجاه حملة وثائق التأمين.

٢-٣ صناعة إعادة التأمين العالمية

إن إعادة التأمين بطبيعتها نشاط عالمي تتخطى فيه رؤوس الأموال الحدود الجغرافية وأنواع الأنشطة التجارية. ولكي تعمل صناعة إعادة التأمين بفعالية، فإنها تستدعي وجود آلية نظامية موثوقة وأمنة تراعي حرية الاتصال. كما تحتاج إعادة التأمين إطاراً تنظيمياً يوفر لشركات إعادة التأمين إمكانية دخول السوق لتقديم خدماتها ويسمح بحرية انتقال رؤوس الأموال ويعتمد على متطلبات رأسمالية تفر بالتنوع الواسع لشركة إعادة التأمين عبر مختلف الأنشطة التجارية والمناطق الجغرافية وإمكاناتها الفائقة في إدارة المخاطر.

وقد أوردت وكالة ستاندرد آند بورز في نشرتها "جلوبل ريانشورنس هايليتس"، طبعة ٢٠٠٦، قائمة ضمت حوالي ٢٢٠ شركة إعادة تأمين في ٤٨ بلداً. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدد كبير من الشركات الصغيرة، والتي تضم أيضاً شركات تأمين مباشرة، تقدم خدمة إعادة التأمين. ومن الصعب الحصول على بيانات شاملة حول صناعة إعادة التأمين حيث أن الأرقام التي تنشر غالباً ما تكون غير دقيقة بسبب تضمين قطاعات تأمينية أخرى كالتأمين المباشر أو تأمين الحماية والإدخار.

وفي عام ٢٠٠٦م، بلغ إجمالي أقساط إعادة التأمين ٦٢٢ مليار ريال (١٦٥,٩ مليار دولار)^١. ويسيطر قطاع التأمين العام على سوق إعادة التأمين حيث يمثل أكثر من ٨٥٪ من إجمالي الأقساط. أما قطاع إعادة تأمين الحماية والإدخار فهو يشكل نسبياً أقل من إعادة التأمين العام لأن منتجات تأمين الحماية والإدخار تتألف بشكل أساسي من الإدخار، ويشكل الخطر التأميني فيها جزءاً صغيراً وبالتالي لا يتم إعادة تأمينها بوجه عام، إضافة إلى أن درجة تكرار الخسارة وشدة الخسارة يمكن حسابها وإدخالها في تسعيرات المحافظ المباشرة لتأمين الحماية والإدخار مما يخفض الاحتياج إلى إعادة التأمين. أما في التأمينات العامة، فإن التوزيع الإقليمي للأقساط يبين أن نحو نصف الأقساط في العالم يأتي من أمريكا الشمالية، في حين بلغت حصة أوروبا الغربية من الأقساط في عام ٢٠٠٦م حوالي ٣٥٪. أما النسبة الباقية، ١٥٪، فقد جاءت في أغلبها من آسيا. وفي سوق إعادة تأمين الحماية والإدخار، تبدو الصورة مشابهة، مع أن سيطرة أمريكا الشمالية تبدو أكثر بروزاً، حيث أن ثلثي أقساط إعادة التأمين تقريباً تم الإكتتاب بها في هذه المنطقة، بينما شكلت أوروبا ٢٧٪ فقط من هذه الأقساط وشكلت بقية مناطق العالم الجزء الباقي^٢.

وتسيطر أمريكا الشمالية على قطاع إعادة التأمين العام بسبب تعرضها بدرجة كبيرة للأخطار الطبيعية وارتفاع حجم التأمين ضد الغير المعاد تأمينه في الولايات المتحدة. وفي أسواق إعادة تأمين الحماية والإدخار في الولايات المتحدة وبريطانيا، هناك جزء كبير من نشاط تأمين الحماية والإدخار يأتي من شركات التأمين التي تفضل التركيز على نشاط الإستثمار^٣.

^١ المصدر: تقرير لوجيك مانجمنت كونسلتينج

^٢ المصدر: مفهوم إعادة التأمين، سويس ري وتقرير لوجيك مانجمنت كونسلتينج

^٣ المصدر: مفهوم إعادة التأمين، سويس ري

إجمالي أقساط إعادة التأمين في السوق العالمي - مليارات الريالات

جميع الأرقام بمليارات الريالات، ما لم يذكر خلاف ذلك

١٩٩٠م	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤ (ت)	٢٠٠٥ (ت)	٢٠٠٦ (ت)
٢٢٩,٨	٣٤٩,٥	٣٦٥,٧	٤١٤,٩	٤٨١,٧	٥٤٧,٧	٥٥٦,٩	٥١١,٩	٥٢٨,٨	أقساط إعادة التأمين العام
-	%٥٢	%٤,٦	%١٣,٥	%١٦	%١٣,٧	%١,٧	(%٨,٢)	%٣,٣	نمو/ (إنخفاض)
٢٩,٢	٤٣,٧	٧٦,٦	٨٤,٨	٩٥,٣	١١٠,٦	٩٨,٣	٩٠,٣	٩٣,٣	أقساط إعادة تأمين الحماية والإدخار
-	%٤٩,٦	%٧٥,٣	%١٠,٧	%١٢,٤	%١٦	(%١١)	(%٨)	%٣,٣	نمو/ (إنخفاض)
٢٥٩,٠	٣٩٣,٢	٤٤٢,٣	٤٩٩,٧	٥٧٦,٩	٦٥٨,٣	٦٥٥,٢	٦٠٢,٣	٦٢٢,١	إجمالي أقساط إعادة التأمين
-	%٥١,٨	%١٢,٥	%١٠,٧	%١٥,٥	%١٤	(%٠,٥)	(%٨)	%٣,٣	نمو/ (إنخفاض)

ت = تقديري

المصدر: مفهوم إعادة التأمين، سويس ري و لوجيك مانجمنت كونسلتينج

المنشأ الجغرافي لأقساط إعادة التأمين

أقساط إعادة التأمين العام - مليارات الريالات

١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤ (ت)	٢٠٠٥ (ت)	٢٠٠٦ (ت)
٩٥,٥	١٣٣,٩	١٨٢,٤	٢١٨,٠	٢٤٨,٩	٢٦٩,٦	٢٦٢,٩	٢٤١,٧	٢٤٩,٦	أمريكا الشمالية
٤,٤	١١,٦	١٣,٥	١٦,٥	١٧,١	١٧,٥	١٨,٢	١٦,٨	١٧,٣	أمريكا اللاتينية
١٠١,٢	١٣٩,٩	١١٤,٩	١٢٢,٣	١٤٩,٧	١٨٣,٦	١٩٤,٥	١٧٨,٨	١٨٤,٧	أوروبا الغربية
٢٢,٦	٤٧,١	٣٧,٢	٤٠,٨	٤٦,٨	٥١,٨	٥٨,٠	٥٣,٣	٥٥,١	آسيا
٥,٩	١٦,٩	١٧,٧	١٧,٤	١٩,١	٢٥,١	٢٣,٢	٢١,٣	٢٢,١	بقية مناطق العالم
٢٢٩,٨	٣٤٩,٥	٣٦٥,٧	٤١٤,٩	٤٨١,٦	٥٤٧,٦	٥٥٦,٩	٥١١,٩	٥٢٨,٨	إجمالي الأقساط في العالم

ت = تقديري

المصدر: مفهوم إعادة التأمين، سويس ري و لوجيك مانجمنت كونسلتينج

أقساط إعادة تأمين الحماية والإدخار - مليارات الريالات

١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤ (ت)	٢٠٠٥ (ت)	٢٠٠٦ (ت)
١٦,١	٢٢,٥	٥٠,٥	٥٧,٧	٦٦,٨	٧٣,٣	٦١,٨	٥٦,٨	٥٨,٧	أمريكا الشمالية
٠,٤٥	١,٥	٣,٦	٣,٣	١,٥	١,٥	٢,٧	٢,٥	٢,٦	أمريكا اللاتينية
٩,٩	١٥,٢	١٧,١	١٨,٢	٢٠,٨	٢٨,١	٢٦,٢	٢٤,٠	٢٤,٩	أوروبا الغربية
٠,٩	٢,٢	٢,٧	٢,٧	٣,٠	٣,٤	٣,٥	٣,٢	٣,٣	آسيا
١,٨	٢,٢	٢,٧	٢,٨	٣,٠	٤,٢	٤,١	٣,٨	٣,٩	بقية مناطق العالم
٢٩,٢	٤٣,٧	٧٦,٦	٨٤,٧	٩٥,٢	١١٠,٦	٩٨,٣	٩٠,٣	٩٣,٣	إجمالي الأقساط في العالم

ت = تقديري

المصدر: مفهوم إعادة التأمين، سويس ري و لوجيك مانجمنت كونسلتينج

تتسم سوق إعادة التأمين العالمية بدرجة عالية من التركيز فإن أكبر عشر شركات لإعادة التأمين استحوذت على ٦٣,٧٪ من إجمالي الأقساط المكتتب بها في عام ٢٠٠٦م والتي قدرت بنحو ٦٢٢ مليار ريال (١٦٥,٨٩ مليار دولار). وتعتبر ميونخ ري وسويس ري اللاعبين الأكبر في السوق، وتشكلان معاً حوالي ٢١,٤٪ من حجم السوق^٤.

وفيما يلي قائمة بأكثر عشر شركات لإعادة التأمين في العالم حسب تصنيف ستاندرد آند بورز على أساس إجمالي أقساط إعادة التأمين المكتتبه في عام ٢٠٠٦م:

الرقم	المجموعة	الدولة	إجمالي أقساط إعادة التأمين المكتتبه (٢٠٠٦م) (مليارات الريالات)	الحصة السوقية	التصنيف المالي حسب ستاندرد آند بورز كما في أغسطس ٢٠٠٦م
١	ميونخ ري	ألمانيا	١١٢,٣	١٨,٠٪	A+
٢	سويس ري	سويسرا	٨٣,٥	١٣,٤٪	AA-
٣	هانوفر ري	ألمانيا	٤٦,٩	٧,٦٪	AA-
٤	لويدز	بريطانيا	٤١,٤	٦,٦٪	A
٥	باركشاير هاثوي ري	الولايات المتحدة	٤٠,٩	٦,٦٪	AAA
٦	إيفيرست ري	برمودا	١٥,٠	٢,٤٪	AA-
٧	ترانس أتلاتنيك هولدينج	الولايات المتحدة	١٤,٩	٢,٤٪	AA-
٨	سكور	فرنسا	١٤,٨	٢,٤٪	A-
٩	بارتنز ري	برمودا	١٣,٩	٢,٢٪	AA-
١٠	كوريان ري	كوريا	١٢,٥	٢,٠٪	BBB+
			٣٩٦,٤	٦٣,٧٪	
			٦٢٢,١	١٠٠,٠٪	

المصدر: القوائم المالية و تقرير لوجيك مانجمنت كونسلتينج و ستاندرد آند بورز لعام ٢٠٠٦م

٣-٣ صناعة إعادة التأمين في المنطقة^٥

زاد حجم سوق إعادة التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٠٦م على ١٢ مليار ريال (٢,٢ مليار دولار)، وكانت الإمارات العربية المتحدة السوق الأكبر بحجم ٥,٦ مليار ريال (١,٥ مليار دولار)، تلتها المملكة العربية السعودية بحجم ٢,٦ مليار ريال (٦٨٥ مليون دولار).

وتسيطر على سوق منطقة الخليج بشكل رئيسي شركات إعادة التأمين الكبرى مثل ميونخ ري وسويس ري. كما تتشط في هذه السوق أيضا شركات إعادة تأمين أخرى منها أليانز، كونفيريوم، سكور، هانوفر ري ولويدز. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدد كبير من الشركات الإقليمية التي تقدم عقود إعادة التأمين، فيما يتم التأمين على الأخطار الكبرى المرتبطة بالطاقة ونشاط الطيران في السوق الدولية لدى شركات أكبر حجما ومتخصصة بهذه الفروع التأمينية.

تعتمد شركات التأمين في الشرق الأوسط على حماية نفسها من خلال إعادة التأمين بدرجة أكبر مما في المناطق الأخرى من العالم ولذا فإن شركات إعادة التأمين تعتبر شريك على درجة عالية من الأهمية لشركات التأمين. وتتفاوت نسبة أقساط إعادة التأمين في الدول العربية من بلد لآخر وتتراوح ما بين ٢٥-٦٥٪ تبعا لهيكل المحفظة في البلد المعني وقاعدة رأس المال وحجم الأقساط لدى شركات التأمين ودرجة استعدادها لتحمل الأخطار إضافة إلى أحجام الأخطار المؤمن عليها.

^٤ المصدر: القوائم المالية و تقرير لوجيك مانجمنت كونسلتينج و ستاندرد آند بورز
^٥ المصدر: تقرير إعادة التأمين العالمي لستاندرد آند بورز و تقرير لوجيك مانجمنت كونسلتينج لعام ٢٠٠٦م

ومع أن الكثير من شركات إعادة التأمين المحلية والدولية تنشط في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن المنطقة شهدت سحب جزء من الطاقة التأمينية من قبل بعض المجموعات الدولية. وقد أدت خسارة الطاقة هذه، إلى جانب الصعود الدوري للأسعار والشروط والأحكام عقب أحداث ١١ سبتمبر، إلى تحسن نتائج الإكتتاب لدى شركات إعادة التأمين التي واصلت العمل في الشرق الأوسط. وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الارتفاع في صافي أقساط إعادة التأمين المكتتبه من قبل شركات إعادة التأمين المحلية ومنها أريج وشركة ترست العالمية للتأمين (البحرين) والشركة العربية لإعادة التأمين (لبنان) والشركة الكويتية لإعادة التأمين (الكويت) والشركة الدولية العامة للتأمين (الأردن).

ويبدو أن قطاع التأمين المتنامي مرشح للانطلاق بكثرة في العالم العربي حيث تتوزع توقعات النمو بين الأسواق بالرغم من تزايد الطلب على الطاقة التأمينية في عموم المنطقة. وقد شهد الطلب على الطاقة التأمينية في الشرق الأوسط ارتفاعاً مطرداً نتيجة لفرص بعض أنواع التأمين الإلزامي، كالتأمين على السيارات ضد الغير والتأمين الصحي، والنمو الحثيث المتوقع في تطور البنية الأساسية في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي على مدى السنوات الخمس إلى العشر المقبلة.

وسوف تشهد الأسواق التي تثبت جاذبيتها للطاقة التأمينية العالمية معدل نمو أسرع. وفي هذا السياق، فإن المراكز المالية في دبي والبحرين مرشحة للسيطرة على السوق العالمية للتأمين بالجملة في الشرق الأوسط، فيما تظل المملكة العربية السعودية، بفضل حجمها وبالرغم من متطلباتها الرأسمالية، صاحبة أفضل فرص للنمو بالنسبة لشركات التأمين المحلية والدولية التي تركز على السوق المحلي.

وفي قطر وأبو ظبي والكويت وعمان ومصر من المتوقع أن يكون النمو أكثر تواضعاً. وبالرغم من أن هذه الأسواق تشهد مستويات من الطلب على الطاقة الجديدة شبيهة بتلك الموجودة في دبي والبحرين والمملكة العربية السعودية، إلا أنه من المتوقع أن يكون معدل نمو التأمين فيها أبطأ نظراً لضعف التقدم في تحرير البيئة النظامية والقانونية فيها. كما تعمل قطر حالياً على تطوير البنية الأساسية للتأمين لتصبح مركزاً مالياً وهناك دول خليجية أخرى تحذو حذو السعودية في جعل التأمين الصحي إلزامياً. أما في الأردن ولبنان وإيران والعراق واليمن، التي تحتل المرتبة الثالثة من حيث السرعة حسب تقييم ستاندرد أند بورز لوتيرة نمو قطاع التأمين في العالم العربي، فهذه الدول تفتقر إما للمزايا الطبيعية المتوفرة لدول مجلس التعاون الخليجي من حيث البنية الأساسية القائمة على النفط والغاز، أو لبيئة اقتصادية قادرة على دعم النمو القوي لصناعة التأمين.

سوق إعادة التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٠٦ م

الدولة	الأقساط حسب الحجم (ملايين الريالات)	أقساط إعادة التأمين (%)	أقساط إعادة التأمين (ملايين الريالات)
الإمارات العربية المتحدة	١٠,٢٢٢	٥٥	٥,٦٢٢,٤
المملكة العربية السعودية	٦,٩٢٨	٣٧	٢,٥٨٧,٥
الكويت	٢,٣٥٥,٠	٦٠	١,٤١٣,٠
قطر	٢,١٤٨,٧	٥٨	١,٢٤٦,١
عمان	١,٣٠٨,٧	٦٤	٨٣٧,٧
البحرين	١,١٥٥,٠	٥٦	٦٤٦,٩
المجموع	-	-	١٢,٣٥٣,٢

المصدر: لوجيك مانجمنت كونسلتينج

شركات إعادة التأمين في العالم العربي حسب أقساط التأمين في عام ٢٠٠٦ م

الرقم	الشركة	الدولة	رأس المال (ملايين الريالات)	إجمالي الأقساط المكتتبة (ملايين الريالات)	التصنيف المالي حسب ستاندرد أند بور كما في ٤ أغسطس ٢٠٠٦ م
١	الشركة المركزية لإعادة التأمين - المغرب	المغرب	١٨٣,٢	٩٥٠,٠	غير مصنفة
٢	المجموعة العربية للتأمين (ش ب م)	البحرين	٧٥٠,٠	٦٢٣,٦	BBB
٣	بيت إعادة التأمين التونسي السعودي*	تونس	٢٠٦,٢	٤٣٩,٨	BBB
٤	شركة ترست العالمية للتأمين*	البحرين	٢٢٥,٠	٣٦٣,٤	غير مصنفة
٥	الشركة المصرية لإعادة التأمين	مصر	٣٢٧,٢	٢٤٨,٢	غير مصنفة
٦	الشركة العربية لإعادة التأمين	لبنان	١٨٧,٥	١٦٨,٩	غير مصنفة
٧	الشركة التونسية لإعادة التأمين (تونس ري)	تونس	١٠١,٨	١٥٣,٠	غير مصنفة
٨	الشركة الكويتية لإعادة التأمين	الكويت	١٢٧,٩	١٠٤,٩	BBB
٩	شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين	سوريا	٧٥,٠	٦٦,٤	غير مصنفة
١٠	الشركة الوطنية لإعادة التأمين	السودان	٠,٧	٥٦,٥	غير مصنفة
١١	تكافل ري	الإمارات	٤٦٨,٧	غير متوفرة	غير مصنفة

* الأرقام كما في عام ٢٠٠٥ م، غ م = غير مصنفة

المصدر: لوجيك مانجمنت كونسلتينج

٣-٤ سوق إعادة التأمين السعودية

ظلّت تلبية احتياجات السوق السعودية من تغطية إعادة التأمين تتم بالكامل تقريباً بواسطة شركات إعادة تأمين عالمية، لكن، وبفضل التطورات الأخيرة وفرض نظام التأمين ولأئحته التنفيذية مؤخراً، فإن صناعة إعادة التأمين بدأت في التبلور. وقد قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بخطوات إيجابية باتجاه تطوير صناعة إعادة التأمين المحلية من خلال تنظيم شركات التأمين المباشر في المملكة العربية السعودية ومطالبتها بإعادة تأمين ٣٠٪ على الأقل من إجمالي الأقساط المكتتبه لدى شركات إعادة تأمين محلية.

وتشعر إدارة "إعادة" بأنه مع أن معظم الشركات التي تلتزم بالحد الأدنى لرأس المال، إن لم تكن جميعها، سيتم الترخيص لها بمزاولة نشاط إعادة التأمين في المملكة، إلا أن القليل، إن وجدت، سيمارس نشاط إعادة التأمين الإئتافي الذي يشكل الجزء الأكبر من قطاع إعادة التأمين. ومن المتوقع أن تقبل هذه الشركات المخاطر الإئتافية الفردية من الشركات الأخرى العاملة في المملكة. وهذا ما كان عليه الحال في المملكة قبل فرض نظام التأمين التعاوني ولأئحته التنفيذية.

إن وجود "إعادة" سيعيد استكمالاً ضرورياً لصناعة التأمين وقيمة إضافية للشركات المحلية العاملة ليس فقط لأسباب القرب الجغرافي، بل ولنهم أفضل لمعايير المخاطر المحلية.

وهكذا، سوف تستفيد صناعة إعادة التأمين في المملكة حتماً من تطور قطاع التأمين المحلي.

٣-٥ صناعة التأمين السعودية

حسب التقرير المسحي لسوق التأمين السعودية للفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٦م الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي، بلغ عدد شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية ٤٢ شركة في عام ٢٠٠٦م. وتشهد صناعة التأمين المحلية مرحلة انتقالية سُمح فيها للشركات القائمة بالعمل لمهلة تنتهي في مارس ٢٠٠٨م، حيث سيتعين حينها على شركات التأمين ومزودي خدمات التأمين الآخرين إما الحصول على ترخيص من مؤسسة النقد العربي السعودي يسمح لها بالعمل في المملكة (وفقاً لنظام التأمين، ٢٠٠٢م) أو الخروج من السوق، وفقاً لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٢٢) بتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ ولأئحته التنفيذية الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم ٥٩٦/١ بتاريخ ١٤٢٥/٢/١هـ حيث سمح بتأسيس الشركات المنشأة محلياً أو الفروع المرخصة للشركات الأجنبية وذلك لممارسة أعمال التأمين في المملكة.

وقد تلقت مؤسسة النقد العربي السعودي حتى الآن ٤٢ طلباً للحصول على تراخيص تأمين أو إعادة تأمين، وافق مجلس الوزراء على ٢١ طلباً منها فيما يجري النظر في الطلبات الباقية لاتخاذ قرار نهائي بشأنها. ويتعين على الشركات التي تحصل على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي أن تتقدم بطلب لإدراج سهمها في سوق الأسهم المحلية وأن تستوفي كافة المتطلبات النظامية قبل حصولها على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي بمزاولة نشاطها.

عام من النمو ...

شهدت سوق التأمين السعودية في عام ٢٠٠٦م نمواً كبيراً بلغت نسبته ٢٥٪ ليرتفع معه إجمالي الأقساط المكتتبه إلى ٦,٩ مليار ريال مقابل ٥,٢ مليار ريال في عام ٢٠٠٥م. ويعود هذا النمو بصفة رئيسية إلى الأوضاع الإقتصادية الإيجابية وكذلك إلى فرض التأمين الإلزامي على السيارات والتأمين الصحي.

- ارتفعت قيمة أقساط التأمين العام، الذي شكل ٦٥٪ من إجمالي أقساط التأمين المكتتبه، بنسبة ٢٥٪ لتصل في عام ٢٠٠٦م إلى ٤,٥ مليار ريال مقابل ٣,٦ مليار ريال في عام ٢٠٠٥م.
- ارتفعت قيمة أقساط التأمين الصحي، الذي شكل ٢٢٪ من إجمالي أقساط التأمين المكتتبه، بنسبة ٦٢٪ لتصل في عام ٢٠٠٦م إلى ٢,٢ مليار ريال مقابل ١,٤ مليار ريال في عام ٢٠٠٥م.
- ارتفعت قيمة أقساط تأمين الحماية والإدخار، الذي شكل ٢٪ من إجمالي أقساط التأمين المكتتبه، بنسبة ١٢٪ لتصل في عام ٢٠٠٦م إلى ٢٢٠ مليون ريال مقابل ١٩٠ مليون ريال في عام ٢٠٠٥م.

إجمالي الأقساط المكتتبة في المملكة العربية السعودية حسب قطاعات النشاط التأميني

قطاع النشاط التأميني		٢٠٠٥م	٢٠٠٦م	النسبة من إجمالي الأقساط	نسبة النمو من سنة لأخرى في القطاع
إجمالي الأقساط (مليون ريال)	النسبة من إجمالي الأقساط	إجمالي الأقساط (مليون ريال)	النسبة من إجمالي الأقساط	النسبة من إجمالي الأقساط	نسبة النمو من سنة لأخرى في القطاع
التأمين الصحي	١,٣٧٠	٢,٢٢٢	٢٧%	٢٢%	٦٢%
التأمين على السيارات	١,٥٨٧	١,٩٢٠	٣١%	٢٨%	٢١%
التأمين على الممتلكات/ الحرائق	٦٤٤	٧٦٩	١٢%	١١%	١٩%
التأمين ضد الحوادث العامة	٤٢٤	٥٨٠	٨%	٨%	٣٧%
التأمين الهندسي	٢٩٦	٥٤٤	٦%	٨%	٨٤%
التأمين البحري	٣٨٢	٤٣١	٧%	٦%	١٣%
تأمين الحماية والإدخار	١٩٣	٢١٨	٤%	٣%	١٣%
تأمين الطاقة	١٢٢	١٢٧	٢%	٢%	٤%
تأمين الطيران	١٣٥	١٢٦	٣%	٢%	٧-
المجموع	٥,١٥٣	٦,٩٣٧	١٠٠%	١٠٠%	٣٥%

المصدر: التقرير المسحي لسوق التأمين السعودية للفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٦م الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي

يبين الجدول الوارد أعلاه نمواً ملموساً شهدته غالبية قطاعات أنشطة التأمين الرئيسية في عام ٢٠٠٦م. وقد سجلت بعض قطاعات التأمين التي تقوم شركات التأمين المباشر بإعادة تأمينها بكثره معدلات نمو مرتفعة، مانحة بذلك زخماً من التعامل لصناعة إعادة التأمين. وتشمل هذه القطاعات التأمين على الممتلكات الذي ارتفع بنسبة ١٩٪، التأمين الهندسي الذي ارتفع بنسبة ٨٤٪، التأمين ضد الحوادث العامة الذي ارتفع بنسبة ٣٧٪، والتأمين البحري الذي ارتفع بنسبة ١٣٪. وتشعر إدارة "إعادة" بأن هذا النمو يميل إلى الاستمرار على مدى السنوات القادمة بالنظر إلى آليات السوق وتحسن البيئة النظامية^٨.

من جهة ثانية، تؤخذ بعين الاعتبار نسبة الاحتفاظ للأقساط المكتتبة، وتحسب هذه النسبة بقسمة صافي الأقساط المكتتبة على إجمالي الأقساط المكتتبة. وقد كانت النسبة العامة للاحتفاظ لدى شركات التأمين في السوق السعودية في عام ٢٠٠٦م بحدود ٦٣٪. وتختلف هذه النسبة بشكل كبير بسبب نسبة الاحتفاظ العالية في قطاعي التأمين على السيارات والتأمين الصحي اللذين يشكلان معاً حوالي ٦٠٪ من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة. وقد بلغت نسبة الاحتفاظ في عام ٢٠٠٦م بالنسبة للتأمين على السيارات والتأمين الصحي ٩٥٪ و ٨٣٪ على التوالي. ومن المعروف أن هذين القطاعين تحتفظ بهما تقليدياً شركات التأمين المباشر إلى درجة كبيرة، وتوفر سوق إعادة التأمين عادة الحماية للأقساط المحتجزة لدى شركات التأمين على أساس فائض الخسارة. وقد تدفع الزيادة الكبيرة في الأقساط التي حققها هذان القطاعان التأمينيين بشركات التأمين إلى النظر في حلول بديلة من خلال إعادة التأمين. أما متوسط الاحتفاظ المرجح بالنسبة لقطاعات التأمين الأخرى (أي باستثناء التأمين على السيارات والتأمين الصحي) فكانت ٢١٪. وبحسب اللائحة التنفيذية، يتعين على شركات التأمين المرخصة حديثاً أن تلتزم بنسبة احتفاظ قدرها ٣٠٪.

الأقساط المعاد تأمينها حسب قطاع النشاط

قطاع التأمين		٢٠٠٥م		٢٠٠٦م	
إجمالي الأقساط المكتتبة	صافي الأقساط المكتتبة	إجمالي الأقساط المكتتبة	صافي الأقساط المكتتبة	إجمالي الأقساط المكتتبة	صافي الأقساط المكتتبة
سيارات	١,٥٨٧,٣	١,٤٨٦,٩	١٠٠,٤	١,٩٢٠,٢	١,٨١٤,١
ممتلكات/ حرائق	٦٤٣,٥	٦٩,٢	٥٧٤,٣	٧٦٩,٢	٨٠,٨
الحوادث العامة، المسؤولية وغيرها	٤٢٤,٠	١٨٢,٧	٢٤١,٣	٥٧٩,٦	٢٤٣,٤
هندسي	٢٩٦,٤	٥٧,٠	٢٣٩,٤	٥٤٣,٧	٨٤,٢
بحري	٣٨٢,٠	١١٢,٧	٢٦٩,٣	٤٣١,٤	١٢٤,٤
الطاقة	١٢١,٦	٠,١	١٢١,٥	١٢٦,٧	٠,٠
الطيران	١٣٥,١	٤,٠	١٣١,١	١٢٦,١	٤,٣
نشاط التأمين العام	٣,٥٨٩,٩	١,٩١٢,٥	١,٦٧٧,٤	٤,٤٩٧,١	٢,٣٥١,٢
نشاط التأمين الصحي	١,٣٧٠,٣	١,١٠٦,٦	٢٦٣,٧	٢,٢٢٢,٢	١,٨٤٢,٥
نشاط تأمين الحماية والإدخار	١٩٣,٢	١٤٩,٧	٤٣,٥	٢١٧,٩	١٥٣,٢
الصناعة	٥,١٥٣,٤	٣,١٦٨,٨	١,٩٤٨,٦	٦,٩٣٧,٣	٤,٣٤٦,٩

المصدر: التقرير المسحي لسوق التأمين السعودية للفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٦م الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي
المصدر: تقارير / تحليلات الإدارة

يبين الجدول أعلاه أنه نظراً لطبيعة الخطر المؤمن عليه من قبل شركات التأمين، فإن نسبة الاحتفاظ في معظم قطاعات نشاط التأمين قد انخفضت، فيما ارتفعت نسب إعادة التأمين في عام ٢٠٠٦م مقابل نظيرتها في عام ٢٠٠٥م، وإن كان ذلك الارتفاع هامشياً، في القطاعات التالية: الحوادث والمسؤولية، الممتلكات/ الحرائق، التأمين البحري، تأمين الطاقة، التأمين الهندسي وتأمين الحماية والإدخار. ومن المتوقع أن يستمر الاعتماد الكبير على إعادة التأمين بالنسبة لهذه القطاعات في المستقبل. وسوف ينعكس النمو في هذه القطاعات مبدئياً على شكل ارتفاع في أقساط إعادة التأمين^٩.

٣-٥-١ اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني

تم اعتماد اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني بالمرسوم الملكي رقم م/٢٢ وتاريخ ٢١ يوليو ٢٠٠٢م والذي وضع أساساً للإطار القانوني والإشرافي لقطاع التأمين. وقد تم تكليف مؤسسة النقد العربي السعودي للعمل كسلطة منظمة وهيئة مسؤولة تتولى الإشراف على هذا القطاع.

وصدرت اللائحة التنفيذية بموجب القرار الوزاري رقم ٥٩٦/١ وتاريخ ١٤٢٥/٣/١هـ (الموافق ٢٠/٤/٢٠٠٤م) لضبط وتنظيم نشاط التأمين في المملكة. ومن أبرز البنود التي نص عليها نظام التأمين ولائحته التنفيذية ما يلي:

- يجب مزاولة الأنشطة التأمينية في المملكة العربية السعودية من قبل شركات تأمين مؤسسة ومسجلة في المملكة العربية السعودية وتعمل وفق مبدأ "التعاون/ التكافل" بالتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- يجب أن تكون شركة التأمين/ إعادة التأمين شركة مساهمة مؤسسة أساساً لمزاولة أنشطة التأمين و/أو إعادة التأمين على أن تكون شركة التأمين المباشر برأسمال لا يقل عن ١٠٠ مليون ريال كحد أدنى وأن تكون شركة إعادة التأمين برأسمال لا يقل عن ٢٠٠ مليون ريال كحد أدنى.
- يجب أن لا يزيد إجمالي الأقساط المكتتبة عن ١٠ أضعاف رأسمال الشركة المدفوع.
- يجب أن تحتفظ شركة التأمين المباشر بما لا يقل عن ٢٠٪ من إجمالي الأقساط المكتتبة داخل المملكة العربية السعودية.
- يجب تحويل ٩٠٪ من صافي فائض عمليات التأمين إلى قائمة دخل المساهمين وتوزيع الباقي، ١٠٪، على حملة وثائق التأمين إما مباشرة أو على شكل تخفيض في أقساط التأمين مستقبلاً.
- يجب على شركة التأمين المباشر إعادة تأمين ما لا يقل عن ٢٠٪ كحد أدنى من إجمالي الأقساط المكتتبة في المملكة العربية السعودية.
- الملاءة المطلوبة: يجب استعمال الأقساط وكذلك مؤشرات نسب الخسارة التي تستدعي إجراء تعديل حقوق المساهمين حيثما يلزم الأمر من أجل حماية حملة وثائق التأمين.
- تم وضع أسس عامة لسياسة الإستثمار لغرض التأكد من أن مركز الأصول يتلاءم مع معيار صناعة التأمين.
- تم وضع إجراءات تشغيل آمنة: مراقبي حسابات اثنين، أخصائيين اكتواريين داخليين وخارجيين لضمان وضع الأسعار المناسبة للمخاطر التي يتم التأمين عليها و الإحتياطيات الفنية، ورفع التقارير المالية إلى الجهات النظامية المختصة.
- شروط خاصة على أعضاء مجلس إدارة الشركة وإدارتها.

٣-٥-٢ تطور صناعة التأمين في المملكة العربية السعودية ١٠

فيما يلي ملخص لعوامل النمو المتوقع لصناعة التأمين في المملكة العربية السعودية:

١. التأمين الصحي الإلزامي

جعلت المملكة العربية السعودية التأمين الصحي إلزامياً بالنسبة للعمالة الوافدة. ويهدف هذا القانون إلى تخفيف العبء المالي عن الحكومة السعودية التي تقدم خدمات الرعاية الطبية لأكثر من ٢٢ مليون شخص. وسيغطي نظام التأمين الصحي التعاوني الجديد المزمع تطبيقه على ثلاث مراحل ما بين ٦ - ٧ ملايين شخص من العمالة الأجنبية. وقد تم تطبيق المرحلة الأولى منه في يونيو ٢٠٠٦م، والتي اشترطت على الشركات التي يزيد تعداد العمالة فيها عن ٥٠٠ شخص توفير غطاء تأميني لموظفيها، وستشمل هذه المرحلة ٤٥٠ شركة يعمل لديها ٥٠٠,٠٠٠ موظف سعودي. أما المرحلة الثانية، فتشمل الشركات التي يعمل لديها ما بين ١٠٠ و ٥٠٠ موظف أجنبي، بينما ستغطي المرحلة الثالثة والأخيرة الشركات التي يقل عدد العاملين فيها من غير السعوديين عن ١٠٠ عامل. ومن المتوقع أيضاً فرض التأمين الصحي الإلزامي بالنسبة للمواطنين السعوديين في نهاية المطاف.

^٩ المصدر: تقارير / تحليلات الإدارة

^{١٠} المصدر: تقرير لوجيك مانجمنت كونسلتينج وتقارير الإدارة

٢. التأمين الإلزامي على السيارات

في سنة ٢٠٠٠م، ونظراً لارتفاع معدل حوادث السيارات، فرضت المملكة العربية السعودية تأمين المسؤولية ضد الغير بالنسبة للسيارات الأجنبية أثناء عبورها أراضي المملكة إضافة إلى تأمين رخصة السائق على المواطنين السعوديين والأجانب المقيمين في المملكة. وقد مثلت مبادرة التأمين الإلزامي، والتي ترافقت مع ارتفاع عدد السيارات المسجلة في المملكة، فرصة ازدهار كبيرة بالنسبة لشركات التأمين.

وفي بداية العام ٢٠٠٧م، تم فرض تأمين المسؤولية ضد الغير بالنسبة لجميع السيارات المسجلة في المملكة، وهو تطور يتوقع أن يساهم بشكل ملموس في نمو سوق التأمين على السيارات في المملكة خلال السنوات الأربع المقبلة.

٣. الإستثمارات

بدأت الحكومة السعودية فتح العديد من القطاعات الإقتصادية أمام المستثمرين من القطاع الخاص المحلي والخارجي. فالقوانين الجديدة، كنظام السوق المالية ونظام التأمين التعاوني ولوائحه التنفيذية ونظام ضريبة الدخل الجديد، كلها قوانين ضرورية لضمان تمكين قطاع التأمين من الحصول على الموارد المالية اللازمة لنموه.

ومن المرجح أن يشهد النشاط الإقتصادي المتزايد في المنطقة بفعل أسعار النفط المرتفعة وازدياد عدد السكان دخول استثمارات ضخمة في كل قطاع بشكل عام، وخصوصاً قطاع البناء والبنية الأساسية. وتبلغ القيمة الإجمالية للمشاريع الإستثمارية المقترحة في المملكة خلال الـ ١٥ سنة القادمة ٢,٢ ترليون ريال (٦١٣ مليار دولار أمريكي)، وهي مشاريع متاحة للمستثمرين المحليين والإقليميين والعالميين. وهناك فرصة قوية متوقعة للنمو بالنسبة لشركات التأمين التي تنظر في استثمارات بهذا المستوى، وهو ما يتطلب غطاءات تأمينية ضخمة للتحوط من أخطار البناء الأساسي والمشاريع.

٤. تأمين الحماية والإدخار

إن تأمين الحماية والإدخار لا وجود له تقريباً في المملكة العربية السعودية، وهو ما يعود لأسباب ثقافية ودينية وعوامل أخرى كغياب التوعية بخصوص منتجات التأمين. ومع تحول السوق لتصبح سوقاً منظمة بصفة رسمية وأكثر تطوراً، إلى جانب ازدياد الوعي في أوساط المستهلكين، فإنه من المتوقع أن يرتفع مستوى انتشار منتجات تأمين الحماية والإدخار التقليدية وكذلك منتجات التكافل.

وبالإضافة إلى ذلك، فمع دخول لاعبين جدد إلى سوق التأمين السعودية، سوف تتغير منتجات التأمين المعروضة، إذ ستعتمد كل شركة تأمين إلى عرض منتجات جديدة كالتأمين الائتماني والتأمين برهن عقاري وتأمين الحماية والإدخار القابل للاسترجاع والتعديل، وكل هذه المنتجات غير متوفرة في السوق السعودية. علماً أن جميع منتجات التأمين سيتم الموافقة عليها من قبل مؤسسة النقد العربي للتأكد من عدم تعارضها مع نظام التأمين التعاوني ولوائحه التنفيذية. وبالإضافة إلى ذلك سوف ترتفع درجة التطور وتزداد قنوات التسويق اتساعاً.

٣-٥-٣ التطورات المستقبلية ١١

من المتوقع أن تشهد صناعة التأمين في المملكة العربية السعودية تطوراً ملموساً ليس فقط نتيجة لأنظمة التأمين الجديدة، بل وبسبب تغيرات في عوامل الإقتصاد الكلي وكذلك في السياسات الحكومية. وسوف تشمل التطورات المتوقعة النواحي التالية:

- تتسم السوق بالجاذبية، مع أن القوة الرأسمالية لكثير من الشركات الجديدة تشير إلى أنها لن تحصل على حصة كبيرة من السوق. ومن المتوقع أن تشتد المنافسة بين عدد قليل من الشركات الكبرى في السوق.
- وفقاً لللائحة التنفيذية لنظام التأمين التعاوني، تصدر مؤسسة النقد العربي السعودي التراخيص فقط للشركات التي تستوفي متطلبات الترخيص. ومع انتهاء المهلة التي حددها المرسوم الملكي، ستُجبر بقية الشركات العاملة في السوق السعودية والتي لا تستوفي متطلبات الترخيص على الإقتضال وإنهاء عملياتها في المملكة، أو التحول إلى وسيط أو الاندماج مع شركات أخرى.
- دخول شركات عالمية إلى السوق المحلية كاستثمار مباشر من خلال شراكة مع شركاء محليين، وبالتالي، من المتوقع تدفق مزيد من الخبرة والمعرفة والأساليب الحديثة والمنتجات الجديدة. وهذا بلا شك سيرفع من مستوى خدمات التأمين المقدمة في المملكة.

- بعض البنوك السعودية دخلت في إتفاقيات شراكة تضامنية مع شركات تأمين متخصصة محلية أو عالمية البعض منها جديد في السوق، وهذا ما سيساهم في قاعدة عملاء جديدة في سوق التأمين السعودية.
- مع تنظيم السوق رسمياً، ربما يكون لدى شركات التأمين العالمية، غير الممثلة حالياً في السوق السعودية، اهتمام في إقامة فروع لها في المملكة العربية السعودية. وفي سيناريو مشابه، ربما تقرر تلك الشركات العالمية الموجودة أصلاً في السوق من خلال ممثلين أو كفاء محليين دخول السوق من خلال استثمار مباشر أو من خلال إتفاقيات شراكة تضامنية مع شركائهم المحليين الحاليين.
- ربما تؤدي شدة المنافسة إلى انخفاض في الأسعار، وهو ما يؤثر بالتالي على نمو السوق. ونتيجة لذلك، قد تجد بعض الشركات حديثة التأسيس أن من الصعب عليها تحقيق أهدافها، الأمر الذي سيقود إلى عمليات اندماج و/أو خروج من السوق.
- سيكون هناك عملية اختيار وقد ينخفض عدد الشركات العاملة بحيث يكون البقاء في النهاية للشركات الأقوى مالياً وتقنياً.
- ستعمل الشركات المرخصة في بيئة عمل أكثر شفافية نتيجة لوضعها النظامي كشركات مساهمة والتقارير المطلوب تقديمها بمقتضى النظام، كإصدار تقارير مالية ربع سنوية وتعيين مسئول التزام وفقاً لنظام التأمين ولائحته التنفيذية.
- إن تطبيق التأمين الطبي الإلزامي بالنسبة للوافدين ونظام مماثل يشمل السعوديين من شأنه أن يزيد بدرجة كبيرة من قاعدة العملاء بالنسبة لشركات التأمين، مما يمكن شركات التأمين من الاستفادة من هذه الزيادة في قاعدة العملاء لتسويق منتجاتها الأخرى.
- سوف تخضع شركات التأمين لعمليات مراجعة من قبل أخصائيي تأمين (اكتواريين) للتأكد من محافظتها على نسب الملاءة المالية ونسب الأداء الأخرى المطلوبة.
- إن وجود العملاء في سوق منظمة تخضع للرقابة الرسمية يعني تمتع العملاء بدرجة حماية أكبر مما يعزز ثقتهم في صناعة التأمين في المملكة.

٦-٣ نشاط التأمين التكافلي في العالم الإسلامي ١٢

التأمين التكافلي هو البديل الإسلامي للتأمين التقليدي، حيث تتشابه المبادئ الأساسية في التأمين التكافلي إلى حد كبير من حيث طبيعتها مع التأمين التعاوني أو المشترك. ويؤكد التأمين التكافلي مبدأ التضامن والتعاوض ومشاركة الأرباح، مع الإبقاء على القاعدة الرأسمالية (المساهمين) وفوق كل ذلك التأكد من التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية وتعاليمها.

بدأ التأمين التكافلي قبل نحو ٢٧ سنة في الشرق الأوسط بطرح شركتين هما الشركة العربية للتأمين الإسلامي (IAIC) في الإمارات العربية المتحدة والشركة الإسلامية للتأمين في السودان. ولاحقاً في سنة ١٩٨٤م لعبت ماليزيا دوراً رائداً في وضع أول إطار نظامي محدد للتأمين التكافلي (قانون التكافل). وكان لهذا أهمية بالغة في نجاح الانطلاق الحر للتأمين التكافلي في ماليزيا وبلدان أخرى في جنوب شرق آسيا.

وقد ازدهرت حركة التأمين التكافلي من بضع شركات قبل عقدين من الزمن حتى غدت ظاهرة متسارعة النمو في الكثير من البلدان الإسلامية مع توقعات واعدة جداً في دول أخرى ذات أقلية مسلمة كماليزيا على سبيل المثال.

ويقف وراء هذه الحركة الأسباب التالية :

- تزايد الطلب على نظام التأمين التكافلي لوجود شريحة كبيرة تحبذ هذا النوع من التأمين نظراً لتوافقه مع الضوابط الشرعية.
- نجاح المؤسسات المصرفية الإسلامية التي تقدم منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية لإدارة الأصول والاستثمارات.

وقد سجل التأمين التكافلي نمواً مطرداً أيضاً في البلدان الإسلامية غير العربية، فشكلت أقساط التكافل في ماليزيا نحو ١٨٪ من إجمالي سوق التأمين في عام ٢٠٠٤م وازدادت هذه النسبة لتصل إلى حوالي ٢٠٪ في عام ٢٠٠٦م. ويبين الجدول التالي نمو نشاط التكافل في أسواق مختارة خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦م.

نشاط التكافل خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٦م في بلدان مختارة

الدولة	٢٠٠٤		٢٠٠٥		٢٠٠٦	
	النسبة من الأقساط	حجم الأقساط (مليون ريال)	النسبة من الأقساط	حجم الأقساط (مليون ريال)	النسبة من الأقساط	حجم الأقساط (مليون ريال)
ماليزيا	١٨%	٤,٣٥٥,٦	١٩%	٤,٩٧١	٢٠%	٥,٦٥٢,٧
اندونيسيا	١%	١٤,٠٥١,٢	١,٥%	٢٢٦,٩	٢%	٣٦٣,٧
بنغلادش	١%	١٢,٧	١,٥%	١٩,٩	٢%	٢٨,١
سريلانكا	٠,٠٥%	٠,٦	٠,١%	١,٤	٠,١٥%	٢,٥
باكستان	٠,٠٥%	١,٢	٠,١%	٢,٩	٠,١٥%	٥,٣

المصدر: ١- أرقام ٢٠٠٤م، سويس ري سيجما رقم ٢٠٠٦/٥.

٢- أرقام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦م، سويس ري سيجما رقم ٢٠٠٧/٤.

وقد كشفت دراسة لوجيك مانجمنت كونسلتينج أن هناك أكثر من ٨٠ شركة تكافل حول العالم.

سوق إعادة التأمين في بلدان مختارة في عام ٢٠٠٦م

الدولة	الأقساط حسب الحجم (مليون ريال)	نسبة إعادة التأمين	قيمة إعادة التأمين (مليون ريال)	عدد شركات التكافل
ماليزيا	٢٨,٢٦٣,٧٥	٣٠%	٨,٤٧٩,١٢	٨
اندونيسيا	١٨,١٨٢,٧٥	٣٠%	٥,٤٥٥,١٢	٥
بنغلادش	١,٤٠٦,٢٥	غير متوفر	غير متوفر	٤
سريلانكا	١,٦٦٥,٠٠	٣٢%	٥٣٢,٨٠	١
باكستان	٣,٥٥٨,٧٥	٣٠%	١,٠٦٧,٦٣	١

المصدر: ١- سويس ري سيجما ٢٠٠٧/٤.

٢- عينة عشوائية تكونت من ٢-٣ تقارير سنوية لشركات تأمين

٣- دليل أريج الإسلامي ٢٠٠٦م، باستثناء التقرير السنوي للبنك المركزي الماليزي، ماليزيا ٢٠٠٦

وقد أدى الاهتمام بمنتجات التكافل الى قيام الكثير من شركات التأمين التقليدية بفتح أقسام تعنى بهذا النوع من المنتجات. وحسب دليل أريج ، هناك ١٣ شركة تأمين تقليدي تقدم لعملائها منتجات تكافل. ويمر نظام التكافل في الوقت الحاضر بمراحل مختلفة من التطور في مختلف أنحاء العالم. وقد شرّعت دول مثل باكستان وماليزيا أنظمة وقوانين محددة للتكافل، وقدمت هيئة سوق الأوراق المالية في باكستان إطاراً تنظيمياً شاملاً لتكافل في سبتمبر ٢٠٠٥م.

ستعمل "إعادة" أيضاً في سوق التكافل، وبالتالي سوف تستفيد من النمو المتوقع في هذه السوق المهمة.

٤. الشركة

١-٤ مقدمة

الشركة السعودية لإعادة التأمين (إعادة) التعاونية ("إعادة" أو "الشركة") هي شركة مساهمة سعودية تحت التأسيس بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٢١٩ بتاريخ ٢٤/١٠/١٤٢٨هـ (الموافق ٥/١١/٢٠٠٧م) وبموجب المرسوم الملكي رقم م/٨٣ وتاريخ ٢٥/١٠/١٤٢٨هـ (الموافق ٦/١١/٢٠٠٧م).

تتوي الشركة تقديم إتفاقيات إعادة تأمين الحماية والإدخار وكذلك التأمين على الممتلكات والمسؤوليات تحت إشراف مؤسسة النقد العربي السعودي التي تمثل الهيئة الحكومية الأولى المسؤولة عن تطبيق وإدارة اللائحة التنفيذية لنظام التأمين. وسوف تقدم إتفاقيات التأمين بحيث تشمل كلاً نوعي إعادة التأمين، إعادة التأمين الإتفاقي وإعادة التأمين الإختياري، في جميع فروع التأمين.

وتعتزم الشركة، بعد انتهاء الإكتتاب وانعقاد جمعيتها العامة التأسيسية، تقديم طلب إلى معالي وزير التجارة والصناعة لإعلان تأسيسها، وسوف تعتبر الشركة مؤسسة نظامياً كشركة مساهمة اعتباراً من تاريخ صدور قرار وزير التجارة والصناعة بإعلان تأسيسها. كما تؤكد إدارة "إعادة" أنه ليس لديهم نية لإجراء أي تغيير جوهري على طبيعة نشاط الشركة.

٤-٢ هيكل ملكية الشركة

يبلغ رأس مال الشركة (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار ريال سعودي مقسمة إلى (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مائة مليون سهم بقيمة إسمية قدرها (١٠) عشرة ريالات للسهم. وقد اكتتب المساهمون المؤسسون بما مجموعه (٦٠,٠٠٠,٠٠٠) ستين مليون سهم من أسهم الشركة بقيمة إجمالية قدرها (٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستمائة مليون ريال تمثل (٦٠٪) ستين في المائة من الأسهم العادية للشركة، ودفعوا قيمتها بالكامل، في حين سيتم طرح (٤٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعين مليون سهم، بقيمة (٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعمائة مليون ريال على الجمهور خلال الإكتتاب العام.

الجدول ٤-١: المساهمون المؤسسون

الإسم	النسبة	عدد الأسهم	القيمة (ر.س)
شركة أحمد حمد القصيبي وإخوانه	٥,٠٠٪	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠
البنك الإسلامي الأردني للتمويل والإستثمار	٥,٠٠٪	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠
شركة ملاذ للتأمين وإعادة التأمين	٣,٧٥٪	٣,٧٥٠,٠٠٠	٣٧,٥٠٠,٠٠٠
سعود عبدالعزيز القصيبي	٢,٠٠٪	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
شركة فديد للإستثمار التجاري والصناعي	٢,٠٠٪	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
عمر سعد سالمين حمده	١,٥٠٪	١,٥٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
أحمد غرم الله الغامدي	١,٥٠٪	١,٥٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
عبدالكريم عبد الله الزيد	١,٥٠٪	١,٥٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
عبدالمجيد عبد الحميد الشريدة	١,٥٠٪	١,٥٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
شركة إبراهيم الجفالي وإخوانه	١,٥٠٪	١,٥٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
محمد سالم سليمان الرشيد	١,٥٠٪	١,٥٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
سامي عثمان إبراهيم الدليجان	١,٥٠٪	١,٥٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
خالد عبد اللطيف ناصر السويدان	١,٥٠٪	١,٥٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
علي محمد منصور الدرويش الحازمي	١,٥٠٪	١,٥٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
عبد اللطيف محمد سالم البراك	١,٥٠٪	١,٥٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
حسن عمر حسن الحضرمي	١,٥٠٪	١,٥٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
داود سليمان حمد القصيبي	١,٥٠٪	١,٥٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
وليد خالد أحمد القصيبي	١,٥٠٪	١,٥٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
عبد العزيز عبد الله عبدالعزيز الدليجان	١,٥٠٪	١,٥٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
عبد اللطيف عوده عبد اللطيف الدليجان	١,٢٨٪	١,٢٧٧,٥٠٠	١٢,٧٧٥,٠٠٠
شركة عبد الله وسعيد محمد عبيد بن زقر	١,٢٥٪	١,٢٥٠,٠٠٠	١٢,٥٠٠,٠٠٠
سهام عبدالعزيز صالح الناصر	١,٠٠٪	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
شركة تتالي القابضة	١,٠٠٪	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠

١٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	%١,٠٠	عبير عبدالله عبدالعزيز الزيد
١٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	%١,٠٠	منصور عبدالعزيز راشد البصيلي
١٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	%١,٠٠	هشام محمد عبدالغفور الشيخ
١٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	%١,٠٠	شركة خالد بالغنيم وشركاه المحدودة
٩,٣٧٥,٠٠٠	٩٣٧,٥٠٠	%٠,٩٤	شركة التأمين الوطنية السعودية
٩,٢٥٠,٠٠٠	٩٢٥,٠٠٠	%٠,٩٢	موسى عبدالكريم موسى الربيعان
٧,٥٠٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠	%٠,٧٥	الشركة البحرينية الكويتية للتأمين
٧,٥٠٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠	%٠,٧٥	المؤسسة العالمية لخدمات التجارة و التعهدات
٧,٥٠٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠	%٠,٧٥	الشركة العربية السعودية للتسويق والتوكيلات المحدودة
٧,٥٠٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠	%٠,٧٥	خليفة عبداللطيف عبدالله الملحم
٧,٥٠٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠	%٠,٧٥	شركة عبدالله و عبدالعزيز كانو
٦,٠٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	%٠,٦٠	الشركة الشرقية للاستثمار العقاري المحدودة
٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	%٠,٥٠	سلمان جماز عبدالله السحيمي
٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	%٠,٥٠	شركة التأمين الإسلامية المساهمة العامة المحدودة
٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	%٠,٥٠	محمد ناصر هزاع السبيعي
٤,٠٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	%٠,٤٠	أحمد محمد أحمد صباغ
٣,٠٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	%٠,٣٠	شركة لنا العالمية
٢,٥٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	%٠,٢٥	محمد علي حميدان العماري
٢,٥٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	%٠,٢٥	عبد المحسن محمد عبدالرحمن الصالح
٢,٥٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	%٠,٢٥	مبارك عبدالله محمد الخفزة
٢,٥٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	%٠,٢٥	سلطان خالد إبراهيم التركي
٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	%٠,٢٠	سليمان بن عبد الله الحمدان
٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	%٠,٢٠	شركة أبناء عبد الله العلي أبا الخيل للاستثمار التجاري
٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	%٠,٢٠	الشركة المتحدة للبنى التحتية المحدودة
٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	%٠,٢٠	محمد عبد الرحمن عثمان الفريح
٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	%٠,٢٠	بندر خالد إبراهيم التركي
٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	%٠,٢٠	صالح علي حمود العذل
٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	%٠,٢٠	معاذ نعيم إبراهيم النعيم
٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	%٠,٢٠	خليفة دخيل محمد الضبيب
٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	%٠,٢٠	يحيى عبدالله محمد يحيى
٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	%٠,٢٠	فهد إبراهيم عبدالعزيز المعجل
١,٣٠٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠	%٠,١٣	محمد إحسان علي حسين بوحليقة
١,٣٠٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠	%٠,١٣	محمود جميل عبدالوهاب حسوية
١,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	%٠,١٠	عبد الله راشد إبراهيم المنقور
١,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	%٠,١٠	شركة قاب المتحدة
١,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	%٠,١٠	سليمان بن محمد بن عبد الله الربيعة
١,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	%٠,١٠	خالد يوسف صالح الخلف
١,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	%٠,١٠	قماشة يوسف صالح الخلف
١,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	%٠,١٠	أمل محمد سليمان العبيد
١,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	%٠,١٠	صلاح سعيد أحمد الناجي
١,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	%٠,١٠	زكي منصور أبو السعود
١,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	%٠,١٠	عبد المحسن بن حسين العقيلي
٥٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	%٠,٠٥	عبيد عبد الله عبيد الرشيد
٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠,٠٠٠	%٦٠,٠٠	مجموع المساهمين المؤسسين
٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	%٤٠,٠٠	المكتتبون من الجمهور
١٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	%١٠٠,٠٠	إجمالي رأس المال

الجدول ٤-٢ : هيكل الملكية للمساهمين المؤسسين من الشركات والمؤسسات

اسم المساهم المؤسس	الملاك غير المباشرين
شركة أحمد حمد القصيبي وإخوانه	<p>سليمان حمد أحمد القصيبي (٣٣, ٣٣٪)</p> <p>يوسف أحمد حمد القصيبي (٧, ٤١٪)</p> <p>خالد أحمد حمد القصيبي (٧, ٤١٪)</p> <p>عبدالمحسن أحمد حمد القصيبي (٧, ٤١٪)</p> <p>سعود عبدالعزيز حمد القصيبي (٧, ٢٩٪)</p>
البنك الإسلامي الأردني للتمويل والإستثمار (شركة مساهمة عامة في الأردن)	<p>مجموعة البركة المالية (٥٧, ٣٠٪)</p> <p>بيت الإستثمار العالمي (١٤, ٣٠٪)</p> <p>المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية (٠٣, ٩٠٪)</p>
شركة ملاذ للتأمين وإعادة التأمين (شركة مساهمة عامة في المملكة العربية السعودية)	<p>المساهمون المؤسسون (٥٢, ٥١٪)</p> <p>المساهمون المكتتبون (٤٧, ٤٩٪)</p>
شركة فديد للإستثمار التجاري و الصناعي	<p>عبدالله محمد عبدالعزيز الرميزان (٤٠٪)</p> <p>محمد عبدالله محمد الرميزان (٦٠٪)</p>
شركة إبراهيم الجفالي وإخوانه	<p>علي عبدالله الجفالي (٢٣, ٩٧٪)</p> <p>فوزية إبراهيم الجفالي (١٢, ٨٢٪)</p> <p>وليد أحمد الجفالي (١٢, ٤٥٪)</p> <p>خالد أحمد الجفالي (١٢, ٤٥٪)</p> <p>طارق أحمد الجفالي (١٢, ٤٥٪)</p> <p>مها أحمد الجفالي (٦, ٢٣٪)</p>
شركة عبدالله وسعيد محمد عبيد بن زقر	<p>وهيب سعيد بن زقر (١٦, ١٦٪)</p> <p>فيصل سعيد بن زقر (١٦, ١٦٪)</p> <p>عبدالله سعيد بن زقر (١٦, ١٦٪)</p> <p>محمد عبيد سعيد بن زقر (١٦, ١٦٪)</p> <p>ثريا سعيد بن زقر (٧, ٠٧٪)</p> <p>أنجا سعيد بن زقر (٧, ٠٧٪)</p> <p>صفيه سعيد بن زقر (٧, ٠٧٪)</p> <p>سعاد سعيد بن زقر (٧, ٠٧٪)</p> <p>ألقت سعيد بن زقر (٧, ٠٧٪)</p>
شركة تتالي القابضة	<p>يوسف أحمد حمد القصيبي (٥١٪)</p> <p>سهام عبدالعزيز حمد القصيبي (١٧٪)</p> <p>حمد يوسف أحمد القصيبي (٨٪)</p> <p>محمد يوسف أحمد القصيبي (٨٪)</p> <p>لينا يوسف أحمد القصيبي (٨٪)</p> <p>فضيلة يوسف أحمد القصيبي (٨٪)</p>
شركة خالد بالغنيم وشركاه المحدودة	<p>خالد سليمان بالغنيم (٢٥٪)</p> <p>عبدالعزیز سليمان بالغنيم (٢٥٪)</p> <p>يوسف سليمان بالغنيم (٢٥٪)</p> <p>عدنان سليمان بالغنيم (٢٥٪)</p>
شركة التأمين الوطنية	<p>إبراهيم الجفالي وإخوانه (٧٢, ٥٪)</p> <p>- ذكر في السابق</p>
	<p>شركة مانشرير روكفر سيشرنجز جسلشافت (٢٢, ٥٪)</p> <p>زيورخ لخدمات التأمين - الشرق الأوسط (٥٪)</p>

الشركة البحرينية الكويتية للتأمين (شركة مساهمة عامة في البحرين)	الشركة الخليجية للتأمين (٢٢, ٥٠٪) شركة واربا للتأمين (٢٣, ١٣٪) بنك البحرين والكويت (٦٧, ٦٪)
المؤسسة العالمية لخدمات التجارة والتعهدات	عبدالكريم عبدالعزيز الخريجي (١٠٠٪)
شركة التأمين الإسلامية المساهمة (شركة مساهمة عامة في الأردن)	البنك الإسلامي الأردني (٢٨, ٦١٪) الشركة العربية للتأمين الإسلامي (١٥٪) أيمن حتاحيت (٦, ٨٥٪) الصندوق الهندسي للتقاعد (٥, ٢٥٪) شركة الأمين للاستثمار (٥٪)
الشركة السعودية العربية للتسويق والتوكيلات المحدودة	- شركة النهلة للتطوير العمراني (١٥٪) - عبدالرحمن حسن عباس شربتلي (٧, ٨٪) - ابراهيم حسن عباس شربتلي (٧, ٨٪) - ياسر حسن عباس شربتلي (٧, ٨٪) - محمد وجيه حسن عباس شربتلي (٧, ٨٪) - أحمد حسن عباس شربتلي (٧, ٨٪) - ماجد حسن عباس شربتلي (٧, ٨٪) - صالحه محمد صالح شلبي (٤, ٨٪) - كريمة محمود علي مكاوي (٤, ٢٪) - شاليمار حسن عباس شربتلي (٢, ٩٪) - ثريا حسن عباس شربتلي (٢, ٩٪) - خالد ابراهيم سليمان التركي (٠, ٠٩٪) - بندر خالد ابراهيم التركي (٠, ٠٧٪) - سلطان خالد ابراهيم التركي (٠, ٠٧٪) - عبدالله خالد ابراهيم التركي (٠, ٠٧٪) - الشركة السعودية العربية للتسويق والتوكيلات المحدودة (٣, ٣٣٪)
	- شركة النهلة للتجارة والمقاولات (٨٥٪) - عبدالرحمن حسن عباس شربتلي (١٣, ٢٪) - ابراهيم حسن عباس شربتلي (١٣, ٢٪) - ياسر حسن عباس شربتلي (١٣, ٢٪) - محمد وجيه حسن عباس شربتلي (١٣, ٢٪) - أحمد حسن عباس شربتلي (١٣, ٢٪) - صالحه محمد صالح شلبي (٨, ٢٪) - كريمة محمود علي مكاوي (٧, ١٪) - شاليمار حسن عباس شربتلي (٦, ٦٪) - ثريا حسن عباس شربتلي (٦, ٦٪) - خالد ابراهيم سليمان التركي (١, ٦٪) - بندر خالد ابراهيم التركي (١, ٢٪) - سلطان خالد ابراهيم التركي (١, ٢٪) - عبدالله خالد ابراهيم التركي (١, ٢٪) - عبدالله علي محمد كانو (٥٠٪) - عبدالعزيز قاسم محمد كانو (٥٠٪) - محمد علي عبدالله أبا الخيل (٣٠٪)
شركة عبدالله وعبدالعزیز كانو	
شركة الشرقية للاستثمار المحدودة	

- شركة سند للاستثمار التجاري (٧٠٪)	
- محمد علي عبدالله أبا الخيل (٧٥٪)	
- فوزية عبدالله المنصور أبا الخيل (٥٪)	
- علي محمد علي أبا الخيل (٥٪)	
- خالد محمد علي أبا الخيل (٥٪)	
- ريم محمد علي أبا الخيل (٥٪)	
- رند محمد علي أبا الخيل (٥٪)	
شركة لنا العالمية	الأمير تركي بن عبدالرحمن آل سعود (٥٠٪)
	الأمير فيصل بن عبدالرحمن آل سعود (٥٠٪)
شركة أبناء أ عبد الله العلي أبا الخيل للاستثمار التجاري المحدودة	فارس عبدالله على أبا الخيل (٥٨, ٣٣٪)
	هالة عبدالله على أبا الخيل (٢٩, ١٧٪)
	خالدة نعمان رفعت عبدالله (١٢, ٥٪)
الشركة المتحدة للبنى التحتية المحدودة	الشركة المتحدة للتكييف (٩٥٪)
	- شركة فاب القابضة (٩٥٪)
	- فارس عبدالله أبا الخيل (٩٥٪)
	- ريما محمد سليمان المقيرن (١٪)
	- عبدالله فارس عبدالله أبا الخيل (٢٪)
	- محمد فارس عبدالله أبا الخيل (٢٪)
	- فارس عبدالله أبا الخيل (٥٪)
	- ريما محمد سليمان المقيرن (٥٪)
شركة فاب المتحدة	شركة فاب القابضة (٥٠٪)
	- ذكر في السابق
	سليمان سعود إبراهيم السيارى (٥٠٪)

٣-٤ الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين وأي من أقاربهم أو منتسبهم

باستثناء ما هو مذكور في هذه النشرة، ليس لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو المسؤولين التنفيذيين أو لأي من أقاربهم أو منتسبهم أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في أسهم الشركة.

الإسم	الصفة	الجنسية	العمر	عدد الأسهم المباشرة	عدد الأسهم غير المباشرة	النسبة المئوية
١. موسى عبدالكريم الربيعان	رئيس مجلس الإدارة	سعودي	٥٧	٩٢٥,٠٠٠		٠,٩٣٪
٢. سعود عبدالعزيز القصيبي	نائب رئيس مجلس الإدارة	سعودي	٤٣	٢,٠٠٠,٠٠٠	٣٦٤,٥٠٠	٢,٣٦٪
٣. أحمد محمد الصباغ	عضو مجلس الإدارة	أردني	٦٤	٤٠٠,٠٠٠		٠,٤٪
٤. نهاد اسكندر طالب	الرئيس التنفيذي	لبناني	٥٨	--	--	--
(ممثل شركة أحمد حمد القصيبي وإخوانه)				٥,٠٠٠,٠٠٠		٥,٠٠٪
٥. يحيى عبدالله اليحيى	عضو مجلس إدارة مستقل	سعودي	٥٤	٢٠٠,٠٠٠		٠,٢٠٪
٦. جورج لورنز	عضو مجلس إدارة مستقل	ألماني	٦٣			
٧. (يتم تعيينه وقت انعقاد الجمعية التأسيسية)	عضو مجلس إدارة مستقل					

٤-٤ رسالة الشركة

رسالة الشركة :

”أن تصبح ”إعادة“ الشركة المفضل التعامل معها من قبل شركات التأمين في المملكة العربية السعودية و سائر الدول التي ستعمل بها فضلاً لملاءتها المالية و لكفاءتها البشرية و الفنية و ذلك لمصلحة المساهمين، الموظفين و العملاء كافة.“

أهداف رسالة الشركة :

تهدف رسالة الشركة إلى :

- إنشاء شركة إعادة تأمين تمتاز بالتموق الفني والإبداع لكي تصبح في المدى المتوسط شركة إعادة التأمين الرائدة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- الاستفادة من القاعدة الإقليمية للشركة وصولاً إلى التوسع عالمياً في الأسواق المربحة.
- بناء شركة تمتاز بالقوة المالية بما يعود بالفائدة على المساهمين والعملاء وتحرز التصنيف ”بي بي بي“ في المدى القريب والسعي إلى إحراز التصنيف ”أيه“ على المدى المتوسط.
- أن تصبح مؤسسة احترافية في التأمين دائمة التطور تشكل منافساً حقيقياً لكبريات الشركات العالمية.

لتحقيق هذه الأهداف، سوف تحرص ”إعادة“ على:

- التركيز على معايير الجودة النوعية لقياس أداء الشركة وأنظمتها لكي تصبح مثلاً يحتذى به للمعرفة الفنية والإبداع ضمن صناعة التأمين في الأسواق الناشئة.
- مواصلة بناء المهارات لمساعدة العملاء على هيكلة احتياجاتهم التأمينية خدمة لمصالحنا المشتركة.
- إبداء أعلى درجات الالتزام نحو الأسواق التي تعمل فيها الشركة وضمن أن الوقت الذي يقضى مع العميل سيكون له مردود إيجابي على أعماله من جهة وسيتمكن الشركة من فهم طبيعة أعماله بشكل أوضح.
- تطبيق ثقافة على مستوى الشركة تساهم في تعزيز مصلحة المساهمين الإستثمارية في الشركة.
- التمسك بالمعايير العالمية للاحترافية وتطبيق سياسات مالية فعالة و متحفظة والالتزام بالأنظمة والقوانين والإجراءات التشغيلية.

٥-٤ المزايا التنافسية

١-٥-٤ ميزة زمام السبق

ستكون الشركة أول شركة إعادة تأمين متخصصة تؤسس في المملكة تقدم كل من إعادة التأمين الإتفاقي والإختياري، وبذلك سيكون أمامها فرصة كبيرة للتغلغل في السوق والاستحواذ على حصة سوقية قوية قبل دخول الشركات الجديدة. وهكذا فإن ”إعادة“ يجري تأسيسها في وقت يتيح لها الاستفادة القصوى من اللاتحة التنفيذية لنظام التأمين الذي يقضي بأن تقوم جميع شركات التأمين في المملكة بإعادة تأمين ما لا يقل عن ٢٠٪ من إجمالي أقساط التأمين لديها داخل المملكة العربية السعودية.

٢-٥-٤ إتفاقيات إعادة تأمين متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

تتوي الشركة تقديم إتفاقيات إعادة تأمين منها ما هو موجه للأسواق التكافلية والإسلامية ويتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما ستحرص الشركة على أن تتوافق إستثماراتها العائدة لهذه الإتفاقيات مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتجدر الإشارة إلى أن التأمين، وخصوصاً التأمين التكافلي، الذي تعتقد إدارة الشركة بأنه بات يلقي قبولا متزايدا عند المسلمين (فضلاً راجع قسم ”نظرة عامة على السوق“ فقره ”٢-٦“)، إضافة إلى أن تقديم إتفاقيات إعادة تأمين إسلامية من شأنه أيضاً أن يعزز مكانة شركات التأمين المباشر في سوق التأمين الإسلامي.

٣-٥-٤ قاعدة رأسمالية ضخمة

يبلغ رأس مال ”إعادة“ (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار ريال. وهو ما يمنحها ميزة تنافسية خاصة من حيث قدرتها على الإكتتاب في أقساط تأمين كبيرة. ومن هنا، فإن من المرجح أن تستحوذ الشركة وبحكم قاعدتها الرأسمالية القوية على حصة سوقية كبيرة خلال فترة قصيرة.

٤-٥-٤ المعرفة بسوق التأمين المحلي والتركيز الإقليمي

سوف تكون ”إعادة“ أول شركة إعادة تأمين متخصصة تؤسس في المملكة تقدم كل من إعادة التأمين الإقليمي والإختياري بما يعنيه ذلك من فهم عميق لثقافة هذه الأسواق، إضافة إلى أنها ستكون قريبة من عملائها، وهو ما يمكنها من تكوين معرفة دقيقة باحتياجاتهم ورغباتهم وبناءً علاقات قوية ومستدامة معهم. وفي هذا الإطار، تنوي الشركة الاستفادة من هذه المعرفة والعلاقات كمدخل لكسب مزيد من التعاملات في مجال إعادة التأمين. كما أن قرب الشركة من صناعة التأمين على المستوى الإقليمي والتزامها البعيد المدى بخدمة المنطقة يمنحها ميزة تنافسية قوية أخرى لا تتوفر لنظيراتها من الشركات العالمية.

٥-٥-٤ سمعة المؤسسين

إن سمعة المساهمين المؤسسين الرفيعة في عالم الأعمال تمنح الشركة مدخلا واسعا لسوق إعادة التأمين، بما في ذلك فرصة الاستفادة من نشاط إعادة التأمين لشركات التأمين المشاركة في تأسيس ”إعادة“. كما تستفيد الشركة من الخبرة الواسعة والمعرفة العميقة للمساهمين المؤسسين في السوق بوجه عام.

٦-٥-٤ كفاءة المجلس والإدارة

رشحت الشركة الأستاذ موسى عبدالكريم الربيعان لشغل منصب رئيس مجلس الإدارة والأستاذ نهاد طالب لمنصب الرئيس التنفيذي للشركة. بالنسبة للأستاذ الربيعان فقد كان أول رئيس تنفيذي للشركة التعاونية للتأمين (التعاونية) والذي قاد مسيرتها على مدى ١٩ سنة حتى غدت أكبر شركة تأمين في العالم العربي، يحمل الأستاذ طالب معه خبرة تصل إلى ٢٥ سنة في شركة جنرال كولون ري التي عمل مديرا لعملياتها في بيروت.

إن ترشيح شخصيتين بهذه الإمكانيات والمؤهلات يعكس دون شك التزام الشركة ببناءً ثقافة أساسية تقوم على القيم العالية. كما تعكف الشركة حالياً على تعيين الأعضاء الأساسيين في طاقم الإدارة العليا، وهي تعتقد أن طاقمها الإداري المتمرس وفريق العاملين لديها من المحترفين وذوي الخبرة العالية سيضعها في طليعة الشركات من حيث تقديم خدمات مبتكرة ويؤهلها تماماً للاستجابة إلى احتياجات سوق التأمين السعودية المتسمة بالتطور المطرد. وللإبقاء على هذه الميزة وتعزيزها، سوف تعمل ”إعادة“ على وضع وتطبيق استراتيجيات وسياسات تضمن لها الاحتفاظ بهؤلاء الموظفين.

٥. استراتيجية العمل

١-٥ الهدف

سوف تقدم ”إعادة“ إتفاقيات إعادة تأمين الحماية والإدخار على الممتلكات والمسؤوليات بما يشمل إعادة التأمين بنوعيه الإختياري والإتفاقي لجميع فروع التأمين. كما تعتزم اتباع استراتيجية للنمو تهدف إلى زيادة الأرباح يكون فيها التركيز على القيمة الضمنية لمحفظه إعادة التأمين. وستحرص الشركة أيضاً على ضبط التكاليف في حدودها الدنيا من خلال وضع هيكل تنظيمي محكم التصميم، وأن تصبح مؤسسة متميزة دائمة التطور من خلال التركيز على نتائج الأعمال وإرضاء العملاء.

٢-٥ إتفاقيات إعادة التأمين

تخطط الشركة لتقديم الإتفاقيات التالية:

إتفاقيات إعادة التأمين النسبي:

إتفاقية إعادة التأمين النسبية هي نوع من إعادة التأمين تكون فيه شركة التأمين ملزمة بإسناد جزء من الأخطار المكتتبه وتكون شركة إعادة التأمين ملزمة بقبول الأخطار طبقاً لشروط وأحكام الإتفاقية. ويكون لكل فرع من فروع التأمين إتفاقية خاصة بها ولفترة سنة واحدة. ويستلم معيد التأمين الجزء النسبي الخاص به من القسط الأصلي ويدفع نفس الجزء النسبي من الخسائر التي يتم تكبدها بسبب الأخطار المسندة للإتفاقية. وتتوي ”إعادة“ تقديم الإتفاقية النسبية لفروع التأمين التالية:

- **الحريق:** تغطية الخسائر والأضرار للممتلكات المؤمنة التي تنتج عن أخطار محددة مثل الحريق والصاعقة والانفجار وسقوط الطائرات والأجسام الهوائية ويمكن كذلك أن تشمل بوالص الحريق على الهزات الأرضية والبراكين والعواصف والفيضانات وانفجار الأنابيب وطفح مياه الخزانات واصطدام المركبات والسرقه بالعنف والإكراه.. إلخ من الأخطار المحددة على سبيل الحصر.
- **الهندسي:** تغطية الخسائر والأضرار المادية لكافة المواد المتعلقة بأعمال العقد الذي يتم تنفيذه والمؤمن عليه حتى تاريخ إتمامه. وقد تمتد التغطية لتشمل معدات وآلات البناء المستخدمة في الموقع، وكذلك المنشآت القائمة الخاصة بصاحب المشروع. وتتضمن التغطية المسؤولية القانونية للمقاول تجاه الغير عن الإصابات الجسدية وخسائر الممتلكات الناجمة عن تنفيذ أعمال العقد.
- **الشحن البحري:** تشمل البضائع المشحونة بكل أنواعها عن طريق الجو أو البحر أو البر من وإلى أي مكان في العالم وفقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها في عقد التأمين. التغطية قد تكون شاملة لجميع المخاطر أو محددة المخاطر. التغطية تشمل مخاطر الحروب ومخاطر اضرابات العمال والشغب. وهي محكومة بالقوانين البحرية المطبقة في كافة أنحاء العالم.
- **هياكل السفن:** تغطية شاملة مصممة لليخوت والقوارب التي تعمل على محركات الخ.. حسب الشروط المعهدة القياسية المتعارف عليها. وتغطي الهيكل والمعدات، المصاريف وإرتفاع القيمة، مطالبات الطرف الثالث ومخاطر الحروب. كما تشمل التغطية الطاقم و رعاية الضيوف والحماية والتعويضات المطلوبة. وهي محكومة بالقوانين البحرية المطبقة في كافة أنحاء العالم.
- **السيارات:** تمنح السيارات المؤمنة وملحقاتها تغطية شاملة ضد الخسائر والأضرار الناجمة عن الأخطار المؤمن عليها. التغطية تشمل المسؤولية تجاه الغير. كما قد تشمل تغطية الوفيات أو الإعاقات التي قد تصيب كلاً من سائق وركاب السيارة المؤمنة نتيجة للحدث.
- **المسؤولية العامة:** تغطية المسؤوليات القانونية تجاه الغير من مبالغ التعويض وتكاليف ومصاريف المدعي الناتجة عن الإصابات الجسدية العرضية أو الأضرار العرضية للممتلكات الخاصة بالغير الناجمة عن ممارسة المؤمن له.
- **الطيران والسفر:** التأمين لعدة أنواع من عمليات الطيران التجاري وهياكل الدعم الأرضي المصاحبة لها لعدة أنواع من شركات الطيران التي تتراوح بين شركات الطيران المحلية الصغيرة الى الناقلات الدولية الكبرى. وتشمل التغطية التأمين على شركات الطيران، ومخاطر الحرب، والمسؤوليات المتعلقة بالمنتج، والطيران العام وغيره.
- **الحماية والإدخار:** ويشمل عمليات التأمين التي تتعلق بآثار الوفاة والعجز الدائم الكلي أو الجزئي أو المؤقت للفرد والمجموعات. كما يشمل عمليات التأمين التي يدفع بموجبها المؤمن مبلغاً أو مبالغ (بما فيها حصيلة الإدخار) في تاريخ مستقبلي مقابل ما يدفعه المؤمن له من اشتراكات.
- **الطبي:** تعتزم الشركة تقديم خدمات إعادة التأمين لشركات التأمين التي تقدم نطاق واسع من المنتجات التي تغطي الرعاية الصحية سواء للأفراد أو الجماعات.

■ **الطاقة:** تعتمد الشركة تقديم خدمات إعادة التأمين للشركات التي تقدم تغطية تأمينية على مصانع النفط والبتروكيماويات، وتوليد الطاقة، والكيماويات، والتعدين، والمخاطر البعيدة عن الشاطئ، والبناء والحاويات والآلات.

إتفاقيات إعادة التأمين غير النسبية:

إعادة تأمين الإتفاقية غير النسبية هو نوع من إعادة التأمين توفر فيه شركة التأمين الحماية لمحفظة معينة ضد خسائر كبيرة. وتكون الإتفاقيات عادة لفرع من فروع التأمين لكنها يمكن أن تشمل فروعاً أخرى، وهي إلزامية وتستمر لفترة سنة واحدة. ويستلم معيد التأمين نسبة مئوية معينة من القسط الأصلي ويدفع عادة كامل قيمة الخسائر التي تتجاوز مبلغ معين أو نسبة معينة من الأقساط وذلك لغاية مبلغ معين يتحدد وفقاً لشروط وأحكام الإتفاقية. وتنوي "إعادة" تقديم الإتفاقية غير النسبية لفرع التأمين التالية:

- الحريق (فضلاً راجع قسم إتفاقيات إعادة التأمين النسبي)
- الهندسي (فضلاً راجع قسم إتفاقيات إعادة التأمين النسبي)
- الشحن البحري (فضلاً راجع قسم إتفاقيات إعادة التأمين النسبي)
- هياكل السفن (فضلاً راجع قسم إتفاقيات إعادة التأمين النسبي)
- المسؤولية العامة (فضلاً راجع قسم إتفاقيات إعادة التأمين النسبي)
- السيارات (فضلاً راجع قسم إتفاقيات إعادة التأمين النسبي)
- الطاقة (فضلاً راجع قسم إتفاقيات إعادة التأمين النسبي)
- الطيران و السفر (فضلاً راجع قسم إتفاقيات إعادة التأمين النسبي)
- الحماية و الإدخار (فضلاً راجع قسم إتفاقيات إعادة التأمين النسبي)
- الطبي (فضلاً راجع قسم إتفاقيات إعادة التأمين النسبي)

إتفاقيات إعادة التأمين الإختياري:

هي نوع من إعادة التأمين والذي يمكن فيه لشركة التأمين أن تعرض على معيد التأمين، والذي له أيضاً حرية القبول أو الرفض، حصة معينة من خطر معين بحسب شروط وأحكام التي يتم الاتفاق عليها أثناء العرض. وتنوي "إعادة" تقديم خدمة التأمين الإختياري لفرع التأمين التالية:

- الحريق (فضلاً راجع قسم إتفاقيات إعادة التأمين النسبي)
- الهندسي (فضلاً راجع قسم إتفاقيات إعادة التأمين النسبي)
- الشحن البحري (فضلاً راجع قسم إتفاقيات إعادة التأمين النسبي)
- هياكل السفن (فضلاً راجع قسم إتفاقيات إعادة التأمين النسبي)
- المسؤولية العامة (فضلاً راجع قسم إتفاقيات إعادة التأمين النسبي)
- السيارات (فضلاً راجع قسم إتفاقيات إعادة التأمين النسبي)
- الطاقة (فضلاً راجع قسم إتفاقيات إعادة التأمين النسبي)
- الطيران و السفر (فضلاً راجع قسم إتفاقيات إعادة التأمين النسبي)
- الحماية و الإدخار (فضلاً راجع قسم إتفاقيات إعادة التأمين النسبي)
- الطبي (فضلاً راجع قسم إتفاقيات إعادة التأمين النسبي)

وسوف تقدم الشركة إعادة تأمين الإتفاقيات النسبية وغير النسبية وكذلك إعادة التأمين الإختياري في جميع أنواع التأمين بعد ضمان توفر المهارات اللازمة لموظفيها للقيام بذلك وإتفاقيات إعادة التأمين المكرر والأنظمة التقنية المناسبة. وذلك بعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي بمزاولة النشاط. كما ستركز الشركة على تطوير إتفاقيات مقبولة بالنسبة للشركات التي تطلب منتجات تأمين تتوافق مع الشريعة الإسلامية وستعمل الإدارة على ضمان طرح هذه الإتفاقيات في الوقت المناسب بعد الحصول على موافقة الإدارة التنفيذية والموافقات النظامية.

٣-٥ التسويق

سيكون المركز الرئيسي للشركة في مدينة الرياض، المملكة العربية السعودية، وهو الموقع الذي ستطلق منه "إعادة" في تقديم خدماتها إلى جميع عملائها. وليس لدى الشركة في الوقت الحاضر نية لفتح فروع داخل المملكة أو خارجها، وسيكون قرار تغيير هذه السياسة بيد مجلس الإدارة ورهن الحصول على الموافقات النظامية اللازمة.

وتشمل خطة التسويق المقترحة للشركة السفر المتكرر للمدراء وأخصائيي اكتتاب إعادة التأمين إلى الأسواق المستهدفة التي تنوي "إعادة" ممارسة أعمال إعادة التأمين فيها، الأمر الذي يسمح للإدارة اكتساب معرفة مباشرة ودقيقة بتلك الأعمال من جهة، وفي ذات الوقت تسويق إتفاقيات إعادة التأمين الخاصة بالشركة أثناء وجودهم في اتصال مباشر مع شركات التأمين.

وستعمل الشركة بصفة أساسية كشركة إعادة تأمين مباشرة لكنها ستستعين بخدمات الوسطاء لتأمين موطئ قدم لها في المنطقة. علماً بأن الوسطاء هم الأشخاص المعنويين الذين يقومون لقاء مقابل مادي بالتفاوض مع الشركة لإتمام عمليات إعادة التأمين لصالح الشركات المعاد تأمينها، وعادة ما تكون إتفاقيات إعادة التأمين عملية قائمة بذاتها تعرض من قبل الوسطاء. كما أن أعمال إعادة التأمين لا تتطلب وجود فروع للشركة خارج المملكة للعمل في الأسواق المستهدفة.

٤-٥ المكانة المستهدفة

تهدف الشركة إلى تحقيق مكانة متميزة في السوق السعودية لإعادة التأمين تعرف من خلالها كرائدة للسوق من حيث جودة الإتفاقيات والخدمات والملاءة المالية. وتنوي الإدارة تنوع محفظتها في السوق لتشمل مختلف إتفاقيات إعادة التأمين، علماً بأن الشركة تعي تماماً حقوق وتوقعات شركات التأمين التي تتعامل معها، وهذا ما يشكل أساساً راسخاً لجميع تعاملاتها. كذلك تعتمز "إعادة" التركيز على مبدأ الابتكار والتطوير في سبل تقديم الخدمة للعملاء. إلى جانب المعلومات التي يمكن الحصول عليها بشكل عام، سوف تتمتع "إعادة" بموقع متميز يؤهلها لمعالجة المعلومات والبيانات الواردة من السوق أو فرع معين من فروع التأمين وتقييمها بطريقة آلية منظمة. وسوف يتم التركيز بصفة خاصة على تصميم قاعدة البيانات بما يسمح بتجميع البيانات وتبويبها بالشكل الملائم. كذلك سيتم الوقوف على مستوى تطور المحافظ المؤمن عليها وتقييم الأخطار ووتيرة تكرار الخسارة وشدة الخسارة في مراحل مبكرة، مما يتيح "إعادة" مراجعة سياستها الخاصة بقبول الأخطار إضافة إلى مساعدة عملائها في تحديد أسعار أعمالهم بالشكل الصحيح. وسيتم إعداد بيانات إحصائية حول السوق حيثما يسمح حجم المعلومات بذلك.

كذلك سيعمل مكتبوا إعادة التأمين والمستشارون القانونيون معاً لتطوير منتجات موافقة للشريعة الإسلامية لعملاء الشركة حالما يبدون حاجتهم لمثل هذه المنتجات. وسوف تسهم "إعادة" في كثير من الحالات في نقل المعرفة من المنتجات التقليدية إلى منتجات التأمين التكافلي ومن بلد لآخر.

٥-٥ إدارة المخاطر التشغيلية

سوف تتم صياغة صلاحية الإكتتاب تبعاً لمؤهلات الأخصائيين ونسبة الأرباح المتوقعة وطبيعة كل صفقة من حيث كونها جديدة أو تجديداً لإتفاقية قديمة. وسوف تخضع كل عملية إعادة تأمين موافقة اثنين من أعضاء الإدارة المختصة بالشركة، فلا تتم أي عملية الإموافقة مكتتبي أخطار اثنان أو مكتب أخطار ورئيس المكتتبين المسؤول.

من ناحية أخرى، سوف تعتمد صلاحية معالجة المطالبات على حجم المطالبة ودرجة تعقيدها. وعلاوة على ذلك، ولضمان الفصل بين المسؤوليات، ستكون معالجة كل مطالبة ودفعها من اختصاص قسم المحاسبة، حيث ستعمل الإدارة على ضمان عدم معالجة المطالبة وقبولها واعتماد دفعها وتحويل قيمتها بواسطة الموظف نفسه.

كما تخطط الشركة للاستعانة بمختصين يمتلكون الخبرة المناسبة في محاسبة إعادة التأمين ومعالجة العمليات وذلك للمساعدة في وضع الأسس والشروط المناسبة في ما يتعلق بإعداد التقارير المالية والصلاحيات المالية وقائمة الحسابات وإجراءات المعالجة بما فيها النماذج وخطوات العمل.

٦-٥ سياسة إدارة الأصول

سوف تعتمد "إعادة" سياسة محافظة في إدارة الأصول وتعتمز إسناد هذه المهمة لمدراء خارجيين محترفين في هذا المجال مع تزويدهم بالأسس الإستثمارية

واحتياجات الشركة من السيولة بحيث ينصب تركيز هذه الأسس على تحقيق الأهداف التالية:

- ضمان مطابقة الإستثمارات لشروط السلطات النظامية لجهة هامش الملاءة المطلوب
- توافق الإستثمارات مع التزامات "إعادة" بالعملات الأجنبية
- مراعاة احتياجات الشركة للسيولة في استثماراتها
- الأخذ بعين الاعتبار الأنظمة الضريبية

وتتوقع الإدارة أن تشكل الإستثمارات في السندات والودائع ثابتة الدخل جزءاً مهماً من التوزيع العام لأصول الشركة.

٧-٥ تقنية المعلومات وخطة استرجاع العمل في حالات الطوارئ

سيتم بواسطة نظم المعلومات الإدارية التي ستستخدمها الشركة ربط قاعدة معلومات المطالبات بحجم الأخطار لديها لكي تتمكن الإدارة من استقرار منحنيات أسعار الخطر المحتمل للأعمال قصيرة الأجل والمتذبذبة مع درجة نسبية من الطمأنينة وتحديد الأسعار الملائمة لتغطيات إعادة التأمين. وبالنسبة للأعمال طويلة الأجل سوف تستعين "إعادة" بخدمات خبراء اكتواريين متمرسين لاحتساب الخسائر المحققة وغير المعلنة والخسائر المحققة التي لم تحدد بوضوح كافية الخاصة بفروع التأمين والعلاء والأسواق. وستطبق نظاماً لحاسبة التكاليف يستطيع تحديد تكاليف التسويق والإدارة لكل إتفاقية من إتفاقيات إعادة التأمين في كل فرع من فروع التأمين.

وبالإضافة إلى ذلك، سوف تضع الإدارة خطة شاملة لاستعادة العمل في حالات الطوارئ تضمن جاهزية الشركة لمواجهة أية أعطال أو طوارئ. ومن أبرز صفات هذه الخطة تمكن الشركة من استعادة جميع بياناتها من موقع خارج منطقة الخليج.

٨-٥ إتفاقيات إعادة التأمين المكرر

سوف تعيد الشركة تأمين جزء من المخاطر التي تتحملها في إطار عمليات إعادة التأمين المكرر التي تقوم بها وذلك من أجل الحد من خطر الخسارة المحتمل وتثبيت مستوى أرباحها وحماية مواردها الرأسمالية. ولغرض التقليل من درجة التركيز في خطر إعادة التأمين لديها، سوف تعتمد الشركة على وضع برامج تعنى بهذا الشأن بالإشتراك مع عدد من شركات إعادة التأمين العالمية والإقليمية الرائدة. وستتم عملية إعادة التأمين المكرر هذه بناءً على المبادئ التالية:

- طاقة استيعابية كافية لإعادة التأمين
- التعامل مع شركات لا يقل تصنيفها عن بي بي بي
- نسب احتفاظ عالية ضمن قدرة تحمل الخطر لدى "إعادة"
- غطاء كاف لخطر التراكم والمخاطر الكارثية
- الإكتتاب في عمليات إعادة تأمين ضمن إطار إعادة التأمين المكرر وقدرة الشركة على تحمل الخطر

كما سيأخذ قرار إعادة التأمين المكرر بعين الاعتبار أموراً أخرى كأسعار إعادة التأمين النسبية وغير النسبية إضافة إلى الضرائب على الأقساط المحالة خارج المملكة. ويهدف برنامج الشركة لإعادة التأمين المكرر إلى التدرج في زيادة مستويات الاحتفاظ لدى الشركة مع الإبقاء على تكاليف إعادة التأمين المكرر في أدنى المستويات.

وبحسب الطاقة الاستيعابية للسوق العالمية لإعادة التأمين المكرر واحتياجات "إعادة" للغطاءات التأمينية، فإن الشركة ستحتاج لعدد ضئيل من شركات إعادة التأمين العالمية لتوفير غطاء إعادة التأمين المكرر الذي تحتاجه لاكتتاباتها المباشرة.

٩-٥ خدمة العملاء

تعتزم الشركة تأسيس بيئة ثقافية تركز على تعزيز القيمة الإستثمارية للمساهمين في الشركة من خلال تقديم مستوى عال من الخدمة للعملاء. وتهدف إحدى المبادرات التي تخطط "إعادة" لاتخاذها لضمان أعلى مستوى من رضا العملاء إلى ضمان تسوية المطالبات بطريقة عادلة وسريعة وعدم تسرب أي عميل، إلا بسبب عوامل خارجة عن إطار جودة الخدمة للعملاء. وبالإضافة إلى التعامل بشكل عادل وبكفاءة عالية مع الخسائر الكبرى، سوف تولي الشركة نفس القدر من الأهمية لمسألة تلبية احتياجات شركات التأمين الناتجة عن الأحداث الروتينية.

٦. إدارات التشغيل والخدمات

٦-١ الإدارات

سوف تعتمد "إعادة" هيكلًا تنظيميًا يتضمن ثلاثة إدارات عمل رئيسية وإدارتي خدمات.

ستكون إدارات العمل مسؤولة مباشرة عن مختلف جوانب عمليات إعادة التأمين في الشركة وتتألف من:

- إدارة إعادة التأمين الإتفاقي (التسويق والإكتتاب)
- إدارة إعادة التأمين الإختياري والمطالبات (التسويق والإكتتاب)
- الإدارة المالية والإستثمارات

وسوف تساند هذه الإدارات إدارتان تخدمان عموم الشركة، هما:

- إدارة المحاسبة الفنية
- إدارة الخدمات المركزية وتضم الأقسام التالية:
- تقنية المعلومات
- مراقبة الالتزام
- المراجعة الداخلية
- الخدمات الإكتوارية
- الموارد البشرية

وسوف تركز إدارات الخدمات على تقديم المساعدة الاستباقية لإدارات العمليات من جهة وعلى ضمان انسجام الأهداف التشغيلية مع الأهداف العامة للشركة من جهة أخرى.

٦-٢ إدارات التشغيل

فيما يلي الإدارات التشغيلية المختلفة التي ستزاوّل الشركة من خلالها عمليات إعادة التأمين:

٦-٢-١ إدارتا إعادة التأمين الإتفاقي وإعادة التأمين الإختياري

تتبع هاتان الإدارتان مباشرة لنائبي الرئيس المسؤولين عن إعادة التأمين الإتفاقي وإعادة التأمين الإختياري وتضم مسؤولياتهما ما يلي:

- إعداد سياسات وإجراءات عمل اكتتاب إعادة التأمين
- إعداد دليل الإكتتاب وتعديله كلما دعت الحاجة
- توفير أنظمة التقييم المناسبة لمختلف قواعد البيانات
- إعداد وتطبيق الأسس العامة لعمليات إعادة التأمين المكرر
- التعامل مع الجهات النظامية والرسمية وإجراء التدريب اللازم لأخصائيي الإكتتاب التأميني وغيرهم من الموظفين
- توجيه الجهود التسويقية في عموم منطقة الشرق الأوسط
- بناء العلاقات مع العملاء وتعزيزها والمحافظة عليها سعياً إلى توسيع فرص التعامل معهم
- توطين واستقطاب الأعمال المربحة
- جمع وتقييم المعلومات المتعلقة بالمخاطر المعنية
- تقدير الأخطار المحتملة بمساندة الأخصائي الإكتواري
- إعداد التسعيرات واحتساب مستوى الأقساط باستعمال المعلومات الإكتوارية والإحصائيات الأخرى والتقدير الذاتي

- تسعير أعمال التأمين المعروضة وقبول المخاطر المربحة والمستحسنة وإدارتها
- مناقشة العقود مع العملاء وصياغتها
- المساعدة في تطوير وتطبيق حلول إعادة التأمين للعملاء
- إدارة وتأمين إعداد وثائق العملاء بدقة وفي الوقت المناسب دون تأخير
- تحليل ومراقبة أداء المحفظة التأمينية
- تطوير سمعة الشركة من خلال المشاركة في ندوات وورش عمل وملتقيات العملاء

بالنسبة للمطالبات والتي تشكل جزءاً أساسياً من الإدارة الفعالة لنشاط إعادة التأمين، ينبغي التنويه بصورة خاصة للطريقة التي ستتبع. لذا سوف تحرص الشركة على تسوية جميع المطالبات بشكل عادل وتام دون تأخير لا مبرر له.

وفي هذا الإطار، سيتم بحث المطالبات السليمة مع أصحابها من أجل تسويتها بأسرع وقت وبشكل عادل. وبالنسبة لحالات المطالبات غير المغطاة، فسوف يتم تزويد صاحب المطالبة برد فوري مع شرح واف لأسباب رفض المطالبة. وللمحد من التعرض للخسارة، سوف تعمل الشركة على تحصيل مستحقاتها التأمينية من شركات إعادة التأمين المكرر. كذلك ستتم معالجة جميع عمليات المطالبات وتوثيقها بالشكل المناسب.

سيكون مدير المطالبات (وهو أحد أعضاء فريق إدارة إعادة التأمين الإختياري، متخصص في الفرع التأميني المعين) مسؤولاً عن:

- تطبيق إجراءات المطالبات ورفع المقترحات إلى الإدارة العليا بشأن التحديث والتحسين حيثما كان مناسباً
- جمع المعلومات المتعلقة بالمطالبات ومعالجتها
- فحص المطالبات والظروف ذات العلاقة
- إدارة إعداد وثائق المطالبات بالشكل اللازم وفي الوقت المناسب
- التنسيق مع الأقسام المعنية لضمان التسديد السريع للمطالبات السليمة
- تقييم أثر المطالبة على المحفظة التأمينية ككل والنتائج الفصلية / السنوية
- تأمين وجود قاعدة بيانات بهيكل مناسب لتسهيل الاستخدام الإكتواري لاحتساب نسبة الخسارة النهائية وإجراء التقييم المناسب لوسائل التسعير

وضع إجراءات استعادة مستحقات الشركة من شركات إعادة التأمين التي أحيلت إليها المخاطر

٦-٢-٢ إدارة المالية والإستثمار

يرأس هذه الإدارة نائب الرئيس للمالية وللاستثمار، وتتولى هذه الإدارة القيام بالمهام التالية:

- إعداد القوائم المالية وتقديم معلومات الالتزام بالمعايير المحاسبية المعتمدة من قبل الشركة ومراقبتها مستوى هذا الالتزام، إضافة إلى إعداد الإجراءات المحاسبية والمالية الخاصة بالمحفظات الإستثمارية من الناحيتين، المحاسبية العامة والمحاسبية الفنية
- التأكد من وضع الإطار العام والنظم المناسبة للسياسة المالية موضع التطبيق لكي يتمكن القسم من المشاركة الفعالة في تطوير الاستراتيجية العامة.
- إعداد الميزانيات التقديرية والتقارير والإحصائيات الإدارية التقديرية الشهرية/ الفصلية/ السنوية
- تأمين الإعداد والتطبيق المناسب لنظام فعال لتوزيع التكاليف
- الإشراف على تطبيق الاستراتيجية الإستثمارية المعدة من قبل لجنة الإستثمار ومراقبة أداء مديري الأصول
- إدارة التدفقات النقدية للشركة على أسس أسبوعية وشهرية وفصلية وسنوية
- إجراء الإتصالات اللازمة بخصوص الزكاة/ الضريبة وصياغة السياسة الإستثمارية وإدارة مزودي الخدمات المالية الخارجيين.
- إبلاغ إدارة الشركة بالمسائل المالية الرئيسية

٣-٦ إدارات الخدمات

فيما يلي إدارتي الخدمات اللتان ستزاوّل الشركة من خلالهما عمليات إعادة التأمين:

١-٣-٦ إدارة المحاسبة الفنية

- التأكد من الإدارة المناسبة للحسابات الفنية الواردة من الشركات المسندة بالمخاطر المحالة.
- التأكد من المتابعة المناسبة مع العملاء لاستلام الحسابات في الوقت المحدد - بما في ذلك احتياطات المطالبات القائمة/ غير المسددة.
- التنسيق مع أخصائيي اكتتاب إعادة التأمين كإجراء إنذار مبكر.
- إبلاغ أخصائيي اكتتاب إعادة التأمين بالحسابات تحت الإجراء والأداء الإحصائي لعمليات إعادة التأمين المكتتبه.
- إعداد الحسابات الخاصة بعمليات إعادة التأمين المكرر والمبالغ المستردة أولاً بأول في الوقت المناسب.
- إدارة التدفقات النقدية على مستوى العميل الواحد لعمليات التأمين الصادرة والواردة.

٢-٣-٦ إدارة الخدمات المركزية

سوف تضم هذه الإدارة عدداً من الأقسام الحيوية للشركة، بما في ذلك:

- إعداد وتطوير البنية الأساسية التقنية.
- التنسيق مع الشركاء الخارجيين في البنية الأساسية لمساندة التشغيل اليومي ومراقبة تطبيقات تقنية المعلومات.
- إدارة المساندة التقنية للتخطيط العام لموارد الشركة والتوظيف وتقييم الأداء الإداري وإعداد التقارير الزمنية والمتابعة.
- التطبيق الإكتواري في التسعير و تقدير المطالبات غير المدفوعة وتوزيع التكلفة و تخصيص رأس المال للأنشطة المختلفة للشركة.
- قسم المراجعة الداخلية (مرتبط بلجنة المراجعة والرئيس التنفيذي).
- الموارد البشرية.
- مركز الخدمات السكرتارية.
- مسئول الالتزام.

٧. الهيكل التنظيمي للشركة

٧-١ أعضاء مجلس الإدارة المقترحو

مع مراعاة الاختصاصات المقررة للجمعية العامة، يكون لمجلس إدارة الشركة (”المجلس“ أو ”مجلس الإدارة“) أوسع السلطات في إدارة الشركة. وله في حدود اختصاصه أن يفوض واحداً أو أكثر من أعضائه أو من الغير في مباشرة عمل أو أعمال معينة.

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من سبعة (٧) أعضاء تعينهم الجمعية العامة العادية. وسيعين المجلس لجاناً فرعية تشمل لجنة تنفيذية (والإستثمار) ولجنة للمراجعة وأخرى للتعويضات والمكافآت، ويكون دور هذه اللجان مكملاً لدور المجلس في مراجعة أعمال الشركة وتوجيهها وإدارتها. وسيكون عدد اجتماعات اللجنة أكثر من عدد اجتماعات المجلس كاملاً وترفع اللجنة تقاريرها إلى مجلس الإدارة.

تتمثل المسؤولية الأساسية لمجلس الإدارة في ضمان النجاح الدائم للشركة، ويشمل ذلك، إضافة إلى مسؤوليات أخرى، ما يلي:

- مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة وسياسات إدارة المخاطر فيها والتخطيط المالي والميزانيات التقديرية وخطط العمل التي تقدمها إدارة الشركة.
- وضع أهداف الأداء العام للشركة.
- الإشراف على النفقات الرأسمالية الكبرى.
- مراجعة قرارات لجنة المكافآت المتعلقة بالإدارة العليا للشركة وأعضاء مجلس الإدارة.
- مراقبة وإدارة حالات تعارض المصالح المحتملة لدى أعضاء الإدارة العليا وأعضاء المجلس والمساهمين.
- ضمان كفاية وفعالية الأنظمة الداخلية المحاسبية والمالية للشركة، بما في ذلك مساندة أقسام المراقبة/ المراجعة المستقلة وضمان وجود وتطبيق أنظمة رقابية مناسبة، وخصوصاً أنظمة مراقبة المخاطر، والإجراءات المالية والالتزام بالأنظمة والقوانين ذات الصلة.
- مراقبة مدى فعالية سياسات حوكمة الشركة.
- الإشراف على عملية الإفصاح والاتصالات العامة للشركة.

وفيما يلي تشكيلة مجلس الإدارة المقترح:

الإسم	المنصب
١. موسى عبد الكريم الربيعان	رئيس مجلس الإدارة
٢. سعود عبدالعزيز القصيبي	نائب رئيس مجلس الإدارة
٣. أحمد محمد الصباغ	عضو مجلس الإدارة
٤. نهاد اسكندر طالب (ممثل شركة أحمد حمد القصيبي وإخوانه)	الرئيس التنفيذي
٥. يحيى عبد الله يحيى	عضو مجلس إدارة مستقل
٦. جورج لورنز	عضو مجلس إدارة مستقل
٧. (يتم تعيينه وقت انعقاد الجمعية العامة التأسيسية)	عضو مجلس إدارة مستقل

وفيما يلي نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة المقترحين:

موسى عبد الكريم الربيعان، ٥٧ عاماً. رئيس مجلس الإدارة للشركة، يشغل الأستاذ موسى حالياً منصب رئيس دار موسى لاستشارات التأمين منذ عام ٢٠٠٥م، ورئيس اللجنة الوطنية للتأمين منذ عام ٢٠٠٦م، ورئيس مجلس المديرين لشركة مركز التجارة العالمي منذ عام ٢٠٠٧م، ورئيس مجلس المديرين لشركة نجم لخدمات التأمين منذ عام ٢٠٠٧م، وعضو مجلس إدارة الشركة السعودية لصناعة الورق منذ عام ٢٠٠٦م، وعضو مجلس إدارة مجموعة سامبا منذ عام ١٩٩٢م. كما شغل منصب الرئيس التنفيذي للشركة التعاونية للتأمين (”التعاونية“) على مدى الفترة الممتدة من ١٩٨٦م إلى ٢٠٠٥م، وعمل قبل ذلك في صندوق التنمية الصناعية السعودي على مدى الفترة الممتدة من ١٩٧٦م إلى ١٩٨٦م. نال الأستاذ الربيعان شهادة بكالوريوس في الهندسة الكهربائية سنة ١٩٧٥م من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران.

سعود بن عبد العزيز القصيبي، ٤٣ عاماً. نائب رئيس مجلس الإدارة للشركة، يشغل الأستاذ سعود حالياً منصب العضو المنتدب لشركة أحمد حمد القصيبي وإخوانه منذ عام ٢٠٠٢م، والعضو المنتدب للشركة العربية لتغليف الأنابيب منذ عام ١٩٩١م، ورئيس مجلس إدارة مجموعة سامبا المالية منذ عام

٢٠٠٧م، ورئيس مجلس إدارة شركة نماء للبتروكيماويات منذ عام ٢٠٠٢م، ونائب رئيس الغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية منذ عام ٢٠٠٦م، وعضو مجلس إدارة الشركة السعودية للأغذية الخفيفة منذ عام ١٩٩٧م، وعضو مجلس إدارة شركة كراون السعودية منذ عام ٢٠٠٢م. كما شغل في السابق منصب عضو مجلس إدارة الشركة السعودية المتحدة للتأمين على مدى الفترة الممتدة من ١٩٩١م إلى ١٩٩٧م. نال الأستاذ القصيبي شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال، تخصص إدارة مالية سنة ١٩٨٨م من جامعة ساينت إدوارد في أوستن، تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية.

أحمد محمد صباغ، ٦٤ عاماً. عضو مجلس الإدارة للشركة، يشغل الأستاذ أحمد حالياً منصب المدير العام لشركة التأمين الإسلامي في الأردن منذ عام ١٩٩٦م وهو أحد مؤسسيها، نائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد الأردني للتأمين منذ عام ١٩٩٩م، وعضو مجلس إدارة اتحاد شركات التأمين وإعادة التأمين الأردنية منذ عام ١٩٩٦م. كما شغل في السابق كعضو مجلس إدارة ومديراً عاماً للشركة السعودية المتحدة للتأمين من عام ١٩٧٦م إلى عام ١٩٩٢م، وترأس اللجنة السعودية الفنية للتأمين من عام ١٩٧٨م إلى عام ١٩٩٠م، وعضو في نقابة التأمين الأردنية من عام ١٩٩٧م إلى عام ٢٠٠٢م. نال الأستاذ صباغ شهادة بكالوريوس إدارة أعمال عام ١٩٨٠م من الولايات المتحدة الأمريكية.

نهاد طالب، ٥٨ عاماً. الرئيس التنفيذي للشركة، شغل الأستاذ نهاد في السابق منصب المدير التنفيذي في كولون ري بألمانيا من عام ١٩٩٦م إلى ٢٠٠٥م، ورئيس مجلس إدارة جنرال كولون ري في بيروت من عام ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٥م، ومستشاراً قانونياً لشركة إيكو بالمملكة العربية السعودية من ١٩٧٨م إلى ١٩٧٩م، وعمل محام لدى مكتب حبيب عطيه للاستشارات القانونية في لبنان من عام ١٩٧٢م إلى ١٩٧٨م. وهو حاصل على شهادة جامعية في القانون من جامعة سانت جوزيف في لبنان.

يحيى اليحيى، ٥٤ عاماً. عضو مجلس الإدارة للشركة، يشغل الأستاذ يحيى حالياً منصب رئيس مجلس إدارة شركة الشعبية للمياه والكهرباء منذ عام ٢٠٠٦م، وعضو مجلس إدارة وعضو اللجنة التنفيذية في مؤسسة الخليج للاستثمار منذ عام ٢٠٠٦م. كما شغل في السابق منصب عضو تنفيذي بمجلس إدارة مجموعة البنك الدولي من عام ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٦م، ومستشاراً لمحافظة مؤسسة النقد العربي السعودي سنة ١٩٩٩م لمدة سنة، ومديراً عاماً لشركة إي آيه الجفالي وإخوانه من عام ١٩٩٤م إلى ١٩٩٩م، ومدير عام المعهد المصرفي التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي في الرياض خلال الفترة من ١٩٨٩م إلى ١٩٩٤م. وأستاذاً بكلية الهندسة بجامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية في الفترة ما بين ١٩٨٦م و ١٩٨٩م، ومساعد أستاذ في جامعة متشيجان في الفترة من ١٩٨٢م إلى ١٩٨٦م، وعضواً في مجلس إدارة بنك الخليج الدولي واللجان التابعة له في الفترة ما بين عامي ١٩٩٩م و ٢٠٠١م وفي جمعية المهندسين السعوديين من ١٩٧٩م إلى ١٩٩٩م، وفي لجنة المراجعة بالبنك السعودي الفرنسي من ١٩٩٧م إلى ١٩٩٩م وفي البنك الزراعي من ١٩٩٢م إلى ١٩٩٥م. نال الدكتور اليحيى شهادة دكتوراه في الهندسة الصناعية والنظم من جامعة متشيجان في آن آربر سنة ١٩٨٢م وشهادة بكالوريوس من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن سنة ١٩٧٥م.

جورج لورنز، ٦٢ عاماً. عضو مجلس الإدارة للشركة يشغل الأستاذ جورج حالياً منصب عضو مجلس إدارة يونيتي ري منذ عام ٢٠٠٦م. كما شغل في السابق منصب عضو مجلس إدارة أكسا ري من عام ٢٠٠٤م إلى ٢٠٠٦م، ومستشار تطوير لشركة سانتان للتأمين من عام ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠١م، وعضو مجلس الإدارة التنفيذي لشركة كولون ري من عام ١٩٨٧م إلى ٢٠٠٠م. نال الأستاذ لورنز شهادة بكالوريوس في الهندسة المدنية سنة ١٩٧٠م من جامعة آخن التقنية في ألمانيا.

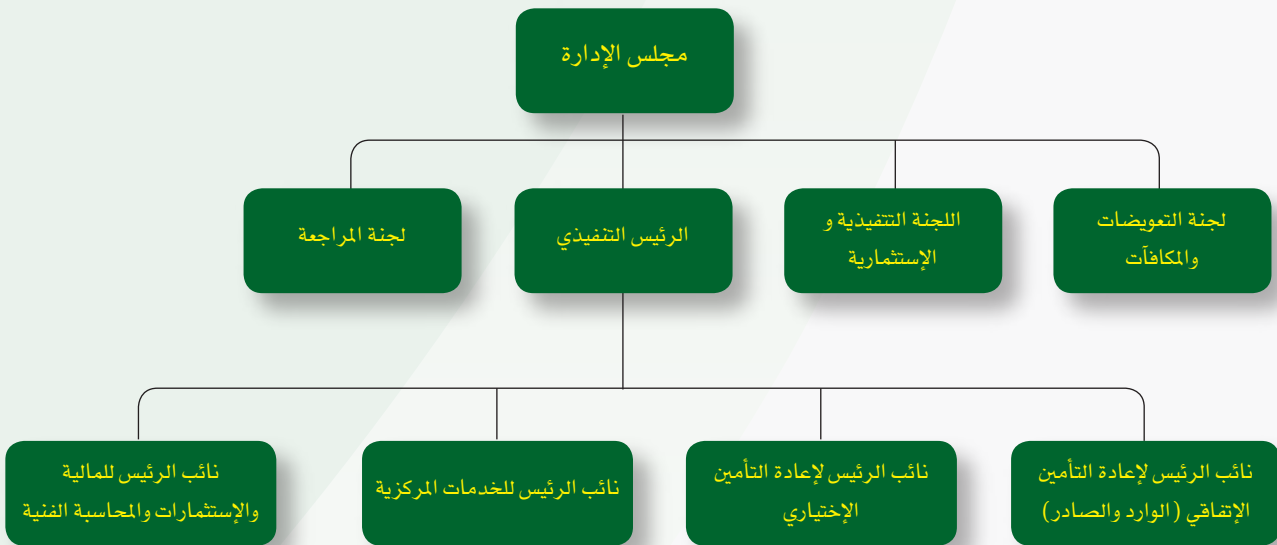
٨. الإدارة

٨-١ الإدارة العليا

إلى جانب الرئيس التنفيذي، ستعين الشركة مدراء للمالية، البحوث، التطبيق والمراقبة، التأمين الإتفاقي والإختياري وسوف توظف العدد اللازم من الموظفين للعمل في مختلف الأقسام.

ويبقى الشكل التالي الضوء على التطور المتوقع مع مرور الوقت للإدارة الداخلية للشركة وهيكلها التنظيمي:

الشكل ٨-١ : هيكل الإدارة العليا



وفيما يلي تقديم مختصر عن فريق الإدارة العليا في الشركة:

نهاد طالب، ٥٨ عاماً. الرئيس التنفيذي (راجع التفاصيل في البند ٧-١)

سي. أي قويا لاكريشنان، ٤٨ عاماً. المدير المالي للشركة، يشغل حالياً الأستاذ قويا لاكريشنان منصب عضو مشارك في المعهد الهندي للمحاسبين منذ عام ١٩٨٨ م. كما شغل في السابق منصب مدير محطة استثمارية لشركة البحرين الوطنية القابضة من عام ٢٠٠٢ م إلى ٢٠٠٧ م، ومدير مالي لمجموعة شركات الشيراوي من عام ١٩٨٨ م إلى ٢٠٠٢ م، نال الأستاذ قويا لاكريشنان شهادة بكالوريوس في التجارة من جامعة كيرالا في الهند سنة ١٩٧٩ م.

كاجنان شيفرام دراب، ٥٤ عاماً. مسئول الالتزام للشركة، شغل الأستاذ دراب في السابق منصب مدير اللجنة الإستشارية للتعريف في الهند من عام ٢٠٠٢ م إلى ٢٠٠٧ م، وشغل وظائف مختلفة بالمكتب الرئيسي لنفس المنظمة من عام ١٩٧٧ م إلى ٢٠٠٢ م، وكيميائي إنتاج لشركة يونابتد واير روبز في الهند من عام ١٩٧٦ م إلى ١٩٧٧ م. نال الأستاذ دراب على شهادة بكالوريوس في العلوم، تخصص كيمياء.

نواف أسعد السجان، ٤٤ عاماً. مدير الشؤون الإدارية و الموارد البشرية للشركة، شغل الأستاذ السجان في السابق منصب مدير الإعتمادات والتحصيل لأصبغ همبل من عام ٢٠٠٤ م إلى ٢٠٠٧ م، ومدير إدارة الموارد البشرية بمجموعة زان من عام ٢٠٠٢ م إلى ٢٠٠٤ م، ومدير التدريب والتطوير بشركة السلام للطيران من عام ١٩٩٠ م إلى ٢٠٠٢ م، ورئيس طاقم بالخطوط الجوية السعودية من عام ١٩٨٦ م إلى ١٩٩٠ م. نال الأستاذ السجان على شهادة بكالوريوس إدارة الأعمال من جامعة كينيدي ويسترن في الولايات المتحدة الأمريكية.

٩. حوكمة الشركة

تحرص الشركة على الالتزام بأرقى معايير الحوكمة وذلك انطلاقاً من اعتبار ذلك عاملاً أساسياً لنجاح الشركة، وهو ما يتطلب إطاراً واضحاً من الشفافية والإفصاح بما يضمن أن مجلس الإدارة يعمل ما بوسعها لخدمة مصلحة المساهمين ويقدم صورة عادلة وحقيقية لوضع الشركة المالي ونتائج عملياتها.

إن هناك فصلاً واضحاً للمسؤوليات بين مجلس الإدارة والإدارة العليا للشركة. وعملاً بأفضل الممارسات العالمية، سيكون من بين أعضاء المجلس ثلاثة أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين. وتعمل الإدارة التنفيذية تحت قيادة الرئيس التنفيذي، وهي تتمتع بالخبرة الواسعة والمهارات العالية ومخولة بالصلاحيات التنفيذية الكافية لإدارة الشركة بأعلى مستوى من الفعالية ضمن إطار التوجيهات العامة المحددة لها من قبل مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية.

كذلك يوجد لدى الشركة أنظمة وإجراءات دقيقة للرقابة الداخلية وسيكون فيها قسم للمراقبة الداخلية مجهز بطاقم من الموظفين الأكفاء للقيام بعمليات مراجعة مستقلة لمختلف الأعمال في عموم الشركة، بينما سيقدم مراقب الحسابات الخارجي للشركة التقارير المالية السنوية إضافة إلى خطاب سنوي حول إدارة الشركة.

وفيما يلي ملخص لإطار نظام الحوكمة المقترح للشركة:

الجمعية العامة للمساهمين:

سيتم إطلاع المساهمين أولاً بأول على جميع التطورات والمستجدات المهمة في وضع الشركة وذلك من خلال التواصل الواسع والمستمر وتقديم تقارير مالية دورية حول أداء الشركة وتشجيع مشاركة المساهمين الأفراد في اجتماعات الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة.

مجلس الإدارة: سيكون مجلس الإدارة هو المسؤول عن إدارة الشركة وتوفير القيادة الفعالة لها والمحافظة على نظام سليم للإجراءات الرقابية الداخلية وذلك لضمان حماية مصالح المساهمين في الشركة.

توازن المجلس: ستكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين وذلك لتأمين قدر مناسب من الموضوعية والتوازن في عملية اتخاذ القرار من قبل المجلس.

تقديم المعلومات المالية وغيرها: سيقدم المجلس إلى المساهمين صورة صحيحة وعادلة للأداء المالي للشركة وستكون هناك آلية تضمن استلام المجلس للمعلومات المطلوبة أولاً بأول وفي الوقت المناسب لتمكينه من تأدية واجباته ومسؤولياته على نحو فعال.

اللجان التابعة للمجلس: سوف يشكل المجلس لجاناً تمكنه من تحقيق أفضل مستوى من الفعالية في إدارة الشركة.

١-٩ اللجنة التنفيذية والاستثمارية

سيتم تعيين لجنة تنفيذية للشركة تضطلع بمسؤولية إدارة الأعمال اليومية للشركة، وسيتم تفويض هذه اللجنة بكافة صلاحيات المجلس التي يمكن تفويضها طبقاً لعقد تأسيس الشركة والأنظمة المرعية ذات العلاقة، على أن تكون ممارسة اللجنة التنفيذية لتلك الصلاحيات المخولة لها مطابقة لأية أنظمة يفرضها عليها المجلس.

ستشرف اللجنة التنفيذية كذلك على الإستثمارات، تتولى مسؤولية إدارة المحفظة الإستثمارية للشركة وستقوم هذه اللجنة بإعداد السياسات الإستثمارية وإقرارها وتنفيذها. وسيتم تعيين رئيس اللجنة وأعضائها الآخرين بواسطة مجلس الإدارة وتقع على عاتق اللجنة أيضاً مسؤولية التأكد من تطبيق السياسات الإستثمارية المحددة من قبل المجلس والالتزام بجميع الأنظمة ذات العلاقة. وسيكون رئيس مجلس الإدارة رئيساً للجنة التنفيذية.

وتتضمن أول لجنة تنفيذية واستثمارية كلاً من:

- موسى الربيعان (فضلاً راجع البند ٧-١-١)
- سعود القصيبي (فضلاً راجع البند ٧-١-١)
- نهاد طالب (فضلاً راجع البند ٧-١-١)
- يحيى اليحيى (فضلاً راجع البند ٧-١-١)

٢-٩ لجنة المراجعة

ستشكل الشركة لجنة للمراجعة يعين المجلس رئيسها وأعضائها ويكون واحد على الأقل من أعضاء هذه اللجنة ذا خبرة مناسبة في المسائل المالية والمحاسبية.

سيخضع نطاق عمل اللجنة وصلاحياتها لمراجعة سنوية من قبل المجلس في ضوء توصية من اللجنة نفسها. ومن بين مسؤوليات لجنة المراجعة ما يلي:

- فحص وتقييم فعالية الضوابط والإجراءات الرقابية الداخلية
- فحص القوائم المالية الفصلية والسنوية وتقييمها من حيث الاكتمال والدقة قبل نشرها
- إبلاغ المجلس بخصوص اختيار مراجع الحسابات الخارجي للشركة
- مشاركة المراجع الخارجي في فحص الإطار العام لعمل المراجعة الداخلية وأسلوبها والإشراف على عمل المراجع الخارجي وتقييم أدائه.
- القيام، بعد انتهاء المراجعة السنوية، بفحص كافة المسائل التي تمت إثارته أثناء المراجعة السنوية ونتائج تلك المراجعة وأي مسائل أثارها المراجع الخارجي أثناء قيامه بعمله.
- فحص وتقييم استقلالية المراجع الخارجي وتقديم المقترحات إلى المجلس بشأن المعايير الواجب اتخاذها للحفاظ على تلك الاستقلالية.

وتتضمن أول لجنة مراجعة كلاً من:

- يحيى اليحيى (فضلاً راجع البند ٧-١-١)
- أحمد صباغ (فضلاً راجع البند ٧-١-١)
- **نعيم فخري الجيوسي**، ٦١ سنة. عضو لجنة المراجعة للشركة، يشغل الأستاذ نعيم حالياً منصب مستشار مالي لمجموعة شركات احمد حمد القصيبي وإخوانه منذ عام ١٩٨٨، وعضو مجلس إدارة شركة عوازل الشرقية منذ عام ١٩٩٥ م. كما شغل سابقاً مديراً للشؤون المالية والإدارية بالشركة السعودية المتحدة للتأمين من ١٩٧٦ م إلى ١٩٨٨ م، ورئيساً للحسابات بشركة بلواز للتأمين من ١٩٧٢ م إلى ١٩٧٦ م، ورئيساً للحسابات بوكالة القصيبي للسفر من ١٩٧١ م إلى ١٩٧٢ م، ومحاسباً بشركة الاتحاد الوطني للتأمين من ١٩٦٨ م إلى ١٩٧١ م. نال الأستاذ الجيوسي شهادة البكالوريوس في التجارة من جامعة بيروت العربية في لبنان عام ١٩٦٨ م.
- **عبدالله الفراج**، ٤٢ سنة. عضو لجنة المراجعة للشركة، يشغل الأستاذ عبدالله حالياً منصب مدير المشاريع لمجموعة سلطان عبدالعزيز المكيوم للاستثمار منذ عام ٢٠٠٧ م. كما شغل سابقاً منصب المدير المالي لمدينة الأمير سلطان بن عبدالعزيز للخدمات الإنسانية من ٢٠٠٥ م إلى ٢٠٠٦ م، وعمل مديراً للمراجعة الداخلية بالشركة التعاونية للتأمين ("التعاونية") من ١٩٩٨ م إلى ٢٠٠٤ م، ومديراً للتأمين التكافلي من ٢٠٠٤ م إلى ٢٠٠٥ م، ومساعد مدير مالي بمجموعة نيو العالمية من ١٩٩٧ م إلى ١٩٩٨ م، ومحاسب بوزارة البلديات والشؤون القروية من ١٩٨٩ م إلى ١٩٩٧ م. نال لأستاذ الفراج على شهادة الماجستير في العلوم، تخصص محاسبة، من الجامعة الأمريكية بواشنطن دي سي، الولايات المتحدة الأمريكية، عام ١٩٩٦ م، وحصل قبل ذلك على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، عام ١٩٨٩ م.

٣-٩ لجنة التعويضات والمكافآت

ستشكل الشركة لجنة للتعويضات والمكافآت تعمل طبقاً لإطار العمل الذي يقره المجلس ويحدد صلاحياتها. ويعين المجلس رئيس هذه اللجنة وأعضاءها.

سيخضع نطاق عمل اللجنة وصلاحياتها لمراجعة سنوية من قبل المجلس في ضوء توصية من اللجنة نفسها. ومن أبرز المسؤوليات التي تضطلع بها لجنة التعويضات والمكافآت ما يلي:

- مراقبة مستوى وهيكل جميع المكافآت المباشرة وغير المباشرة التي تصرف لأعضاء مجلس إدارة الشركة وإدارتها العليا ورفع التوصيات المناسبة في هذا الشأن
- مراقبة المكافآت المعتمدة بموجب أي برنامج تعويض أجل وأي برامج تحفيزية تطبقها الشركة بخصوص الأسهم، ورفع التوصيات المناسبة بهذا الشأن
- تطوير سياسة رسمية تتسم بالشفافية لتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

وتتضمن لجنة التعويضات والمكافآت كلاً من:

- موسى الربيعان (فضلاً راجع البند ٧-١-١)
- سعود القصيبي (فضلاً راجع البند ٧-١-١)
- جورج لورنز (فضلاً راجع البند ٧-١-١)

٤-٩ الأعضاء المستقلون غير التنفيذيين

سيضم المجلس في عضويته ثلاثة أعضاء مستقلين غير تنفيذيين يمثلون مصالح الجمهور، الأمر الذي يضمن مزيداً من الدعم لنظام الحوكمة في الشركة. ويتمثل الهدف من هذه الخطوة في ضمان الموضوعية والتوازن في عملية اتخاذ القرار من قبل مجلس الإدارة. ويعرف الأعضاء المستقلون وغير التنفيذيين هؤلاء الأعضاء الذين لا يشغلون أي منصب في الشركة سوى كونهم أعضاء في مجلس الإدارة ولا علاقة لهم بالشركة أو كبار مساهميها يمكن أن تمنعهم من اتخاذ قرارات موضوعية و بصورة مستقلة وحيادية.

٥-٩ عقود عمل أعضاء المجلس وأعضاء الإدارة التنفيذيين

الشركة بصدد توظيف فريق إدارة يتمتع بالمهارات المطلوبة والمعرفة والخبرة الفنية اللازمة في مجال إعادة التأمين. ولقد قام المساهمون المؤسسون حتى الآن بتوظيف وتعيين الرئيس التنفيذي للشركة ومدير الشؤون المالية ومسئول الالتزام ومدير الشؤون الإدارية والموارد البشرية.

وقع الرئيس التنفيذي مع لجنة المساهمين المؤسسين عقد عمل محدد المدة يوضح عمله والمكافآت المتفق عليها بما فيها مكافأة توقيع العقد البالغة ٢, ٤ مليون ريال، علماً بأن هذا العقد سيتحول إلى الشركة حال تأسيسها وسيتم التصويت عليه في الجمعية التأسيسية. يقدر إجمالي مخصصات فريق الإدارة بحوالي ٢ مليون ريال سنوياً شاملة مكافأة الرئيس التنفيذي والبدلات الأخرى بما في ذلك بدل السكن وبدل النقل والتأمين الطبي.

كما وافقت لجنة المساهمين المؤسسين، بناءً على قرار لجنة المساهمين المؤسسين، على منح رئيس مجلس الإدارة مخصص سنوي قدره ٢, ١ مليون ريال سنوياً اعتباراً من ١ يوليو ٢٠٠٧م لقاء جهوده، علماً أن هذا المخصص سيكون بالإضافة إلى مكافأته كرئيس مجلس الإدارة، كما أنه سيتم التصويت على المخصص في الجمعية التأسيسية. فيما يلي ملخصاً لواجبات ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة:

- التأكد من وضوح نشاط مجلس الإدارة ونطاق مسؤولياته وأسس توزيع المسؤوليات على أعضاء المجلس.
- التأكد من وضوح دقة خطة عمل المجلس وأولويات المواضيع المرفوعة إلى المجلس.
- التأكد من التزام المجلس وتنفيذ مسؤولياته وفقاً لرؤية الشركة واستراتيجيتها.

كما قامت لجنة المساهمين المؤسسين بوضع الشروط والأحكام الخاصة بعمل الأستاذ جورج لورنز ومنحه مخصص سنوي قدره ٢٢٥ ألف ريال سنوياً بصفته أحد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير التنفيذيين، علماً أن هذا المخصص سيكون بالإضافة إلى مكافأته كعضو مجلس الإدارة، وذلك بعد إقرار تعيينه من قبل الجمعية التأسيسية والتصويت على المخصص الخاص به. فيما يلي ملخصاً لواجبات ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة:

- المشاركة في عمليات التخطيط والتوجيه والخطط المستقبلية للشركة.
- التأكد من التطبيق الفعال لسياسات وأهداف الشركة.
- المشاركة في تحديد أولويات الشركة.
- التصويت على تعيين أعضاء الإدارة العليا والمدراء التنفيذيين.
- المساعدة في تقييم وتقويم المدراء التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة.

تكون مدة عمل أعضاء مجلس الإدارة ثلاث سنوات ويعتمد بقاء أعضاء مجلس الإدارة في مناصبهم على أنظمة الشركة وقوانينها.

فيما عدا ما هو موضح أعلاه لم يدخل أي مدير أو عضو مجلس في أي عقد خدمة أو عمل مع الشركة.

٦-٩ إقرارات من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذيين

- باستثناء ما ورد في أماكن أخرى من هذه النشرة، يقر أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وسكرتير الشركة في تاريخ إصدار هذه النشرة بما يلي:
- أنه لم يتم إعلان إفلاسهم في أي وقت ولم يخضعوا لأية إجراءات إفلاس.
 - باستثناء ما ذكر في هذه النشرة تحت عنوان "ملكية أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذيين وأقاربهم"، فإنهم لا يملكون هم أو أي من أقاربهم أو الشركات التابعة لهم أية حصص مباشرة أو غير مباشرة في أسهم الشركة أو أدوات الائتمان الخاصة بها.
 - باستثناء ما ذكر في قسم "عقود عمل أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذيين" من نشرة الإصدار هذه، فإنه لم يكن لديهم أو لأي من الأطراف التابعة لهم أو أي من أقاربهم مصالح هامة في أي عقد أو ترتيب خطي أو شفوي سواء كان ساري المفعول أو محتمل في تاريخ إعداد نشرة الإصدار هذه، والذي له علاقة هامة بالنشاط أو الشركة.
- وطبقاً للمادة ٧١ من نظام الشركات المعمول به في المملكة العربية السعودية لا يجوز للشركة أن تمنح أية قروض نقدية أيا كان نوعها لأي من أعضاء مجلس إدارتها أو تضمن أية قروض يتعاقد عليها أي من أعضاء المجلس مع الغير.
- كما أن الوثائق التأسيسية للشركة لا تنص على أية صلاحية تخول أي عضو بالتصويت على عقد أو عرض يكون له مصلحة جوهرية فيه، أو تمكنه من التصويت على تعويض يخصه، أو تجيز له الاقتراض من الشركة.
- تم إعداد قائمة المركز المالي المستقبلية المدرجة في نشرة الإصدار هذه استناداً إلى البيانات المالية للشركة دون إجراء أي تعديل جوهري عليها، وتم إعداد القوائم المالية ومراجعتها وفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- يقر أعضاء مجلس إدارة الشركة بأنه لا يوجد لدى الشركة في الوقت الحالي أية خطط قد تغير من طبيعة نشاطها بشكل جوهري.

٧-٩ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (أعضاء الإدارة التنفيذيين)

توصي لجنة التعويضات والمكافآت بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة التي يتم إقرارها من قبل الجمعية العامة العادية طبقاً للقرارات الرسمية والتعليمات الصادرة بهذا الصدد وفي حدود ما ينص عليه نظام الشركات ونظام التأمين والقوانين والأنظمة المكملة له. ولا يوجد لدى أعضاء مجلس الإدارة صلاحيات تمكنهم من التصويت على التعويضات الخاصة بهم.

٨-٩ الموظفون

طبقاً لنظام التأمين، يتعين على الشركة أن تصل بنسبة السعودة لديها إلى ٣٠٪ بنهاية السنة الأولى من العمل حسب عقد تأسيسها، الأمر الذي تجزم الإدارة بأنها ستستطيع تحقيقه.

وتهدف الشركة إلى توظيف الكوادر التي تمتاز بالحرفية والكفاءة العالية وتتمتع بإحساس عال من الأمانة والنزاهة. وتعتقد إدارة الشركة أن قدرتها على استقطاب الموظفين من ذوي الكفاءات العالية والاحتفاظ بهم وتحفيزهم تشكل أحد عوامل نجاحها. وبناءً عليه، فإن الشركة تعمل حالياً على إعداد برامج تدريبية تهدف إلى رفع مستوى معرفة الموظفين ومهاراتهم بطريقة تؤدي إلى دعم أداء الشركة وتعزيز ثقافتها المنشودة. ويوضح الجدول التالي الوظائف المطلوبة في الشركة وعددها المتوقع لعام ٢٠٠٩م.

المنصب	عدد الموظفين	المنصب	عدد الموظفين
رئيس تنفيذي	١	مراجع داخلي	١
مدراء	٤	أخصائي تقنية معلومات	٢
مكتب إعادة تأمين إتفاقيات	٢	محاسب عام	١
مكتب إعادة تأمين إختياري	٢	مساعد مکتبين	٦
إكتواري	١	محاسب فني	٢
مسؤول إلتزام	١	سكرتير	٢
		المجموع	٢٥

١٠. مناقشة وتحليلات الإدارة لقائمة المركز المالي المستقبلية

قام مكتب آر إس إم البسام (محاسبون قانونيون ومستشارون) بفحص التوقع المالي الذي يقتصر على قائمة المركز المالي المستقبلية للشركة كما في التاريخ المتوقع لبدء النشاط، والمعدّة من قبل الشركة. ومن الطبيعي أن توجد اختلافات بين المتوقع والنتائج الفعلية باعتبار أن الأحداث والظروف المحيطة قد لا تحقق كما تم توقعها، ولهذا فإن المركز المالي المستقبلي قد لا يتحقق حيث قد تنتج اختلافات جوهرية بينه وبين المركز المالي الفعلي. وقد تم الفحص وفقاً لمعيار القوائم المالية المستقبلية الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وشمل الفحص الإجراءات التي تعتبر ضرورية لتكوين درجة معقولة من القناعة تمكن من إبداء الرأي حول إعداد وعرض قائمة المركز المالي المستقبلية المرفقة والإفتراضات التي أعدت على أساسها هذه القائمة.

إن مناقشة وتحليل قائمة المركز المالي المستقبلية لشركة "إعادة" مبنية على ويجب أن تقرأ مقرونة مع القوائم المالية المستقبلية للشركة للفترة المنتهية في ٢١ مارس ٢٠٠٨م والتوضيحات الملحقة بها والتي تم فحصها والإطلاع عليها من قبل البسام عضو مجموعة آر إس إم ميدل إيست والمضمنة في قسم آخر من نشرة الإصدار هذه. تشمل هذه المناقشة والتحليلات للمركز المالي المستقبلي لشركة "إعادة" بيانات ذات طبيعة مستقبلية تحتوي على عدد من المخاطر والتوقعات غير المؤكدة وقد تختلف البيانات الفعلية لشركة "إعادة" بشكل جوهري عن تلك المتوقعة في هذه الرؤية المستقبلية نتيجة لبعض العوامل الواردة ضمن المناقشة أدناه أو في مواضع أخرى من هذه النشرة خصوصاً قسم "عوامل المخاطرة".

١-١٠ إقرار مجلس الإدارة بشأن المعلومات المالية

يقر أعضاء مجلس الإدارة بأنه قد تم استخراج كافة المعلومات المالية المدرجة في نشرة الإصدار من القوائم المالية المستقبلية للشركة لفترة المنتهية ٢١ مارس ٢٠٠٨م دون إجراء أي تعديل جوهري عليها، وأنه تم إعداد القوائم المالية ومراجعتها وفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

كما يقر أعضاء مجلس الإدارة بعدم وجود أي تغيير جوهري سلبي في الوضع المالي لشركة "إعادة" حتى تاريخ نشرة الإصدار هذه. وقد راجعت الشركة التدفقات النقدية المحتملة والتي تحتجها الشركة لأعمالها في الاثني عشر شهراً القادمة ويعتقد بأن الشركة سيكون عندها ما يكفي من رأس المال العامل خلال هذه الفترة.

٢-١٠ السياسات المحاسبية

تم إعداد القوائم المالية لشركة "إعادة" وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستخدام أساس الاستحقاق المحاسبي وعلى أساس مبدأ استمرارية العمليات. وقد تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير العرض والإفصاح العامة الصادرة عن وزارة التجارة ووفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

إن إعداد القوائم المالية المستقبلية لشركة "إعادة" تقتضي من الإدارة أن تضع تقديراتها وتعمل أحكامها. وقد تم تضمين السياسات المحاسبية لشركة إعادة في الملاحظات المرفقة في القوائم المالية المستقبلية لشركة "إعادة".

٣-١٠ القوائم المالية المستقبلية

يتضمن الجدول التالي التفاصيل الخاصة بالموجودات والمطلوبات المستقبلية وحقوق المساهمين في ٢١ مارس ٢٠٠٨م.

المبلغ بالريال السعودي	القوائم المالية المستقبلية في ٢١ مارس ٢٠٠٨م
١,٠١٠,٤٥٧,٥٢٢	الموجودات المتداولة
١٩,٦٢٢,٢٥٥	الموجودات غير المتداولة
١,٠٣٠,٠٧٩,٧٧٧	إجمالي الموجودات
٢٩,٧٥٩,٣٤٧	المطلوبات المتداولة
٣٢٠,٤٣٠	المطلوبات غير المتداولة
	حقوق المساهمين
٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	- مشاركة المساهمين المؤسسين في رأس المال
٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠	- مساهمة الإكتتاب العام في رأس المال
١,٠٣٠,٠٧٩,٧٧٧	إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين

٤-١٠ مصاريف التأسيس

وقد قامت الشركة بمراجعة متطلبات رأس المال العامل المرجح تطبيقها على العمل بالنسبة لثلاثي عشر شهرا القادمة وهي ترى بأنه يوجد لدى الشركة الأموال الكافية لتمويل متطلبات رأس المال العامل خلال فترة الاثني عشر شهرا التالية لنشرة الإكتتاب. بلغت مصاريف التأسيس الخاصة بـ "إعادة" ٦, ٢٢ مليون ريال حسب التفاصيل الواردة أدناه. ولكن حسب ما ورد بتقرير المحاسبين فان مصاريف التأسيس في حدود ٧ مليون ريال، ويعزى ذلك للتسوية التي أجريت مقابل العائد على مشاركة المساهمين المؤسسين في رأس المال بمبلغ قدره ٦٠٠ مليون ريال. وبموجب هذا الإجراء فقد انتقلت عوائد الأرصدة الإستثمارية للمساهمين المؤسسين لصالح الشركة.

مصاريف التأسيس	المبلغ بالريال السعودي
أجور ومزايا أخرى	١٠,٥٨٣,٩٠٧
أتعاب ومصاريف اكتتاب	١٣,٦٢٢,٥٠٠
مصاريف بنكية	٢,٩٠٩,٦٨٥
أتعاب استشارات	٦,٢٨٤,٦٥٠
رسوم أخرى	٢١٠,٠٠٠
عوائد أرصدة استثمارية قصيرة الأجل	(٢٦,٢٨٠,٠٠٠)
المجموع	٧,٣٣٠,٧٤٢

ومن المتوقع أن تكون الشركة مدينة بما يقارب ١٠ مليون ريال سعودي في تاريخ ٣١ مارس ٢٠٠٨ لصالح شركة أحمد حمد القصيبي وإخوانه، أحد كبار المؤسسين. و يتعلق هذا المبلغ بمصاريف ما قبل التشغيل، ورواتب ومصروفات أخرى دفعت من قبل شركة أحمد حمد القصيبي وأخوانه عن الشركة. بالإضافة إلى ما يقارب ١٩ مليون ريال سعودي في تاريخ ٣١ مارس ٢٠٠٨، وهي عبارة عن مصروفات مستحقة من قبل الشركة مقابل أتعاب ومصاريف متعلقة بالإكتتاب ومصاريف أجهزة ومعدات كمبيوتر ومعدات مكتبية وأثاث ومفروشات وسيارات للشركة. كما تتوقع الشركة أيضا أن تكون مدينة بمبلغ ١,٧ مليون ريال سعودي في تاريخ ٣١ مارس ٢٠٠٨ لطرف ثالثة مقابل شراء موجودات ثابتة. و يبين الجدول الوارد أدناه تفاصيل المبالغ المستحقة إلى جهة ذات علاقة و المطلوبات الأخرى، (و للمزيد من المعلومات فضلاً راجع " تقرير المحاسبين "):

المبالغ المستحقة إلى جهة ذات علاقة و المطلوبات الأخرى	المبلغ بالريال السعودي
مطلوب لجهة ذات علاقة	٩,٨٢٩,٨٤٧
مصروفات مستحقة	١٨,٢٢٩,٥٠٠
دائتو شراء موجودات ثابتة	١,٧٠٠,٠٠٠
المجموع	٢٩,٧٥٩,٣٤٧

١١ . سياسة توزيع الأرباح

يتم توزيع الأرباح بواسطة الشركة من صافي الأرباح السنوية بعد سداد الزكاة والضرائب المستحقة، وسوف تحسب تلك الأرباح من صافي ربح الشركة بعد تجنب حصة حملة الوثائق من الأرباح. كما يشترط على الشركة قبل دفع أرباح الأسهم أن تخصص مبلغاً يعادل عشرين (٢٠٪) بالمائة من صافي الأرباح السنوية بعد سداد الزكاة وتحوله إلى الإحتياطات النظامية. ويجوز للجمعية العمومية العادية وقف هذا الخصم عندما يصبح الإحتياطي مساوياً لرأس المال الشركة المدفوع.

سوف يعتمد أي إعلان لتوزيع الأرباح على أرباح الشركة ووضعها المالي ووضع الأسواق والمناخ الإقتصادي العام وغير ذلك من العوامل الأخرى بما فيها تحليل الفرص الإستثمارية واحتياجات إعادة الإستثمار والاحتياجات النقدية والرأسمالية والتوقعات المستقبلية للأعمال وتأثير توزيع الأرباح على وضع الشركة بالنسبة للزكاة، بالإضافة إلى اعتبارات قانونية ونظامية أخرى.

وبالرغم من أن الشركة تنوي توزيع أرباح سنوية على المساهمين ولكنها لا تقدم أي ضمان بخصوص أي توزيع فعلي لأية أرباح بخصوص المبلغ الذي سيتم توزيعه في أي سنة في المستقبل.

كما يخضع توزيع الأرباح لقيود معينة ورد ذكرها في النظام الأساسي للشركة (فضلاً راجع قسم "ملخص النظام الأساسي للشركة")، علماً بأن الأسهم المطروحة للإكتتاب سوف تستحق نصيبها من أية أرباح تعلنها الشركة بعد بداية فترة الإكتتاب والسنوات المالية التي تليها.

١٢. الرسمة والمديونية

يبلغ رأسمال الشركة عند التأسيس (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار ريال سعودي مقسم إلى (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مائة مليون سهم مدفوع بالكامل تبلغ القيمة الإسمية لكل سهم (١٠) عشرة ريالات. وتؤكد الشركة بأن رأس مال الشركة أو رأس مال أي شركة تابعة لها ليس مشمولاً بحق خيار أو أي قيد آخر فيما عدا القيود المفروضة وفقاً للقوانين والأنظمة السعودية ولا سيما قواعد التسجيل والإدراج. وليس للشركة أي شركات فرعية كما في تاريخ هذه النشرة، وليست الشركة طرفاً في أي إتفاقية قد تتطلب منها إصدار أسهم في أي شركة فرعية إلى أي شخص من الأشخاص.

وبما أن الشركة لا تزال تحت التأسيس فإنه لم تكن هناك أي تعديلات لرأس مال الشركة خلال السنوات الثلاث التي سبقت تاريخ هذه النشرة مباشرة.

وباستثناء ما يختص بمصروفات ما قبل بدء النشاط والمبالغ المستحقة لأطراف ذات علاقة، يؤكد أعضاء مجلس الإدارة المقترحين أن الشركة ليست لديها أي أدوات دين صادرة وقائمة أو مصرح بها ولم يتم إصدارها أو قروض لأجل أو مديونية أو قروض أخرى أو التزامات عرضية أو استدانات أو مديونية أو تسهيلات مصرفية من أي نوع كانت كما في تاريخ النشرة ولا توجد هناك أي رهونات أو مصالح ضمانات على أي من ممتلكاتها.

١٣ . استخدام متحصلات الإكتتاب

تم تقدير عوائد الإكتتاب الإجمالي بحوالي ٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي، منها حوالي ١٢,٦٢٢,٥٠٠ ريال سعودي ستخصص لمصاريف الإصدار، والتي تشمل أتعاب المستشار المالي والمستشار القانوني للإكتتاب والمراجع القانوني ومصاريف البنوك المستلمة ومصاريف التسويق والطبع والتوزيع والمصاريف الأخرى المتعلقة بالإصدار. ويتحملها المساهمون المؤسسون وسوف يتم تعويضهم لاحقاً من قبل الشركة.

وسيكون الاستخدام الرئيسي لمتحصلات الإكتتاب من قبل الشركة لتأسيس وتطوير أعمال إعادة التأمين في المملكة العربية السعودية كما هو موضح في النشرة، مع المحافظة على هامش الملاءة حسب متطلبات نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية.

وتجدر الإشارة الى أن الشركة لم تمنح أية عمولات أو خصومات أو أتعاب وساطة أو أي عوض غير نقدي خلال السنتين السابقتين مباشرة لتاريخ نشرة الإصدار هذه.

١٤. وصف الأسهم

١٤-١ رأس المال

يبلغ رأس مال الشركة (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار ريال سعودي، مقسماً إلى (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مائة مليون سهم بقيمة إسمية قدرها (١٠) عشرة ريالات سعودية للسهم وجميعها أسهم عادية نقدية.

اكتتب المؤسسون في ستين مليون (٦٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم من أسهم الشركة ودفعوا قيمتها بالكامل وأودعوا المبلغ في حساب الشركة (تحت التأسيس) رقم (٠٠١-٠٦٢١٠٩-٠٤٢) لدى البنك السعودي البريطاني. وسيتم طرح الأسهم الباقية وعددها أربعين مليون (٤٠,٠٠٠,٠٠٠)، وقيمتها أربع مائة مليون (٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال على الجمهور للإكتتاب العام من خلال هذا الإكتتاب.

يجوز للجمعية العامة غير العادية بعد التثبت من الجدوى الإقتصادية وبعد موافقة الجهات المختصة أن تقرر زيادة رأس مال الشركة مرة أو عدة مرات بإصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الإسمية للأسهم الأصلية بشرط أن يكون رأس المال الأصلي قد دفع بأكمله وبمراعاة ما يقضي به نظام الشركات ومتطلبات الهيئة. ويعين القرار طريقة زيادة رأس المال، ويكون للمساهمين الأصليين أولوية الإكتتاب في الأسهم الجديدة النقدية. وتوزع تلك الأسهم الجديدة على المساهمين الأصليين الذين طلبوا الإكتتاب بها بنسبة ما يملكونه من أسهم أصلية بشرط ألا يتجاوز ما يحصلون عليه ما طلبوه من الأسهم الجديدة ويوزع الباقي من الأسهم الجديدة على المساهمين الأصليين الذي طلبوا أكثر من نصيبهم بنسبة ما يملكونه من أسهم أصلية على ألا يتجاوز ما يحصلون عليه ما طلبوه من الأسهم الجديدة، وي طرح ما يتبقى من الأسهم للإكتتاب العام.

يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية بناءً على مبررات مقبولة وبعد موافقة وزير التجارة والصناعة وهيئة السوق المالية تخفيض رأس مال الشركة إذا ما زاد عن حاجتها أو إذا منيت الشركة بخسائر، ولا يصدر القرار إلا بعد تلاوة تقرير مراجعي الحسابات عن الأسباب الموجبة له وعن الإلتزامات التي على الشركة وأثر التخفيض في هذه الإلتزامات وبمراعاة ما يقضي به نظام الشركات. ويبين القرار طريقة هذا التخفيض وإذا كان التخفيض نتيجة زيادة رأس المال عن حاجة الشركة وجبت دعوة الدائنين إلى إبداء اعتراضاتهم عليه خلال ستين (٦٠) يوماً من تاريخ نشر قرار التخفيض في جريدة يومية توزع في المدينة التي يقع فيها المركز الرئيسي للشركة، فإذا اعترض أحد الدائنين وقدم إلى الشركة مستداته في الميعاد المذكور وجب على الشركة أن تؤدي إليه دينه إذا كان حالاً أو أن تقدم ضماناً كافياً للوفاء به إذا كان أجلاً.

١٤-٢ الأسهم

تكون الأسهم إسمية ولا يجوز أن تصدر بأقل من قيمتها الإسمية.

جميع أسهم الشركة قابلة للتداول وفقاً للقواعد واللوائح والتعليمات الصادرة عن هيئة السوق المالية. واستثناءً من ذلك لا يجوز تداول الأسهم النقدية التي يكتتب بها المؤسسون قبل نشر القوائم المالية عن ثلاث سنوات مالية كاملة لا تقل كل منها عن اثني عشر شهراً (فترة الحظر) من تاريخ تأسيس الشركة، وتسري هذه الأحكام على ما يكتتب به المؤسسون في حالة زيادة رأس المال قبل انقضاء فترة الحظر، ومع ذلك يجوز خلال فترة الحظر نقل ملكية الأسهم النقدية وفقاً لأحكام بيع الحقوق من أحد المؤسسين إلى مؤسس آخر أو إلى أحد أعضاء مجلس الإدارة لتقديمها كضمان للإدارة أو من ورثة أحد المؤسسين في حالة وفاته إلى الغير.

١٤-٣ حقوق المساهمين

يعطي كل سهم حامله حقاً متساوياً في أصول الشركة وأرباحها الموزعة، إضافة إلى حق حضور اجتماعات الجمعيات العامة أصالة أو بالإنابة والتصويت فيها، شريطة أنه في حالة التصويت على تعيين أعضاء مجلس الإدارة يتم فرز الأصوات على أساس نظام التصويت التراكمي.

١٤-٤ حقوق التصويت

لكل مساهم يمتلك عشرين (٢٠) سهماً على الأقل حق حضور الجمعيات العمومية، بالأصالة أو بالنيابة، وللمساهم أن يوكل عنه كتابة مساهماً آخر من غير أعضاء مجلس الإدارة أو موظفي الشركة في حضور الجمعية العامة. وتحسب الأصوات في الجمعيات العمومية العادية وغير العادية على أساس صوت واحد لكل سهم ممثل في الإجماع، شريطة أنه في حالة التصويت على تعيين أعضاء مجلس الإدارة يتم فرز الأصوات على أساس نظام التصويت التراكمي.

تصدر قرارات الجمعية العامة العادية بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الإجتماع.

كما تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة في الإجتماع إلا إذا كان القرار متعلقاً بزيادة أو بتخفيض رأس المال أو بإطالة مدة الشركة أو بحل الشركة قبل انقضاء المدة المحددة في نظامها الأساسي أو باندماج الشركة أو دمجها في شركة أو مؤسسة أخرى، وحينها لا يكون القرار صحيحاً إلا إذا صدر بأغلبية ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الإجتماع.

٥-١٤ الجمعية العامة للمساهمين

الجمعية العامة المكونة تكويناً صحيحاً تمثل جميع المساهمين وتتعقد في المدينة التي يقع بها المركز الرئيسي للشركة.

تكون الجمعيات العمومية للمساهمين إما عادية أو غير عادية. وفيما عدا الأمور التي تختص بها الجمعية العامة غير العادية، تختص الجمعية العامة العادية بجميع الأمور المتعلقة بالشركة، وتتعقد مرة على الأقل في السنة خلال الستة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية للشركة. كما يجوز دعوة جمعيات عامة عادية أخرى كلما دعت الحاجة لذلك.

تختص الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة الأساسي باستثناء الأحكام المحظور عليها تعديلها نظاماً، ولها أن تصدر قرارات في الأمور الداخلة في اختصاص الجمعية العامة العادية وذلك بنفس الشروط والأوضاع المقررة للجمعية الأخيرة.

ولا يكون إجتماع الجمعية العامة العادية صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يمثلون خمسين في المائة (٥٠٪) على الأقل، فإذا لم يتوفر هذا النصاب في الإجتماع، وجهت الدعوة إلى إجتماع ثانٍ يعقد خلال الثلاثين (٣٠) يوماً التالية للإجتماع السابق وتعلن الدعوة بالطريقة المنصوص عليها في المادة (٨٨) من نظام الشركة الأساسي ويعتبر الإجتماع الثاني صحيحاً أياً كان عدد الأسهم الممثلة فيه.

ولا يكون إجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يمثلون خمسين في المائة (٥٠٪) على الأقل، فإذا لم يتوفر هذا النصاب في الإجتماع وجهت الدعوة إلى إجتماع ثانٍ يعقد خلال الثلاثين (٣٠) يوماً التالية للإجتماع السابق ويكون الإجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره عدد من المساهمين يمثل ربع رأس المال على الأقل.

يرأس الجمعية العامة رئيس مجلس الإدارة، أو من يفوضه في حالة غيابه، ويعين الرئيس سكرتيراً للإجتماع وجامعاً للأصوات ويحرر بإجتماع الجمعية محضر يتضمن أسماء المساهمين الحاضرين أو الممثلين وعدد الأسهم التي في حيازتهم بالأصالة أو بالنيابة وعدد الأصوات المقررة لها والقرارات التي اتخذت وعدد الأصوات التي وافقت عليها أو خالفتها وخلاصة وافية للمناقشات التي دارت في الإجتماع، وتدوّن المحاضر بصفة منتظمة عقب كل إجتماع في سجل خاص يوقعه رئيس الجمعية وسكرتيرها وجامع الأصوات.

٦-١٤ مدة الشركة وحلها

مدة الشركة تسعة وتسعون (٩٩) سنة ميلادية تبدأ من تاريخ صدور قرار معالي وزير التجارة والصناعة بإعلان تأسيسها، ويجوز دائماً إطالة مدة الشركة بقرار تصدره الجمعية العامة غير العادية قبل انتهاء أجلها بسنة واحدة على الأقل وبشروط الحصول على موافقة مسبقة من ساما والهيئة.

عند انتهاء مدة الشركة أو في حال حلها قبل الأجل المحدد تقرر الجمعية العامة غير العادية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة طريقة التصفية وتعيين مصفياً أو أكثر وتحدد صلاحيتهم وأتعابهم.

وتنتهي سلطة مجلس الإدارة بانقضاء الشركة، ومع ذلك يستمر المجلس قائماً على إدارة الشركة إلى أن يتم تعيين المصفي، وتبقي لأجهزة الشركة اختصاصاتها بالقدر الذي لا يتعارض مع اختصاصات المصفي.

وفي حالة تصفية الشركة، يجب حماية حقوق الأطراف في فائض عمليات التأمين والإحتياطيات المتراكمة وفقاً لنظام الشركة الأساسي.

١٥. ملخص النظام الأساسي للشركة

إن نظام الشركة الأساسي المصدق من قبل إدارة الشركات بوزارة التجارة والصناعة يحتوي على نصوص أخرى لها نفس الأثر الموضح أدناه. ولا يجب الاعتماد على هذا الملخص بدلاً من النسخة الكاملة للنظام الأساسي والتي يمكن الإطلاع عليها في المكتب الرئيسي للشركة.

اسم الشركة

اسم الشركة هو الشركة السعودية لإعادة التأمين (إعادة) التعاونية.

أهداف الشركة

أغراض الشركة هي القيام، وفقاً لأحكام نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية والأنظمة والقواعد السارية في المملكة العربية السعودية، بمزاولة أعمال إعادة التأمين التعاوني وكل ما يتعلق بهذه الأعمال من إعادة تأمين المكرر أو توكيلات أو تمثيل أو مراسلة أو وساطة وللشركة أن تقوم بجميع الأعمال التي يلزم القيام بها لتحقيق أغراضها سواء في مجال إعادة التأمين أو استثمار أموالها وأن تقوم بتملك وتحريك الأموال الثابتة والنقدية أو بيعها أو استبدالها أو تأجيرها بواسطة مباشرة أو بواسطة شركات تؤسسها أو تشتريها أو بالإشتراك مع جهات أخرى.

ويجوز للشركة أن تمتلك أو أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه من الوجوه مع الهيئات التي تراول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو الأعمال المالية أو التي تعاونها على تحقيق غرضها أو أن تدمجها فيها أو تشتريها.

وتباشر الشركة جميع الأعمال المذكورة في هذه المادة سواء داخل المملكة أو خارجها .

مدة الشركة

مدة الشركة (٩٩) تسع وتسعون سنة ميلادية تبدأ من تاريخ صدور قرار وزير التجارة والصناعة بإعلان تأسيسها ويجوز إطالة مدة الشركة بقرار تصدره الجمعية العامة غير العادية قبل انتهاء هذه المدة بسنة على الأقل.

رأس المال

يبلغ رأس مال الشركة (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار ريال سعودي، مقسماً إلى (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مائة مليون سهم بقيمة إسمية قدرها (١٠) عشرة ريالات سعودية للسهم وجميعها أسهم عادية نقدية.

الإكتتاب في رأس مال

اكتتب المؤسسون في (٦٠,٠٠٠,٠٠٠) ستين مليون سهم من أسهم الشركة ودفعوا قيمتها بالكامل والبالغة (٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستمائة مليون ريال، والتي تمثل ستين في المائة من الأسهم العادية للشركة. وسيتم طرح الأسهم الباقية وعددها (٤٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعين مليون سهم، وقيمتها (٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعمائة مليون ريال على الجمهور للإكتتاب العام من خلال هذا الإكتتاب.

تحويل الأسهم

جميع أسهم الشركة قابلة للتداول وفقاً للقواعد واللوائح والتعليمات الصادرة عن هيئة السوق المالية. واستثناء من ذلك لا يجوز تداول الأسهم النقدية التي يكتتب بها المؤسسون قبل نشر القوائم المالية عن سنتين ماليتين كاملتين لا تقل كل منها عن اثني عشر شهراً من تاريخ تأسيس الشركة، وتسري هذه الأحكام على ما يكتتب به المؤسسون في حالة زيادة رأس المال قبل انقضاء فترة الحظر، ومع ذلك يجوز خلال فترة الحظر نقل ملكية الأسهم النقدية وفقاً لأحكام بيع الحقوق من أحد المؤسسين إلى مؤسس آخر أو إلى أحد أعضاء مجلس الإدارة لتقديمها كضمان للإدارة وأمن ورتة أحد المؤسسين في حالة وفاته إلى الغير.

يقدم عضو مجلس إدارة الشركة أسهم ضمان بحد أدنى قدره خمسة آلاف (٥٠٠٠) سهم مقابل العقود التي تنشأ بينه وبين الشركة والتي تمت الموافقة عليها من قبل الجمعية العامة العادية. ويحق للشركة، بشرط موافقة السلطات المختصة، حجز هذه الأسهم لضمان تسديد الديون والإلتزامات المستحقة للشركة. ويشمل حق الحجز هذا ما قد يكون للأسهم المحجوزة من حصص في الأرباح واجبة الأداء.

يحق لمجلس الإدارة بعد موافقة الجهات المختصة عند ممارسته حق حجز الأسهم المقدمة كضمان من أعضاء مجلس الإدارة مقابل العقود التي تتشأ بينهم وبين الشركة أن يبيعها بشرط أن يكون الدين قد أُسْتُقِ وبعد توجيه النداء الثاني بخطاب مسجل إلى المدين صاحب الأسهم ، يطلب فيه تسديد الدين خلال أسبوعين فإذا رفض فلمجلس الإدارة أن يبيعها عن طريق نظام " تداول الأسهم " على أن تسدد من ثمن الأسهم المبيعة جميع الديون والإلتزامات المطلوبة للشركة ، ثم يدفع الرصيد (إن وجد) إلى ذلك المساهم أو وليه أو إلى منفذ وصيته أو ورثته.

مجلس الإدارة

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من (٧) سبعة أعضاء تعينهم الجمعية العامة العادية لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات، ولا يخل ذلك التعيين بحق الشخص المعنوي في استبدال من يمثله في المجلس،

واستثناءً من ذلك تعين الجمعية التأسيسية أول مجلس إدارة لفترة ثلاث (٣) سنوات تبدأ من تاريخ صدور القرار الوزاري الصادر بإعلان تأسيس الشركة.

صلاحيات مجلس الإدارة والعضو المنتدب

مع مراعاة الاختصاصات المقررة للجمعية العامة، يكون لمجلس الإدارة أوسع السلطات في إدارة الشركة، وله في حدود اختصاصه أن يفوض واحداً أو أكثر من أعضائه أو من الغير في مباشرة عمل أو أعمال معينة.

يعين مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً له، ويعين المجلس عضواً منتدباً للشركة من أعضاء المجلس.

ويحق لرئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب التوقيع عن الشركة وتنفيذ قرارات المجلس. ويختص رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب بتمثيل الشركة أمام الغير والقضاء، ولأي منهما حق توكيل غيره في عمل أو أعمال معينة. ويتولى العضو المنتدب الإدارة التنفيذية للشركة.

ويحدد مجلس الإدارة الرواتب والبدلات والمكافآت لكل من رئيس المجلس والعضو المنتدب وفقاً لما هو مقرر في المادة (١٧) من هذا النظام.

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

تكون مكافأة رئيس مجلس الإدارة مقابل الخدمات التي يقوم بها مائة وثمانين ألف ريال سعودي (١٨٠,٠٠٠ ريال) سنوياً، وتكون مكافأة كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة مقابل الخدمات التي يقوم بها مائة وعشرين ألف ريال سعودي (١٢٠,٠٠٠) سنوياً.

ويدفع لكل من الرئيس وكل عضو ثلاثة آلاف (٣,٠٠٠ ريال) ريال سعودي عن كل اجتماع يحضره من اجتماعات المجلس وألف وخمسمائة (١,٥٠٠ ريال) ريال سعودي عن كل اجتماع يحضره من اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

كما تدفع الشركة لكل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة النفقات الفعلية التي يتحملونها من أجل حضور اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بما في ذلك مصروفات السفر والإقامة والمعيشة. وفي كل الأحوال لا يجوز أن يزيد مجموع ما يصرف للرئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن ٥% من صافي الأرباح، ويجب على الشركة التأكد من إرسال كافة التفاصيل الكتابية للمكافآت والتعويضات المقترحة لجميع المساهمين قبل انعقاد الجمعية العامة التي تطرح فيها تلك المكافآت والتعويضات للتصويت عليها. كذلك على الشركة التأكد من موافقة الجمعية العامة على شروط المكافآت والتعويضات في جمعية عامة لا يكون لعضو مجلس الإدارة المعني أو أحد كبار المديرين التنفيذيين حق التصويت فيها على هذه القرارات.

ويجوز تعديل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بموافقة الجمعية العامة غير العادية للمساهمين.

اجتماعات المجلس وقراراته

يجتمع المجلس في المركز الرئيس للشركة بدعوة من رئيسه ومتى طلب إليه ذلك اثنان من الأعضاء. ويجب أن تكون الدعوة موثقة بالطريقة التي يراها المجلس. ويجوز أن يعقد المجلس خارج مقر الشركة على أن يجتمع المجلس أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة ولا يجوز أن تقضي أربعة أشهر بدون انعقاد المجلس.

لا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره ثلثا الأعضاء بأنفسهم أو بطريق الإنابة بشرط أن يكون عدد الأعضاء الحاضرين بأنفسهم أربعة أعضاء على الأقل ومع مراعاة ما ورد في المادة (١٥) من هذا النظام. وللعضو أن ينيب عنه عضواً آخر في حضور اجتماعات المجلس وفي التصويت فيها.

تصدر قرارات المجلس بالإجماع، وفي حالة الخلاف بأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء الحاضرين والممثلين على الأقل. وللمجلس أن يصدر القرارات بالتصويت عليها بالتمرير إلا إذا طلب أحد الأعضاء كتابة عقد اجتماع للمداولة فيها، وفي هذه الحالة تعرض هذه القرارات على مجلس الإدارة في أول اجتماع تال له.

وعلى كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة له مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة في أي أمر أو اقتراح معروض على المجلس أو اللجنة التنفيذية، كما تتطلب الحال، أن يبلغ المجلس أو اللجنة طبيعة مصلحته في الأمر المعروض، وعليه - دون استبعاده من العدد اللازم لصحة الاجتماع - الامتناع عن الإشتراك في المداولات والتصويت على قرار المجلس أو اللجنة التنفيذية فيما يتعلق بالأمر أو الاقتراح.

لا يجوز لأعضاء المجلس أن يبرموا مع الشركة عقود تأمين لهم مصلحة فيها إلا بموافقة مؤسسة النقد العربي السعودي.

يجب على مجلس الإدارة أن يعين سكرتيراً للمجلس. ويجوز للمجلس أن يعين مستشاراً له أو أكثر في مختلف شؤون الشركة ويحدد المجلس مكافأتهم. ويكون كل من رئيس مجلس إدارة الشركة وأعضاء مجلس إدارتها مسؤولين كل في حدود اختصاصه عن مخالفة أحكام هذا النظام.

اللجان

يشكل مجلس الإدارة لجنة للمراجعة لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة (٣) أعضاء ولا يزيد عن خمسة (٥) أعضاء غير تنفيذيين على أن يكون أغلبهم من خارج مجلس الإدارة وحسب ما تقره مؤسسة النقد العربي السعودي ووزارة التجارة والصناعة وهيئة السوق المالية.

يشكل مجلس الإدارة لجنة تنفيذية لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة (٣) أعضاء ولا يزيد على خمسة (٥) أعضاء، ويختار أعضاء اللجنة التنفيذية من بينهم رئيس اللجنة الذي يرأس اجتماعاتها، وفي حالة غيابه تختار اللجنة رئيساً مؤقتاً لها من بين أعضائها الحاضرين، ولعضو اللجنة التنفيذية أن ينيب عنه عضواً آخراً يكون له الحق في التصويت لثلاث اجتماعات فقط، وتكون مدة عضوية اللجنة التنفيذية هي مدة العضوية في المجلس، ويملاً المجلس المركز الذي يخلو في اللجنة التنفيذية.

مع مراعاة أي تعليمات تصدرها مؤسسة النقد العربي السعودي أو مجلس إدارة الشركة، تباشر اللجنة التنفيذية كل السلطات التي تقرها المؤسسة أو المجلس، وتعاون اللجنة التنفيذية عضو مجلس الإدارة المنتدب أو المدير العام في حدود السلطات المقررة لها.

لا يكون اجتماع اللجنة التنفيذية صحيحاً إلا إذا حضره اثنان على الأقل بطريق الأصالة أو الإنابة بشرط أن لا يقل عدد الحاضرين بأنفسهم عن اثنين (٢). وتصدر قرارات اللجنة التنفيذية بالإجماع. وفي حالة الخلاف تصدر بأغلبية أصوات ثلاثة أرباع الأعضاء الحاضرين والممثلين. وتعد اللجنة اجتماعاتها من وقت إلى آخر كلما رأى رئيسها ضرورة عقدها على أن تعقد ستة اجتماعات على الأقل سنوياً، ويعقد الاجتماع في أي وقت إذا طلب ذلك اثنان من الأعضاء على الأقل. ويصدر القرار بالموافقة عليه إذا وافق عليه كتابة اثنان من أعضاء اللجنة.

اتفاقية الخدمات الفنية

يجوز للشركة بموافقة من مؤسسة النقد العربي السعودي إبرام اتفاقية خدمات فنية مع شركة أو عدة شركات مؤهلة في مجال التأمين وذلك لمدة خمس (٥) سنوات قابلة للتجديد مرة أو عدة مرات وفقاً لما يقرره مجلس إدارة الشركة.

الجمعيات العمومية

الجمعية العامة المكونة تكويناً صحيحاً تمثل جميع المساهمين، وتتعقد في المدينة التي يقع فيها المركز الرئيس للشركة، ولكل مكتتب أيأ كان عدد أسهمه حق حضور الجمعية التأسيسية بطريق الأصالة أو نيابة عن غيره من المكتتبين. ولكل مساهم يملك عشرين سهماً أو أكثر حق حضور الجمعية العامة، وللمساهمين أن يوكل عنه مساهماً آخر من غير أعضاء مجلس الإدارة لحضور الجمعية العامة.

تختص الجمعية التأسيسية بالأمر الآتي:

١. التحقق من الإكتتاب بكل رأس المال.
٢. وضع النصوص النهائية لنظام الشركة، ولكن لا يجوز للجمعية إدخال تعديلات جوهرية على النظام المعروض عليها إلا بموافقة جميع المكتتبين فيها.
٣. تعيين أعضاء أول مجلس إدارة للشركة.
٤. تعيين مراقبي حسابات للشركة وتحديد أتعابهم.
٥. المداولة في تقرير المؤسسين عن الأعمال والنفقات التي اقتضاها تأسيس الشركة.

لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحاً إلا إذا حضر مساهمون يمثلون نصف رأس مال الشركة على الأقل. فإذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الأول، وجهت الدعوة إلى اجتماع ثانٍ يعقد خلال الثلاثين (٣٠) يوماً التالية للاجتماع السابق. وتشر هذه الدعوة بالطريقة المنصوص عليها في المادة (٨٨) من نظام الشركات. ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً أيّاً كان عدد الأسهم الممثلة فيه.

لا يكون انعقاد الجمعية العامة غير العادية صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس مال الشركة على الأقل، فإذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الأول، وجهت الدعوة إلى اجتماع ثانٍ، بنفس الأوضاع المنصوص عليها في المادة السابقة. ويكون الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره عدد من المساهمين يمثلون ربع رأس المال على الأقل.

تصدر القرارات في الجمعية التأسيسية والجمعية العادية بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة فيها، ومع ذلك فإنه إذا تعلقت هذه القرارات بتقييم حصص عينية أو مزايا خاصة لزمّت موافقة أغلبية المكتتبين بأسهم نقدية والتي تمثل ثلثي الأسهم المذكورة بعد استبعاد ما اكتتب به مقدمو الحصص العينية أو المستفيدون من المزايا الخاصة، ولا يكون لهؤلاء رأي في هذه القرارات ولو كانوا من أصحاب الأسهم النقدية. وتصدر القرارات في الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع إلا إذا كان القرار متعلقاً بزيادة أو بتخفيض رأس المال أو بإطالة مدة الشركة أو بحل الشركة قبل المدة المحددة في نظامها أو بدمجها في شركة أو في مؤسسة أخرى، فحينها لا يكون القرار صحيحاً إلا إذا صدر بأغلبية ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع.

تعيين مراقب الحسابات

تعيّن الجمعية العامة سنوياً اثنين من مراقبي الحسابات المرخص لهم بمزاولة المهنة في المملكة وتحدد أتعابهما ويجوز لها إعادة تعيينهما.

حسابات الشركة وتوزيع الأرباح

تبدأ سنة الشركة المالية من الأول من يناير وتنتهي بنهاية ديسمبر من السنة نفسها على أن تبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ القرار الوزاري الصادر بإعلان تأسيس الشركة وتنتهي في ٣١ ديسمبر من العام التالي.

يعد مجلس الإدارة في نهاية كل سنة مالية جرداً لقيمة أصول الشركة وخصومها في التاريخ المذكور كما يعد القوائم المالية وتقريراً عن نشاط الشركة ومركزها المالي عن السنة المالية المنقضية ويتضمن هذا التقرير الطريقة التي يقترحها لتوزيع الأرباح الصافية وذلك خلال فترة لا تتجاوز أربعين (٤٠) يوماً من نهاية الفترة المالية السنوية التي تشملها تلك القوائم. ويضع المجلس هذه الوثائق تحت تصرف مراقب الحسابات، قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بخمسة وخمسين (٥٥) يوماً على الأقل، ويوقع رئيس مجلس الإدارة على الوثائق المذكورة، وتودع في المركز الرئيس للشركة تحت تصرف المساهمين، قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بخمسة وعشرين (٢٥) يوماً على الأقل، وعلى رئيس مجلس الإدارة أن ينشر في صحيفة يومية توزع في المركز الرئيس للشركة القوائم المالية وخلاصة وافية من تقرير مجلس الإدارة والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات، وأن يرسل صورة من هذه الوثائق إلى الإدارة العامة للشركات بوزارة التجارة والصناعة وهيئة السوق المالية وذلك قبل تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية بخمسة وعشرين (٢٥) يوماً على الأقل.

تكون حسابات عمليات إعادة التأمين مستقلة عن قائمة دخل المساهمين، وذلك على التفصيل التالي:

أولاً: حسابات عمليات إعادة التأمين

١. يفرد حساب للأقساط المكتسبة وعمولات إعادة التأمين المكرر والعمولات الأخرى.
٢. يفرد حساب للتعويضات المتكبدة من الشركة.
٣. يحدد في نهاية كل عام الفائض الإجمالي الذي يمثل الفرق بين مجموع الأقساط والتعويضات محسوماً منه العمولات المدفوعة والمصاريف التسويقية والإدارية والتشغيلية والمخصصات الفنية اللازمة حسب التعليمات المنظمة لذلك.
٤. يكون تحديد الفائض الصافي على النحو التالي: يضاف للفائض الإجمالي الوارد في الفقرة (٣) أعلاه أو يخصم منه ما يخص عمليات إعادة التأمين من عائد الإستثمار بعد احتساب ما لهما من عوائد وخصم ما عليهما من مصاريف محققه.
٥. توزيع الفائض الصافي كالتالي: إما بتوزيع نسبة (١٠٪) عشرة بالمائة لحملة الوثائق مباشرة، أو بتخفيض أقساطهم للسنة التالية، ويرحل ما نسبته (٩٠٪) تسعون بالمائة إلى قائمة دخل المساهمين.

ثانياً: قائمة دخل المساهمين

- (أ) تكون أرباح المساهمين من عائد استثمار أموال المساهمين وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس الإدارة.
- (ب) تكون حصة المساهمين من الفائض الصافي حسب ما ورد في الفقرة (٥) من هذه المادة.

توزيع أرباح المساهمين على الوجه التالي:

١. تجنب الزكاة وضريبة الدخل المقررة .
٢. تجنب (٢٠٪) من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي، ويجوز للجمعية العامة العادية وقف هذا التجنب متى بلغ الإحتياطي المذكور إجمالي رأس المال المدفوع.
٣. للجمعية العامة العادية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة أن تجنب نسبة مئوية من الأرباح السنوية الصافية لتكوين احتياطي إضافي وتخصيصه لغرض أو أغراض معينه تقررها الجمعية العامة.
٤. يوزع من الباقي بعد ذلك دفعة أولى للمساهمين لا تقل عن (٥ ٪) من رأس المال المدفوع
٥. يوزع الباقي بعد ذلك على المساهمين كحصة في الأرباح أو يحول إلى حساب الأرباح المبقاة.
٦. يجوز بقرار من مجلس الإدارة توزيع أرباح دورية تخصم من الأرباح السنوية المحددة في الفقرة (٤) الواردة أعلاه وفقاً للقواعد المنظمة لذلك والصادرة من الجهات المختصة.

تبلغ الشركة هيئة السوق المالية دون تأخير بأي قرارات لتوزيع الأرباح أو التوصية بذلك وتدفع الأرباح المقرر توزيعها على المساهمين في المكان والمواعيد التي يحددها مجلس الإدارة، وفقاً للتعليمات التي تصدرها وزارة التجارة والصناعة مع مراعاة الموافقة الكتابية المسبقة لمؤسسة النقد العربي السعودي.

إذا بلغت خسائر الشركة ثلاث أرباع رأس المال وجب على أعضاء مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في استمرار الشركة أو حلها قبل أجلها المعين بالمادة (٥) من هذا النظام. وينشر قرار الجمعية في جميع الأحوال في الجريدة الرسمية.

حل الشركة وتصفيتها

تتقضي الشركة بانقضاء المدة المحددة لها وفقاً لهذا النظام أو وفقاً للأحكام المنصوص عليها في نظام الشركات، وعند انتهاء مدة الشركة أو في حالة حلها قبل هذا الأجل تقرر الجمعية العامة غير العادية، بناءً على اقتراح مجلس الإدارة، طريقة التصفية وتمين مصفياً أو أكثر وتحدد صلاحياتهم وأتعابهم، وتنتهي سلطة مجلس الإدارة بانقضاء الشركة، ومع ذلك يستمر المجلس قائماً على إدارة الشركة إلى أن يتم تعيين المصفي، وتبقى لأجهزة الشركة اختصاصاتها بالقدر الذي لا يتعارض مع اختصاص المصفين.

ويراعى في التصفية حفظ حق المشتركين في فائض عمليات التأمين والإحتياطيات المكونة حسب المنصوص عليه في المادتين (٤٣) و (٤٤) من هذا النظام.

١٦. معلومات قانونية

١-١٦ تفاصيل التأسيس

الشركة السعودية لإعادة التأمين (إعادة) التعاونية هي شركة مساهمة سعودية (تحت التأسيس) بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٣١٩ بتاريخ ١٠/٢٤/١٤٢٨هـ (الموافق ١١/٥/٢٠٠٧م) وبموجب المرسوم الملكي رقم م/٨٣ وتاريخ ١٠/٢٥/١٤٢٨هـ (الموافق ١١/٦/٢٠٠٧م).

يبلغ رأس مال الشركة (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار ريال سعودي، مقسماً إلى (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مائة مليون سهم بقيمة إسمية قدرها (١٠) عشرة ريالات سعودية للسهم. وتعتزم الشركة، بعد انتهاء الإكتتاب وانعقاد الجمعية التأسيسية، تقديم طلب إلى معالي وزير التجارة والصناعة لإعلان تأسيسها، وسوف تعتبر الشركة مؤسسة نظامياً كشركة مساهمة اعتباراً من تاريخ صدور قرار وزير التجارة والصناعة بإعلان تأسيسها.

٢-١٦ أهم التراخيص

حصلت الشركة على عدد من التراخيص والتصاريح الصادرة عن الوزارات والسلطات المختصة والتي تمكنها من مزاوله نشاطاتها في المملكة العربية السعودية. وفيما يلي أهم هذه التراخيص والتصاريح:

الغرض	التاريخ	الجهة المصدرة	الترخيص/ التصريح
ترخيص استثمار أجنبي لـ "إعادة"	١٤٢٧/١١/٢٨هـ	الهيئة العامة للاستثمار	ترخيص استثمار أجنبي رقم (١/١٦٩٨)
الترخيص بتأسيس "إعادة"	١٤٢٨/١٠/٢٤هـ	مجلس الوزراء	القرار الوزاري رقم (٣١٩)
الترخيص بتأسيس "إعادة"	١٤٢٨/١٠/٢٥هـ	الديوان الملكي	المرسوم الملكي رقم (م/٨٣)

٣-١٦ علاقات محددة وتعاملات مهمة مع أطراف ذات علاقة بالشركة

سوف تحرص الشركة على ضمان أن تكون أية تعاملات بينها وبين أي من مسؤوليها أو أعضاء مجلس إدارتها أو كبار مساهميها والشركات التابعة لهم، بإقرار من غالبية أعضاء مجلس الإدارة، بما في ذلك غالبية أعضائه المستقلين وغير المعنيين بالأمر، وبشروط لا تقل إيجابية للشركة عن تلك التي يمكنها الحصول عليها من أطراف ثالثة ليست مرتبطة بها. وتؤكد الشركة وأعضاء مجلس إدارتها المقترحون ومساهموها المؤسسون عزمهم على تطبيق المادتين ٦٩ و٧٠ من نظام الشركات والمادة (١٨) من حوكمة الشركات.

طبقاً لهذا النظام، يتعين على أي عضو في مجلس الإدارة أو اللجنة التنفيذية له مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة في أي أمر أو عرض يقدم إلى المجلس أو اللجنة التنفيذية، حسب الحالة، أن يبلغ المجلس أو اللجنة التنفيذية بتلك المصلحة في ذلك الأمر المقترح، وأن يمتنع عن المداولة في قرار المجلس أو اللجنة التنفيذية والتصويت عليه.

وبالإضافة إلى ذلك فإن أعضاء المجلس غير مسموح لهم بعقد أي عقود تأمين مع الشركة إذا كانت لديهم مصلحة في تلك العقود إلا بعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي.

فيما يلي ملخص للمعاملات الكبيرة مع أطراف ذات صلة تم الدخول فيها مع تلك الأطراف:

خلال عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، قامت الشركة بالاستعانة بخدمات دار موسى لاستشارات التأمين، وبصفتها شركة مملوكة من الأستاذ موسى عبدالكريم الربيعان، وهو أحد المساهمين في الشركة ورئيس مجلس الإدارة، مقابل الخدمات التالية:

- تعيين مستشارين لدراسة جدوى المشروع ودراسة السوق.
- مساعدة الشركة في تعيين الرئيس التنفيذي وكبار المدراء التنفيذيين.
- التأكد من تطبيق نظام التأمين التعاوني ولوائحه التنفيذية.
- تقديم المشورة فيما يتعلق بتأسيس الشركة وخدمات أخرى متنوعة تهدف إلى مؤازرة الشركة خلال مرحلة تأسيسها.

قامت الشركة بدفع ما يقارب ١,٤٥ مليون ريال لدار موسى لاستشارات التأمين مقابل هذه الخدمات، وطبقاً للمادة ٦٩ و ٧٠ من نظام الشركات سيتم التصويت في أول جمعية عامة على العقد.

١٦-٤ العلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية الأخرى

لا يوجد للشركة أية علامة تجارية (بما في ذلك شعارها) أو أية ملكيات فكرية أخرى مسجلة باسمها في أي دولة.

وتنوي الإدارة بعد تأسيس الشركة اتخاذ إجراءات لحماية علاماتها التجارية من خلال تسجيلها في المملكة العربية السعودية والأسواق الرئيسية الأخرى التي تنوي الشركة العمل فيها، وذلك سعياً إلى المحافظة على اسمها التجاري وصورته في السوق.

١٦-٥ الإتفاقيات المهمة

١٦-٥-١ إتفاقيات إعادة التأمين

سوف تقدم ”إعادة“ بعد تأسيسها إتفاقيات إعادة التأمين لشركات التأمين المباشر وذلك من خلال إبرام إتفاقيات مع تلك الشركات.

١٦-٥-٢ إتفاقيات إعادة التأمين المكرر

سوف تبرم الشركة بعد تأسيسها إتفاقيات إعادة التأمين المكرر، يبدأ مفعولها مع تأسيس الشركة، مع شركات إعادة تأمين أخرى، تعرف بشركات إعادة التأمين المكرر، وذلك من خلال تحويل جزء من المخاطر التي تعرضت لها الشركة إلى شركات إعادة التأمين تلك.

ويتوقع بموجب هذه الإتفاقيات أن تتحمل شركات إعادة التأمين الأخرى جزءاً من خسائر ”إعادة“ ومصاريفها المرتبطة بالخسائر المبلغة وغير المبلغة وذلك مقابل جزء من أقساط الوثيقة المعنية.

١٦-٥-٣ الإتفاقيات العقارية

لن يكون للشركة في البداية أية أملاك عقارية (أراض، مباني... الخ). وقد وقعت الشركة عقد إيجار مع السيد عبدالرحمن بن عبدالله بن ناصر العمار بخصوص مكاتب لها في مدينة الرياض.

وتبلغ مدة هذا العقد خمس سنوات قابلة للتجديد لمدد مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في عدم التجديد قبل شهرين من موعد انتهاء مدة العقد.

١٦-٥-٤ إتفاقيات التمويل

لم تبرم الشركة ولا أي من مساهميها المؤسسين، بالنيابة عنها، أي إتفاقيات قروض مع أية بنوك أو مؤسسات مالية أخرى.

١٦-٥-٥ إتفاقيات تقنية المعلومات

يجري المساهمون المؤسسون حالياً (بالنيابة عن الشركة) مباحثات مع شركة مختصة في برامج التأمين بشأن منح الشركة ترخيصاً باستخدام نظام آلي لإدارة إعادة التأمين (RMS) وصيانته وتأهيله وتطبيقه. ومن المتوقع أن تدخل الشركة عقب انتهاء هذه المباحثات مع تلك الشركة في إتفاقية بهذا الشأن طبقاً لممارسات العمل العادية الحكيمة.

١٦-٥-٦ إتفاقيات الخدمات الفنية

يجري المساهمون المؤسسون حالياً (بالنيابة عن الشركة) مباحثات مع عدد من شركات إعادة التأمين خارج المملكة والتي لا علاقة لها بالشركة مختصة بتزويد الشركة بخدمات فنية وتدريبية وغيرها من الخدمات ذات الصلة. ومن المتوقع أن تدخل الشركة عقب انتهاء هذه المباحثات مع واحدة أو أكثر من تلك الشركات الخارجية في إتفاقيات خدمات فنية.

٧-٥-١٦ إتفاقيات الخدمات الإكتوارية

تتوي الشركة الدخول مع طرف ثالث ذي سمعة رفيعة في مجال الخدمات الإكتوارية في إتفاقية خدمات اكتوارية يقوم بموجبها ذلك الطرف بتزويد الشركة بالخدمات الإكتوارية اللازمة وأية خدمات أخرى يتفق عليها الطرفان من حين لآخر في إطار هذه الإتفاقية المتوقعة.

٨-٥-١٦ الإتفاقيات الإستثمارية

سوف تبرم الشركة بعد تأسيسها إتفاقية مع شركة مالية مرخصة من هيئة السوق المالية تتولى بموجبها تلك الشركة المالية إدارة أموال الشركة.

٩-٥-١٦ التقاضي

يؤكد المساهمون المؤسسون بتاريخ هذه النشرة أن أياً منهم ليس طرفاً في أي إجراء قضائي أو تحكيم أو مطالبة أو أي دعوى إدارية يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال الشركة أو وضعها المالي، وأنه حسب علمهم واعتقادهم لا يوجد أي تهديد محتمل أو قائم باتخاذ مثل هذه الإجراءات.

١٠-٥-١٦ المديونية

يقر أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين لشركة "إعادة" بأنه لا يوجد لدى الشركة أية أدوات دين.

١١-٥-١٦ الرهن

يقر أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين لشركة "إعادة" بأنه لا يوجد هناك أية رهونات أو حقوق على الممتلكات.

١٢-٥-١٦ الإلتزامات المحتملة

يقر أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين لشركة "إعادة" بأنه لا يوجد هناك أية التزامات محتملة أو ضمانات للمصدر. تؤكد الشركة بأن رأس مال الشركة أو رأس مال أي شركة تابعة لها ليس مشمولاً بحق خيار أو أي قيد آخر فيما عدا القيود المفروضة وفقاً للقوانين والأنظمة السعودية ولا سيما قواعد التسجيل والإدراج.

١٢-٥-١٦ الأصول الثابتة

يقر أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين لشركة "إعادة" بأنه لا يوجد أي أصول ثابتة للشركة خارج المملكة.

١٧. شروط وتعليمات الإكتتاب

على جميع المكتتبين قراءة شروط وتعليمات الإكتتاب بعناية تامة قبل تعبئة نموذج طلب الإكتتاب حيث أن توقيع نموذج طلب الإكتتاب يمثل قبولاً لشروط وتعليمات الإكتتاب وموافقة عليها.

١٧-١ الإكتتاب في الأسهم المطروحة

تدعو "إعادة" المكتتبين إلى تقديم طلبات الإكتتاب لشراء الأسهم المطروحة، مع الأخذ في الاعتبار أن طلب الإكتتاب الموقع والمقدم إلى أي من البنوك المستلمة يمثل إتفاقية ملزمة قانونياً بين الشركة والمكتب.

يملك المساهمون المؤسسون ٦٠ في المائة من إجمالي أسهم الشركة قبل طرح الأسهم للإكتتاب.

يقتصر الإكتتاب على الأشخاص السعوديين الطبيعيين فقط. ويجوز للمرأة السعودية المطلقة أو الأرملة التي لها أولاد قصر من زوج غير سعودي الإكتتاب بأسمائهم لصالحها على أن تقدم ما يثبت أنها مطلقة أو أرملة وما يثبت أمومتها للأولاد القصر، ويمثل الإكتتاب ٤٠٪ من إجمالي أسهم الشركة. ويمكن للمستثمرين المتقدمين بطلب الإكتتاب الحصول على نسخة من نشرة الإصدار واستمارة طلب الإكتتاب من أي من البنوك التالية:



مجموعة سامبا المالية

طريق الملك عبدالعزيز (المطار القديم)
ص.ب: ٨٣٣، الرياض ١١٤٢١،
المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ١ ٤٧٧٤٧٧٠
فاكس: +٩٦٦ ١ ٤٧٩٩٤٠٢



البنك السعودي الهولندي

شارع الأمير عبدالعزيز بن مساعد بن جلوي (الضباب)
ص.ب: ١٤٦٧، الرياض ١١٤٣٢
المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ١ ٤٠١ ٠٢٨٨
فاكس: +٩٦٦ ١ ٤٠٣ ١١٠٤



البنك السعودي البريطاني

شارع الأمير عبدالعزيز بن مساعد بن جلوي (الضباب)
ص.ب: ٩٠٨٤، الرياض ١١٤١٣
المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ١ ٤٠٥ ٠٦٧٧
فاكس: +٩٦٦ ١ ٤٧٧ ٠٦٦٠



البنك الأهلي التجاري

طريق الملك عبدالعزيز
ص.ب: ٣٥٥٥، جدة ٢١٤٨١
المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ٢ ٦٤٩ ٣٣٣٣
فاكس: +٩٦٦ ٢ ٦٤٣٧٤٢٦



بنك الرياض

طريق الملك عبدالعزيز
ص.ب: ٢٢٦٢٢، الرياض ١١٤١٦
المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ١ ٤٠١٣٠٣٠
فاكس: +٩٦٦ ١ ٤٠٤٢٧٠٧



البنك السعودي الفرنسي

شارع المعذر
ص.ب: ٥٦٠٠٦، الرياض ١١٥٥٤
المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ١ ٤٠٤ ٢٢٢٢
فاكس: +٩٦٦ ١ ٤٠٢ ٢٣١١

سيبدأ مدير الإكتتاب والبنوك المستلمة باستلام نماذج طلب الإكتتاب في فروعها المنتشرة في المملكة العربية السعودية اعتباراً من يوم السبت ١٤٢٩/٢/٣٠هـ (الموافق ٢٠٠٨/٣/٨م) ويستمر في ذلك لمدة (٨) أيام شاملة يوم الإغلاق وهو يوم السبت ١٤٢٩/٣/٧هـ (الموافق ٢٠٠٨/٣/١٥م). وبعد توقيع طلب الإكتتاب وتقديمه يقوم البنك المستلم بختمه وتزويد المكتب بصورة من الطلب. وإذا كانت المعلومات المقدمة في النموذج غير كاملة أو غير دقيقة أو إذا لم يختم الطلب من قبل البنك المستلم فسيعتبر طلب الإكتتاب لاغياً.

يتعين على كل مكتب أن يحدد عدد الأسهم التي يرغب في الإكتتاب بها ضمن طلب الإكتتاب حسب سعر الإكتتاب المحدد بمبلغ (١٠) عشرة ريالات سعودية لكل سهم. ولن يقبل أي طلب إكتتاب في أقل من (٥٠) خمسون سهماً أو في كسر من هذا العدد. وبالإضافة إلى ذلك، لا يجوز لأي مكتب أن يتقدم للإكتتاب في أكثر من (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف سهم من الأسهم المطروحة.

يجب على كل مكتب تقديم طلب الإكتتاب خلال فترة الإكتتاب مرفقاً به أصل وصورة البطاقة الشخصية أو دفتر العائلة إضافة إلى مبلغ يساوي عدد الأسهم المطلوب الإكتتاب فيها مضروباً بسعر الإكتتاب البالغ (١٠) ريالات سعودية لكل سهم. وفي حال تقديم الطلب نيابة عن المكتب (الوالدين والأطفال فقط) يجب ذكر اسم الشخص الذي سيوقع الطلب نيابة عن المكتب في الطلب وإرفاق أصل وصورة الوكالة الشرعية التي تؤكد صلاحية ذلك الشخص في التصرف نيابة عن المكتب. وبالنسبة للأشخاص الذين يقيمون في المملكة العربية السعودية تصدر الوكالة الشرعية عن طريق كاتب العدل. أما بالنسبة للمقيمين خارج المملكة العربية السعودية فيتم التصديق على الوكالة من السفارة أو القنصلية السعودية في الدولة التي يقيم فيها الشخص المتقدم. وستقوم البنوك المستلمة بمطابقة صور بطاقات إثبات الهوية مع الأصل وإعادة الأصل للمكتب.

يجب استخدام طلب إكتتاب واحد للمكتب الرئيسي وأفراد الأسرة المشمولين في دفتر العائلة، إذا اكتتبوا جميعاً في نفس العدد من الأسهم كالمكتب الرئيسي، وفي هذه الحالة: (أ) يتم تسجيل جميع الأسهم للمكتب الرئيسي والمكتتبين التابعين باسم المكتب الرئيسي، (ب) ستعاد للمكتب الرئيسي أية مبالغ فائضة تم دفعها للإكتتاب في الأسهم من قبل المكتب الرئيسي والمكتتبين التابعين والتي لم يتم تخصيصها لهم، (ج) يحصل المكتب الرئيسي على جميع الأرباح الموزعة للأسهم المخصصة للمكتب الرئيسي والمكتتبين التابعين (في حال عدم بيع الأسهم أو نقل ملكيتها). وإذا رغبت الزوجة في الإكتتاب بالأسهم باسمها/ لحسابها، فإن عليها استكمال نموذج طلب إكتتاب منفصل وذلك كمكتب رئيسي. وفي هذه الحالة، فإن الطلبات التي يتم تقديمها من قبل الأزواج نيابة عن زوجاتهم سيتم إلغاؤها ويتم البت في الطلب المستقل الذي تقدمه الزوجات من قبل البنك المستلم.

ويجب استخدام طلب إكتتاب منفصل إذا (١) كانت الأسهم المكتتب بها والمخصصة سيتم تسجيلها باسم شخص آخر غير المكتب الرئيسي/ رب عائلة، و(٢) إذا رغب المكتتبون التابعون للإكتتاب في عدد من الأسهم يختلف عن عدد الأسهم الذي يطلب المكتب الرئيسي للإكتتاب به، (٣) الزوجة إذا رغبت في الإكتتاب باسمها وإضافة الأسهم المخصصة لحسابها ولكن عليها استكمال نموذج طلب إكتتاب منفصل كمكتب رئيسي وفي هذه الحالة سيتم إلغاء استمارات الإكتتاب المقدمة من قبل الأزواج نيابة عن زوجاتهم ويتم البت في الطلب المستقل الذي تقدمه الزوجات من قبل البنك المستلم.

يوافق كل مكتب على الإكتتاب في شراء الأسهم المحددة في نموذج طلب الإكتتاب وذلك بمبلغ يعادل عدد الأسهم الذي تقدم بها مضروباً بسعر الإكتتاب وهو ١٠ ريالات سعودية لكل سهم. ويكون كل مكتب قد قام بشراء عدد أسهم الطرح المخصصة له عند (أ) تسليم المكتب نموذج طلب الإكتتاب إلى أي من البنوك المستلمة (ب) دفع المكتب إجمالي قيمة أسهم الإكتتاب المكتتب بها للبنك المستلم، و (ج) تسلم المكتب من البنك المستلم خطاب تخصيص يحدد عدد الأسهم المخصصة له.

ويجب سداد قيمة الأسهم المكتتب فيها كاملة لدى أحد فروع البنوك من خلال تقويض البنك بالخصم من حساب المكتب لدى البنك المستلم الذي قدم له طلب الإكتتاب.

إذا لم يكن نموذج طلب الإكتتاب وفقاً لشروط وأحكام الإكتتاب، فإن للشركة الحق في أن ترفض كلياً أو جزئياً هذا الطلب.

١٧-٢ تخصيص الأسهم ورد فائض الإكتتاب

سيقوم مدير الإكتتاب والبنوك المستلمة بفتح حساب أمانة مؤقت يسمى "الإكتتاب العام للشركة السعودية لإعادة التأمين". ويقوم كل بنك مستلم بإيداع المبالغ المستلمة من المكتتبين في حساب الأمانة المذكور.

لا يجوز للمكتب أن يكتتب في أقل من (٥٠) خمسين سهماً كحد أدنى أو أكثر من (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف سهم كحد أقصى. وسيتم تخصيص (٥٠) خمسين سهماً على الأقل لكل مكتب، ويوزع الباقي على المكتتبين على أساس تناسبي بناءً على نسبة ما طلبه كل مكتب إلى إجمالي الأسهم المطلوب الإكتتاب فيها. ولا تضمن الشركة تخصيص الحد الأدنى من الأسهم المطروحة، وهو (٥٠) خمسون سهماً، في حالة تجاوز عدد المكتتبين (٨٠٠,٠٠٠) ثمانمائة ألف مكتب، وحينها يتم تخصيص الأسهم المطروحة بالتساوي بين جميع المكتتبين. وتعاد أموال فائض الإكتتاب، إن وجدت، دون أية عمولات أو اقتطاعات من

قبل مدير الإكتتاب أو البنوك المستلمة.

ومن المتوقع أن يتم إعلان العدد النهائي الذي تم تخصيصه من الأسهم إلى جانب أي مبلغ فائض مستحق للمكتب في موعد أقصاه يوم الخميس ١٢/٣/٢٠١٢ هـ (الموافق ٢٠/٣/٢٠٠٨ م). وسينشر البنك السعودي الهولندي إعلاناً في الصحف المحلية الصادرة في المملكة العربية السعودية يبلغ فيه المكتتبين بالتخصيص النهائي ورد الفائض والطلب من البنوك المستلمة البدء في عملية رد مبالغ فائض الإكتتاب.

وسيقوم مدير الإكتتاب والبنوك المستلمة بإرسال إشعارات التخصيص للمكتتبين تحدد لهم العدد النهائي من الأسهم التي تم تخصيصها لهم إلى جانب مبالغ الإكتتاب الفائضة (إن وجدت). وستقوم البنوك المستلمة برد المبالغ الفائضة عن الأسهم التي لم يتم تخصيصها إلى المكتتبين حسب ما يرد في إشعار التخصيص. ويتم رد المبالغ الفائضة للمكتتبين كاملة بدون أية اقتطاعات أو رسوم بإيداعها في حسابات المكتتبين. وللحصول على أي معلومات أخرى، على المكتب الاتصال بفرع البنك المستلم الذي تم تقديم نموذج طلب الإكتتاب لديه.

٣-١٧ إقرارات

بتعبئته نموذج طلب الإكتتاب وتقديمه لدى أحد البنوك المستلمة، فإن المكتب:

- يوافق على الإكتتاب في أسهم الشركة بعدد الأسهم المحدد في نموذج طلب الإكتتاب.
- يقر بأنه قرأ نشرة الإكتتاب وفهم جميع محتوياتها.
- يقبل النظام الأساسي للشركة وشروط وتعليمات الإكتتاب الواردة في نشرة الإصدار.
- يحتفظ بحقه في مقاضاة الشركة للحصول على تعويضات نتيجة عدم صحة أو عدم استكمال المعلومات الواردة في نشرة الإصدار أو نتيجة تجاهل معلومات رئيسية كان يجب أن تكون جزءاً من نشرة الإكتتاب وقد تؤثر على قرار المكتب في شراء الأسهم.
- يعلن بأنه لم يسبق أن اكتتب هو أو أي من أفراد عائلته المذكورين في نموذج طلب الإكتتاب في أسهم الشركة وأن للشركة الحق في رفض جميع استمارات الطلبات.
- يقبل عدد الأسهم التي ستخصص له ويوافق على جميع شروط وتعليمات الإكتتاب المذكورة في نشرة الإصدار وفي نموذج طلب الإكتتاب.
- يتعهد بعدم إلغاء أو تعديل نموذج طلب الإكتتاب بعد تقديمه إلى البنك المستلم.

٤-١٧ بنود متفرقة

يعتبر طلب الإكتتاب وجميع الشروط والأحكام والتعهدات المتعلقة به ملزمة وتؤول لمصلحة أطراف العلاقة وخلفهم والمتنازل إليهم من قبلهم ومنفذي وصاياهم ومديري تركاتهم وورثتهم، شريطة عدم التنازل عن أو تحويل طلب الإكتتاب أو أي من الحقوق والمزايا أو الإلتزامات المترتبة عليه من قبل أي طرف من أطراف العلاقة للغير دون موافقة خطية مسبقة من الطرف الآخر.

تم إصدار نشرة الإصدار هذه باللغتين العربية والإنجليزية، وفي حالة وجود تعارض بين النسختين، سيؤخذ بالنص العربي لنشرة الإصدار.

٥-١٧ سوق الأسهم السعودية (تداول)

تم تأسيس نظام تداول في عام ٢٠٠١ م، كنظام بديل للنظام الإلكتروني لمعلومات الأسهم في المملكة. وفي عام ١٩٩٠ م تم تطبيق نظام آلي كامل لتداول الأسهم السعودية. وقد بلغت القيمة السوقية للأسهم المتداولة عبر نظام تداول ١,٧٥٨ تريليون ريال سعودي بنهاية يوم الثلاثاء ٢٧/١/١٤٢٩ هـ (الموافق ٢٠/٢/٢٠٠٨ م)، فيما بلغ عدد الشركات المساهمة المدرجة في النظام في ذلك التاريخ ١١١ شركة

يغطي نظام تداول عملية التداول بشكل متكامل ابتداءً بتنفيذ الصفقة وانتهاءً بالتسوية. ويتم التداول كل يوم عمل (السبت حتى الأربعاء) من الساعة ١١:٠٠ صباحاً وحتى ٣:٣٠ عصرًا. ويمكن تقديم الأوامر أو تعديلها أو إلغائها ابتداءً من الساعة ٩:٠٠ صباحاً، علماً بأن النظام لا يتوفر بين الساعة ٣:٣٠ و ٩:٠٠ مساءً. ويمكن إدخال أوامر واستفسارات جديدة اعتباراً من الساعة ٩:٠٠ صباحاً. وفي مرحلة الافتتاح (التي تبدأ من الساعة ١١:٠٠) يبدأ النظام بإجراءات الافتتاح ويحدد أسعار الافتتاح والأوامر التي يتم تنفيذها حسب قواعد المقارنة بين الأوامر.

ويتم تنفيذ الصفقات من خلال مطابقة آلية الأوامر، ويتم استقبال وتحديد أولوية الأوامر وفقاً للسعر. وبشكل عام يتم تنفيذ أوامر السوق أولاً، وتليها الأوامر محددة السعر. وفي حال إدخال عدة أوامر بنفس السعر يتم تنفيذها وفقاً لتوقيت الإدخال. ويقوم نظام تداول بتوزيع نطاق شامل من المعلومات من خلال قنوات مختلفة أبرزها موقع تداول على الإنترنت وتوفير بيانات السوق بشكل فوري لمقدمي المعلومات المعروفين مثل رويترز. وتتم تسوية الصفقات فوراً في نفس اليوم، أي أن نقل الملكية للأسهم يتم مباشرة بعد تنفيذ الصفقة.

ويجب على الشركات المصدرة الإفصاح عن جميع القرارات والمعلومات ذات الأهمية للمستثمرين عبر نظام تداول. وتتولى إدارة تداول مسؤولية مراقبة السوق بهدف ضمان عدالة التداول وانتظام عمليات السوق.

٦-١٧ تداول أسهم الشركة

يتوقع البدء بتداول أسهم الشركة بعد انتهاء عملية التخصيص وسوف تؤكد تداول هذا التاريخ في حينه. وتعتبر التواريخ والمواعيد الواردة في هذه النشرة تواريخ ومواعيد مبدئية ويمكن تغييرها أو تمديدتها بموافقة هيئة السوق المالية.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن التداول في الأسهم المطروحة إلا بعد اعتماد تخصيص الأسهم في حسابات المكتتبين في تداول، وتسجيل الشركة في القائمة الرسمية وإدراج سهمها في السوق المالية "تداول". ويحظر التداول في أسهم الشركة قبل ذلك حظراً تاماً ويتحمل المكتتب الذي يتعامل في مثل هذه الأنشطة المحظورة المسؤولية الكاملة عنها، ولن تتحمل الشركة أي مسؤولية قانونية في هذه الحالة.

١٨ . المستندات المتاحة للمعاينة

- يمكن للمكتتبين الإطلاع على المستندات التالية في المركز الرئيسي لـ "إعادة" الكائن في آرتش تاور - الطابق الثاني، طريق الملك فهد - الرياض، وذلك من الساعة ٨:٣٠ صباحاً حتى الساعة ٥ مساءً خلال أسبوع قبل بدء فترة الإكتتاب وأثناء فترة الإكتتاب. عقد تأسيس الشركة.
- النظام الأساسي المقترح للشركة.
- قرار مجلس الوزراء رقم ٣١٩ بتاريخ ١٠/٢٤/١٤٢٨هـ (الموافق ٥/١١/٢٠٠٧م) بالموافقة على تأسيس الشركة.
- المرسوم الملكي رقم م/٨٣ وتاريخ ١٠/٢٥/١٤٢٨هـ (الموافق ٦/١١/٢٠٠٧م) بالموافقة على تأسيس الشركة.
- ترخيص الإستثمار الأجنبي رقم (١/١٦٩٨) الصادر بتاريخ ١١/٢٨/١٤٢٧هـ.
- موافقة هيئة السوق المالية على طرح الأسهم للإكتتاب العام.
- موافقة خطية من المحاسبين القانونيين على نشر تقريرهم ضمن نشرة الإصدار.
- موافقة خطية من المستشارين القانونيين على إدراج اسمهم كمستشارين قانونيين للإكتتاب ضمن نشرة الإصدار.
- التقرير التحليلي الصادر عن سويس ري لشهر أغسطس ٢٠٠٦م.
- التقرير التحليلي الصادر عن لوجيك مانجمنت كونسلتنج لسنة ٢٠٠٦م.
- دليل أريج الإسلامي لعام ٢٠٠٦م.
- إحصائيات صناعة إعادة التأمين العالمية الصادرة عن وكالة ستاندرد أند بورز نسخة ٢٠٠٦م.
- الدراسة السنوية للسوق العربية لإعادة التأمين لعام ٢٠٠٣ الصادرة عن المجموعة العربية للتأمين.
- العقود ذات العلاقة.
- التقرير المحاسبي.
- عقود أعضاء مجلس الإدارة.

الشركة السعودية لإعادة التأمين (إعادة)
شركة مساهمة سعودية تحت التأسيس
كما في تاريخ بداية النشاط
٣١ مارس ٢٠٠٨ م

الشرق الأوسط RSM

البسام
محاسبون قانونيون و إستشاريون

تقرير فحص قوائم مالية مستقبلية

السادة مساهمي الشركة السعودية لإعادة التأمين (إعادة)
شركة مساهمة سعودية تحت التأسيس

قمنا بفحص التوقع المالي الذي يقتصر على قائمة المركز المالي المستقبلية المرفقة للشركة السعودية لإعادة التأمين (إعادة) - شركة مساهمة سعودية - تحت التأسيس (الشركة) كما في ٣١ مارس ٢٠٠٨م، للتاريخ المتوقع لبداية النشاط، والإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (١٠) والمعدة من قبل إدارة الشركة والتي تعتبر مسؤولة وحدها عن إعداد وعرض قائمة المركز المالي المستقبلية والإيضاحات المرفقة بها، وتقتصر مسئوليتنا على إبداء الرأي حول قائمة المركز المالي المستقبلية بناءً على الفحص الذي قمنا به. تم فحصنا وفقاً لمعيار القوائم المالية المستقبلية الصادر من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وشمل الفحص الإجراءات التي رأيناها ضرورية لتكوين درجة معقولة من القناعة تمكننا من إبداء الرأي حول إعداد وعرض قائمة المركز المالي المستقبلية المرفقة والافتراضات التي أعدت على أساسها هذه القائمة.

في رأينا، إن التوقع المالي المرفق قد تم عرضه والإفصاح عنه في قائمة المركز المالي المستقبلية وفقاً لمتطلبات معيار القوائم المالية المستقبلية الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وإن الافتراضات التي أعدت بناءً عليها توفر أساساً معقولاً لقائمة المركز المالي المستقبلية المعدة من قبل إدارة الشركة كما في التاريخ المعترض لبداية النشاط (٣١ مارس ٢٠٠٨م).

نظراً لأن الأحداث والظروف في كثير من الأحيان، قد لا تحدث كما تم توقعها، لذا فإن المركز المالي المتوقع قد لا يمكن تحقيقه، وقد يكون الفرق بين المركز المالي المتوقع والفعلي جوهرياً.

ونظراً لاحتمال تغير الأحداث والظروف بين فترة وأخرى فإننا لسنا مسئولين عن تحديث هذا التقرير نتيجة للأحداث والظروف التي تطرأ بعد تاريخ هذا التقرير.

البسام محاسبون قانونيون وإستشاريون

إبراهيم أحمد البسام
محاسب قانوني إستشاري رقم ٣٣٧
محاسبون قانونيون وإستشاريون
ترخيص رقم (٣٣٧)
License No. (337)
Al-Bassam CPAs & Consultants

الرياض، المملكة العربية السعودية
١٩ شوال ١٤٢٨هـ
الموافق ٣١ أكتوبر ٢٠٠٧م

الشركة السعودية لإعادة التأمين (إعادة)

شركة مساهمة سعودية - تحت التأسيس

قائمة المركز المالي المستقبلية

كما في تاريخ بداية النشاط المتوقع (٣١ مارس ٢٠٠٨ م)

كافة المبالغ بالريال السعودي

ريال سعودي	إيضاح	الموجودات
		الموجودات المتداولة :
٦٠٩,٨٠٧,٢٢٧	٤	النقدية وشبه النقدية
٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠		النقدية المتوقعة من الإكتتاب العام
٦٥٠,٢٨٥		مصروفات مدفوعة مقدما وأرصدة مدينة أخرى
١,٠١٠,٤٥٧,٥٢٢		إجمالي الموجودات المتداولة
		الموجودات غير المتداولة
٦,٠٦٨,٧٨١	٥	موجودات ثابتة، صافي
٧,٣٣٠,٧٤٢	٦	مصاريف التأسيس
٦,٢٢٢,٧٣٢	٧	مصاريف ما قبل التشغيل
١,٠٣٠,٠٧٩,٧٧٧		إجمالي الموجودات
		المطلوبات وحقوق المساهمين
		المطلوبات المتداولة :
٢٩,٧٥٩,٣٤٧	٨	مطلوب لجهة ذات علاقة وأرصدة دائنة أخرى
٢٩,٧٥٩,٣٤٧		إجمالي المطلوبات المتداولة
		المطلوبات غير المتداولة :
٣٢٠,٤٣٠		تعويض نهاية الخدمة
٣٠,٠٧٩,٧٧٧		إجمالي المطلوبات
		حقوق المساهمين
٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٩	رأس المال المدفوع من قبل المؤسسين
٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠	رأس المال المتوقع من الإكتتاب العام
١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠		إجمالي حقوق المساهمين
١,٠٣٠,٠٧٩,٧٧٧		إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (١٠) جزءاً لا يتجزأ من قائمة المركز المالي المستقبلية.

الشركة السعودية لإعادة التأمين (إعادة)

شركة مساهمة سعودية - تحت التأسيس

قائمة المركز المالي المستقبلية

كما في تاريخ بداية النشاط المتوقع (٣١ مارس ٢٠٠٨م)

إيضاحات حول القوائم المالية

١. الأنشطة

الشركة السعودية لإعادة التأمين إعادة (الشركة) هي شركة مساهمة سعودية تحت التأسيس جاري استكمال إجراءات تأسيس الشركة بموجب قرار مجلس الوزراء المؤقر رقم ٣١٩ بتاريخ ١٠/٢٤/١٤٢٨هـ الموافق ٥/١١/٢٠٠٧م والمصادق عليه بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم م/٨٣ بتاريخ ١٠/٢٥/١٤٢٨هـ الموافق ٦/١١/٢٠٠٧م، بترخيص الشركة لتقديم إعادة التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية.

تتمثل أغراض الشركة في مزاوله أعمال إعادة التأمين التعاوني وكل ما يتعلق بهذه الأعمال من إعادة التأمين المكرر أو توكيلات أو تمثيل أو مراسلة أو وساطة وللشركة أن تقوم بجميع الأعمال التي يلزم القيام بها لتحقيق أغراضها سواء في إعادة التأمين أو استثمار أموالها وأن تقوم بتملك وتحريك الأموال الثابتة والنقدية أو بيعها أو استبدالها أو تأجيرها بواسطتها مباشرة أو بواسطة شركات تؤسسها أو تشتريها أو بالإشتراك مع جهات أخرى، ويجوز للشركة أن تمتلك أو أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه من الوجوه مع الهيئات التي تزاو أعمال شبيهة بأعمالها أو الأعمال المالية أو التي تعاونها على تحقيق غرضها أو أن تدمجها فيها أو تشتريها وتباشر الشركة جميع الأعمال المذكورة سواء داخل المملكة أو خارجها.

لقد ساهم المؤسسون والمبينة أسمائهم بالإيضاح رقم (٩) بمبلغ ٦٠٠ مليون ريال سعودي أي بما يمثل نسبة ٦٠٪ من رأسمال الشركة البالغ مليار ريال سعودي أما بالنسبة للمبلغ المتبقي والبالغ ٤٠٠ مليون ريال سعودي ويمثل نسبة ٤٠٪ المقيدة في رأس المال فسوف يتم طرحها للإكتتاب العام (إيضاح رقم ١٠).

٢. السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد قائمة المركز المالي المستقبلية المرفقة وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية ونورد فيما يلي بيان بأهم السياسات المحاسبية المتبعة:

أ. أسس الإعداد والعرف المحاسبي

تم إعداد قائمة المركز المالي المستقبلية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية للمعاملات المحاسبية حتى تاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠٠٧م وباستخدام مبدأ الاستحقاق المحاسبي إضافة إلى تقديرات المصاريف والإيرادات حتى نهاية مارس ٢٠٠٨م مع افتراض استمرارية النشاط.

ب. مصاريف التأسيس

سيتم تحميل مصاريف التأسيس على قائمة الدخل في أول فترة مالية بعد تاريخ بداية النشاط. إلا إذا أمكن تحديد منافع مستقبلية لهذه المصاريف. وفي هذه الحالة سيتم إطفاء مصاريف التأسيس بطريقة القسط الثابت على فترة ٧ سنوات أو الفترة المتوقعة للمنافع المستقبلية أيهما اقل.

ج. مصاريف ما قبل التشغيل

سيتم تحميل مصاريف ما قبل التشغيل على قائمة الدخل في أول فترة مالية بعد تاريخ بداية النشاط.

د. الموجودات الثابتة

تقيم الموجودات الثابتة بالتكلفة ناقصا مجمع الإهلاك، ويتم احتساب الإهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المتوقعة.

الشركة السعودية لإعادة التأمين (إعادة)

شركة مساهمة سعودية - تحت التأسيس

قائمة المركز المالي المستقبلية

كما في تاريخ بداية النشاط المتوقع (٣١ مارس ٢٠٠٨ م)

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

٢. السياسات المحاسبية الهامة - تتمة

٥. العملات الأجنبية

تحولّ المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية لريالات سعودية بأسعار التحويل السائدة وقت حدوث المعاملات. ويعاد تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية بأسعار التحويل المتوقعة بتاريخ قائمة المركز المالي المستقبلية.

و. النقدية وشبه النقدية

تتكون النقدية وشبه النقدية في الأرصدة لدى البنوك والنقد بالصندوق والاستثمارات قصيرة الأجل القابلة للتحويل إلى مبالغ نقدية معروفة وتستحق خلال فترة ٣ أشهر أو أقل عند شرائها.

٣. استخدام التقديرات في إعداد قائمة المركز المالي المستقبلية

قامت الإدارة بتطوير تقديرات وتوقعات تم تطبيقها عند إعداد قائمة المركز المالي المستقبلية. والتي أثرت على أرصدة الموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين المدرجة في قائمة المركز المالي المستقبلية. قد ينتج هناك اختلاف جوهري بين الأرصدة الفعلية كما في تاريخ بدء النشاط المتوقع للموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين عن الأرصدة المذكورة بقائمة المركز المالي المستقبلية، وذلك نظراً لعدم توافق الأحداث والظروف الواقعية عن تلك التي أعدت على أساسها قائمة المركز المالي المستقبلية.

أعدت قائمة المركز المالي المستقبلية المرفقة على أساس أن تاريخ بداية النشاط المتوقع هو ٣١ مارس ٢٠٠٨ م.

٤. النقدية وشبه النقدية

تتمثل أرصدة النقدية وشبه النقدية في أرصدة الشركة الإستثمارية قصيرة الأجل لدى أحد البنوك المحلية.

٥. موجودات ثابتة، صافي

تستهلك الممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت بالمعدلات الآتية:

سيارات	٤ سنوات
معدات مكتبية، أثاث ومفروشات	٤ سنوات
أجهزة ومعدات كمبيوتر	٢ سنوات

٣١ مارس ٢٠٠٨ م

التكلفة:	أجهزة ومعدات كمبيوتر	سيارات	معدات مكتبية أثاث ومفروشات	المجموع
الإضافات خلال الفترة	٢,٧٠٠,٠٠٠	٤٩٣,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٦,١٩٣,٠٠٠
في نهاية الفترة	٢,٧٠٠,٠٠٠	٤٩٣,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٦,١٩٣,٠٠٠
الاستهلاك:				
الاستهلاك خلال الفترة	-	١٢٤,٢١٩	-	١٢٤,٢١٩
في نهاية الفترة	-	١٢٤,٢١٩	-	١٢٤,٢١٩
صافي القيمة الدفترية:				
٣١ مارس ٢٠٠٨ م	٢,٧٠٠,٠٠٠	٣٦٨,٧٨١	٣,٠٠٠,٠٠٠	٦,٠٦٨,٧٨١

الشركة السعودية لإعادة التأمين (إعادة)
شركة مساهمة سعودية - تحت التأسيس
قائمة المركز المالي المستقبلية
كما في تاريخ بداية النشاط المتوقع (٣١ مارس ٢٠٠٨ م)
إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

٦. مصاريف التأسيس

ريال سعودي
١٠,٥٨٣,٩٠٧
١٣,٦٢٢,٥٠٠
٢,٩٠٩,٦٨٥
٦,٢٨٤,٦٥٠
٢١٠,٠٠٠
٣٣,٦١٠,٧٤٢
(٢٦,٢٨٠,٠٠٠)
٧,٣٣٠,٧٤٢

أجور ومزايا أخرى
أتعاب ومصاريف إكتتاب*
مصاريف بنكية
أتعاب استشارات
رسوم أخرى

عوائد أرصدة استثمارية قصيرة الأجل**

* تتمثل أتعاب ومصاريف الإكتتاب في الآتي:

ريال سعودي
٥,٦٢٥,٠٠٠
٢٤٧,٥٠٠
٣,٧٥٠,٠٠٠
٤,٠٠٠,٠٠٠
١٣,٦٢٢,٥٠٠

أتعاب المستشار المالي و البنك المتعهد بالتغطية و البنك المستلم
أتعاب مهنية
رسوم الادراج و العلم و تداول
مصاريف الحملة الإعلامية و الطباعة و المراسلات

** تتمثل عوائد أرصدة استثمارية قصيرة الأجل في العوائد المتعلقة باستثمار رأس المال المدفوع من قبل المساهمين المؤسسين عن الفترة من تاريخ دفع حصصهم في رأس المال إلى ٣١ مارس ٢٠٠٨ م.

٧. مصاريف ما قبل التشغيل

ريال سعودي
١,٦٣١,٧٢٥
١,٩١٤,٨٥٤
١٢٤,٢١٩
٣٥٩,٢٥٩
٨٠٩,٥٨١
١٠٠,٠٠٠
١,٢٨٣,٠٩٤
٦,٢٢٢,٧٣٢

تكلفة الموظفين
مصاريف سفر
استهلاك
بريد وهاتف
إيجارات
أدوات كتابية ومطبوعات
مصاريف أخرى

٨. مطلوب لجهة ذات علاقة وأرصدة دائنة أخرى

ريال سعودي
٩,٨٢٩,٨٤٧
١٨,٢٢٩,٥٠٠
١,٧٠٠,٠٠٠
٢٩,٧٥٩,٣٤٧

مطلوب لجهة ذات علاقة*
مصروفات مستحقة
دائنو شراء موجودات ثابتة

* يتمثل الرصيد المطلوب لجهة ذات علاقة في الرصيد المستحق لأحد المساهمين المؤسسين وذلك عن قيامه بدفع وتكبد المصاريف الخاصة بتأسيس الشركة.

الشركة السعودية لإعادة التأمين (إعادة)

شركة مساهمة سعودية - تحت التأسيس

قائمة المركز المالي المستقبلية

كما في تاريخ بداية النشاط المتوقع (٣١ مارس ٢٠٠٨ م)

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

٩. رأس المال المدفوع من قبل المؤسسين

الإسم	القيمة الإسمية للسهم	عدد الأسهم	إجمالي قيمة الأسهم (ريال سعودي)
شركة احمد حمد القصيبي وإخوانه	١٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠
البنك الإسلامي الأردني للتمويل والإستثمار	١٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠
شركة ملاذ للتأمين وإعادة التأمين	١٠	٢,٧٥٠,٠٠٠	٢٧,٥٠٠,٠٠٠
سعود عبد العزيز حمد القصيبي	١٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
شركة فديد للإستثمار التجاري والصناعي	١٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
عمر سعد سالمين حمده	١٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
احمد غرم الله على الغامدي	١٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
عبد الكريم عبد الله عبد العزيز الزيد	١٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
عبد المجيد عبد الحميد جاسم الشريدة	١٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
شركة إبراهيم الجفالي وإخوانه	١٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
محمد سالم سليمان الرشيد	١٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
سامي عثمان إبراهيم الدليجان	١٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
خالد عبد اللطيف ناصر السويدان	١٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
على محمد منصور الدويش الحازمي	١٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
عبد اللطيف محمد سالم البراك	١٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
حسن عمر حسن الحضرمي	١٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
داود سليمان حمد القصيبي	١٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
وليد خالد احمد القصيبي	١٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
عبد العزيز عبد الله عبد العزيز الدليجان	١٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
موسى عبد الكريم موسى الربيعان	١٠	٩٢٥,٠٠٠	٩,٢٥٠,٠٠٠
شركة عبد الله وسعيد محمد عبيد بن زقر المحدودة	١٠	١,٢٥٠,٠٠٠	١٢,٥٠٠,٠٠٠
سهام عبد العزيز صالح النصر	١٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
شركة تتالي القابضة	١٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
عبير عبد الله عبد العزيز الزيد	١٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
منصور عبد العزيز راشد البصيلي	١٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
هشام محمد عبد الغفور الشيخ	١٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
شركة خالد بالغنيم	١٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
الشركة التأمين الوطنية السعودية	١٠	٩٣٧,٥٠٠	٩,٣٧٥,٠٠٠
الشركة البحرينية الكويتية للتأمين	١٠	٧٥٠,٠٠٠	٧,٥٠٠,٠٠٠
المؤسسة العالمية لخدمات التجارة والتعهدات	١٠	٧٥٠,٠٠٠	٧,٥٠٠,٠٠٠
الشركة العربية السعودية للتسويق والتوكيلات المحدودة	١٠	٧٥٠,٠٠٠	٧,٥٠٠,٠٠٠
خليفة عبد اللطيف عبد الله الملحم	١٠	٧٥٠,٠٠٠	٧,٥٠٠,٠٠٠
شركة عبد الله وعبد العزيز كانو(يوسف بن احمد كانو)	١٠	٧٥٠,٠٠٠	٧,٥٠٠,٠٠٠
عبد اللطيف عوده عبد اللطيف الدليجان	١٠	١٣,٢٧٧,٥٠٠	١٣,٢٧٧,٥٠٠
الشركة الشرقية للإستثمار العقاري المحدودة	١٠	٦٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠
سلمان جماز عبد الله السحيمي	١٠	٥٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠

الشركة السعودية لإعادة التأمين (إعادة)

شركة مساهمة سعودية - تحت التأسيس

قائمة المركز المالي المستقبلية

كما في تاريخ بداية النشاط المتوقع (٣١ مارس ٢٠٠٨م)

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

٩. رأس المال المدفوع من قبل المؤسسين (تتمة)

الإسم	القيمة الإسمية للسهم	عدد الأسهم	إجمالي قيمة الأسهم (ريال سعودي)
شركة التأمين الإسلامية المساهمة العامة المحدودة	١٠	٥٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
محمد ناصر هزاع السبيعي	١٠	٥٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
احمد محمد احمد صباغ	١٠	٤٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
شركة لنا العالمية	١٠	٣٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
محمد على حميدان العماري	١٠	٢٥٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠
عبد المحسن محمد عبد الرحمن الصالح	١٠	٢٥٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠
مبارك عبد الله محمد الخفرة	١٠	٢٥٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠
سلطان خالد إبراهيم التركي	١٠	٢٥٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠
محمد إحسان على حسين ابو حليقة	١٠	١٣٠,٠٠٠	١,٣٠٠,٠٠٠
سليمان عبد الله حمدان الحمدان	١٠	٢٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
شركة أبناء عبد الله العلي ابا الخيل للاستثمار التجاري	١٠	٢٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
الشركة المتحدة للبنى التحتية	١٠	٢٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
محمد عبد الرحمن عثمان الفريح	١٠	٢٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
بندر خالد إبراهيم التركي	١٠	٢٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
صالح علي حمود العذل	١٠	٢٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
معاذ نعيم إبراهيم النعيم	١٠	٢٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
خليفة دخيل محمد الضبيب	١٠	٢٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
يحيى عبد الله محمد اليحيى	١٠	٢٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
فهد إبراهيم عبد العزيز المعجل	١٠	٢٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
محمود جميل عبد الوهاب حسوية	١٠	١٣٠,٠٠٠	١,٣٠٠,٠٠٠
عبد الله راشد إبراهيم المنقور	١٠	١٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
شركة قاب المتحدة	١٠	١٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
سليمان بن محمد بن عبد الله الربيعة	١٠	١٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
خالد يوسف صالح الخلف	١٠	١٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
قماشة يوسف صالح الخلف	١٠	١٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
أمل محمد سليمان العبيد	١٠	١٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
صلاح سعيد احمد الناجي	١٠	١٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
زكى منصور احمد أبو السعود	١٠	١٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
عبد المحسن بن حسين محسن العقيلي	١٠	١٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
عبيد عبد الله عبيد الرشيد	١٠	٥٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
الإجمالي	١٠	٦٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠

١٠. رأس المال المتوقع من الإكتتاب العام

يمثل هذا المبلغ ٤٠٪ من رأس المال وهو قيمة ٤٠ مليون سهم ستطرح للإكتتاب العام بالقيمة الإسمية لكل سهم وهي ١٠ ريال سعودي.

إعادة
Saudi Re

The logo graphic consists of two curved, overlapping shapes. The upper shape is a light green color, and the lower shape is a dark grey color. They are positioned to the right of the text 'Saudi Re'.